معوقات تمكين المرأة الاقتصادي والحلول المقترحة

بمدينة الجميل ليبيا

((دراسة حالة))

رسالة ماجستير

هذه الرسالة قدمت إلى جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج لاستيفاء شرط من شروط الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي

إعداد الطالبة

فاطمة عمر كازوز

رقم التسجيل: ١٤٨٠٠٠٢١

قسم الاقتصاد الإسلامي

كلية الدراسات العليا

جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج

٢٠١٥-٢٠١٦م

موافقة المشرف

بعد الإطلاع على البحث المقدم من الطالبة:

الاسم: فاطمة عمر كازوز رقم التسجيل: ١٤٨٠٠٠٢١

العنوان: ((معوقات تمكين المرأة الاقتصادي والحلول المقترحة – بمدينة الجميل ليبيا))

وافق المشرف على تقديمها إلى مجلس المناقشة .

مالانج، _____

المشرف الأول، الدكتور منير العابدين

رقم التوظيف: ١٩٧٢٠١٠٦٢٠٠٥٠١١٠٠١

مالانج، _____

المشرف الثاني، الدكتور نور اسناوي

رقم التوظيف: ١٩٧١١٢١١١٩٩٩٠٣١٠٠٣

الاعتماد

رئيس قسم الاقتصاد الإسلامي

الدكتور نور اسناوي ١٩٧١١٢١١١٩٩٩٠٣١٠٠٣

UNIVERSITAS ISLAM NEGERI MAULANA MALIK IBRAHIM PUSAT PERPUSTAKAAN

الموافقة والاعتماد من لجنة المناقشة

إن رسالة الماجستير تحت العنوان: **معوقات تمكين المرأة الاقتصادي والحلول المقترحة– بمدينة الجميل ليبيا**، التي أعدتها الطالبة:

الاسم: فاطمة عمر كازوز، رقم التسجيل: ١٤٨٠٠٢١

قد دافعت الطالبة عن هذه الرسالة أمام مجلس المناقشة ويقر قبولها شرطاً للحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، وذلك في يوم الخميس، بتاريخ ٢٠١٦/٣/٣م.

ويتكون مجلس المناقشة من السادة:

الدكتور أحمد جلال الدين رئيساً مناقشاً ١٩٧٣٠٧١٩٢٠٠٥٠١١٠٠٣ _____

الدكتور مصباح المنير مناقشاً ١٩٧٥٠٧٠٧١٠٠٥٠١١٠٠٥ _____

الدكتور منير العابدين مشرفاً مناقشاً ١٩٧٢٠١٠٦٢٠٠٥٠١١٠٠١ _____

الدكتور نور اسناوي مشرفاً مناقشاً ١٩٧١١٢١١١٩٩٩٠٣١٠٠٣ _____

اعتماد

مدير الدراسات العليا

الأستاذ البروفيسور بحرالدين

١٩٥٦١٢٣١١٩٨٣٠٣١٠٣٢

إقرار طالب

أنا الموقعة أدناه وبياناتي كالآتي:

الاسم :فاطمة عمر كازوز

رقم القيد : ١٤٨٠٠٠٢١

العنوان :طـرابلس، لـيبيـا

أقر بأن هذه الرسالة التي أعددتها للحصول على درجة الماجستير في قسم الاقتصاد الإسلامي كلية الدراسات العليا جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بمالانج تحت عنوان:

((**معوقات تمكين المرأة الاقتصادي والحلول المقترحة – بمدينة الجميل ليبيا**))

أعددتها وكتبتها بنفسي ولم تكن من تأليف أحدٍ غيري وإذا إدعى أحد مستقبلاً أنها ليست من كتابتي وتأليفي، فأنا أتحمل المسؤلية كاملة، ولاعلاقة للمشرفين أو كلية الدراسات العليا جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية بذلك.

وقد حرر هذا الإقرار بناء على رغبتي ولم يجبرني أحد على ذلك.

مالانج ٢٠١٦/٢/١٤م

الطالب المقر،

قال تعالى :

بسم الله الرحمن الرحيم

((**وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِن مَّكَّنَّاكُمْ فِيه**)) سورة الأحقاف، الآية ٢٦

صدق الله العظيم

UNIVERSITAS ISLAM NEGERI MAULANA MALIK IBRAHIM PUSAT PERPUSTAKAAN

الإهـداء:

إلى سلوى بوقعيقيص

ورفيقاتها من نساء ليبيا

وزميلاتها في الحلم والتجربة

إلى ما إنكسر من أحلامهن

وما لا يمكن كسره.

UNIVERSITAS ISLAM NEGERI MAULANA MALIK IBRAHIM PUSAT PERPUSTAKAAN

المستخلص :

فاطمة عمر كازوز. ٢٠١٦م. **معوقات تمكين المرأة الاقتصادي والحلول المقترحة – بمدينة الجميل ليبيا** ((**دراسة حالة**)). رسالة ماجستير. قسم الاقتصاد الإسلامي كلية الدراسات العليا بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج. المشرف الأول: الدكتور منير العابدين. المشرف الثاني: الدكتور نور الإسناوي.

الكلمات الرئيسية: معوقات، تمكين المرأة الاقتصادي، الحلول.

تتسم مشاركة المرأة الاقتصادية في مدينة الجميل ليبيا بالضعف والمحدودية، حيث تمركزت غالبية النساء العاملات بالمدينة في القطاع العام وبالأخص في قطاعي التعليم والصحة، وتشكل البطالة نسبة عالية من إجمالي قوة العمل، لوجود عدة معوقات حالت دون تمكينهن بالمدينة، لذا يهدف البحث إلى تسليط الضوء على أهم المعوقات التي تواجه تمكين النساء اقتصادياً، وإيجاد حلول لها.

وقد اعتمدت نوع البحث الكيفي متبعاً في ذلك استراتيجية دراسة الحالة معتمداً فيها على المقابلة والاستبيان لجمع معلومات عن واقع المشكلة. ومستخدماً المنهج الوصفي في تحليل البيانات.

وتوصلت إلى أن نسبة البطالة من إجمالي عدد العاملات تساوي (٤٢،٦٢%) وأن أكبر ما يعوق تمكين المرأة هو نظرة المجتمع التقليدية لعمل المرأة ونقص الخبرة لدى النساء مما يجعلهن غير قادرات على المنافسة وتدهور الحالة الأمنية، ولتجاوز هذه المعوقات وجب العمل على تغيير نظرة المجتمع وتدريب النساء والعمل على استقرار الحالة الأمنية وتجريم العنف ضد المرأة وملاحقة مرتكبيه.

ABSTRACT

Fatimah omar kazuz. 2016. ***Barriers to Women's Economic Empowerment and Solutions Offered in AL-Jumayl, Libya (Case study).*** Thesis. Deprtment of Islamic Economics, Graduate School of State Islamic University of Maulana Malik Ibrahim Malang. Supervisor: Dr. H. Munirul Abidin, M.Ag. Suprevisor II: Dr.H. Nur Asnawi, MA

Keywords: Barriers, Women's Economic Empowerment, Solutions.

Marked by the participation of women in the economy in the Libyan city of AL-Jumayl passively and limited; where almost all of women who work in the city gathered in the public sector, specifically in the education and health sectors. So that the increasing numbers of unemployment are happened among women due to several obstacles that occur in the form of its use are not deceived the women in the city. Therefore, this study aimed to determine some important obstacles faced by women's economic empowerment, and to find a solution.

This study uses a qualitative method refers to the strategy of case study research. Researcher uses interviews and questionnaires in collecting the data. The data analysis is using descriptive methods.

The results of this study indicate that the number of unemployed women reached 42.62% and the biggest obstacle they face is a primitive view os society towards women who work and their lack of experience in terms of employment, thus making them unable to compete in the job as well as the deteriorating security situation. To overcome these obstacles, we must make changes to the perceptions of people about it, train them (the women), safeguarding the stability of the country's security, criminalize any violence against women and prosecute perpetrators.

ABSTRAK

Fatimah Omar Kazuz. 2016. ***Hambatan Pemberdayaan Ekonomi Perempuan dan Solusi yang Ditawarkan di Kota Al-Jumayl, Libya (Studi Kasus).*** Tesis. Jurusan Ekonomi Islam, Sekolah Pascasarjana UIN Maulana Malik Ibrahim Malang. Pembimbing I: Dr. H. Munirul Abidin, M.Ag. Pembimbing II: Dr. H. Nur Asnawi, MA.

Kata Kunci: Hambatan, Pemberdayaan Ekonomi Perempuan, Solusi.

Ditandai dengan partisipasi perempuan dalam perekonomian di kota Al-Jumayl Libya secara pasif dan terbatas, di mana sebagian besar perempuan yang bekerja di kota berkumpul di sektor public, secara spesifik di sektor pendidikan dan kesehatan. Sehingga terjadi peningkatan jumlah pengangguran dari kalangan perempuan dikarenakan adanya beberapa hambatan yang terjadi berupa tidak diperdayagunakan mereka di kota. Oleh sebab itu, penelitian ini bertujuan untuk mengetahui beberapa hambatan penting yang dihadapi oleh pemberdayaan ekonomi perempuan, dan untuk menemukan solusinya.

Penelitian ini menggunakan metode kualitatif yang merujuk pada strategi penelitian studi kasus. Peneliti menggunakan interview dan angket dalam pengumpulan data. Adapun analisis data menggunakan metode deskriptif.

Hasil penelitian ini menunjukkan bahwa jumlah pengangguran perempuan mencapai 42,62%. Dan hambatan terbesar yang mereka hadapi adalah pandangan primitif masyarakat terhadap wanita yang bekerja dan minimnya pengalaman mereka dalam hal pekerjaan, sehingga membuat mereka tidak mampu bersaing dalam pekerjaan serta situasi keamanan yang semakin memburuk. Untuk mengatasi hambatan-hambatan ini maka kita harus melakukan perubahan pada pandangan masyarakat tentang hal tersebut, melatih mereka (para perempuan), menjaga kestabilan keamanan Negara, mengkriminalisasikan setiap kekerasan terhadap perempuan dan mengadili pelakunya.

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد..

يسرني بعد إنهاء كتابة هذه الرسالة وبكل مشاعر الود والمحبة أن أتقدم بجزيل الشكر وأثمن التقدير إلى البرفسور الدكتور الحاج موجيا راهرجو، مدير جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بمالانج، والدكتور بحرالدين، مدير الدراسة العليا والدكتور نور الإسناوي، رئيس قسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية، وبكل الحب أتقدم وأخص بالشكر والتقدير رمز التواضع والعطاء مثال الأمل والتفاؤل الدكتور "منير العابدين" المشرف الأول، والدكتور "نور الإسناوي" المشرف الثاني وذلك لتكرمهما بقبول الإشراف على هذا البحث، واللذان وجهاني وأرشداني وأشرفا عليه بكل اهتمام وصبر وحكمة في كتابة هذه الرسالة، شاكرةً جهودهما الطيبة، كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكل الأساتذة والأستاذات وكافة العاملين بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بمالانج، وانحني احتراماً وعرفاناً لوالدي ووالدتي لوقفهما أمامي وأخوتي اللذين ساعدوني على أكمال هذا العمل، وأسئل الله أن يجزي الجميع عني الخير .

محتويات البحث

صفحة الموضوع.....أ

موافقة المشرفَّين.....ب

اعتماد لجنة المناقشة .....ج

إقرار طالب .....د

الشعار.....ه

آية قرآنية.....و

الإهداء.....ز

المستخلص.....ح

ABSTRACT.....ي

ABSTRAK.....ط

كلمة الشكر والتقدير.....ك

محتويات البحث.....ل

قائمة الجداول.....ص

قائمة الرسوم البيانية.....ق

UNIVERSITAS ISLAM NEGERI MAULANA MALIK IBRAHIM PUSAT PERPUSTAKAAN

قائمة الملاحق.....ر

فصول البحث:

الفصل الأول : الإطار العام

أ.خلفية البحث.....١
ب.أسئلة البحث.....١٣
ج.أهداف البحث ١٣
د.فوائد البحث.....١٣
ه.حدود البحث.....١٤
و. الدراسات السابقة.....١٥
ز.تحديد المصطلحات.....١٧

الفصل الثاني: الإطار النظري

أ. مفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة.....**٢٠**
١. مفهوم التمكين ٢٠
١,١. التمكين في القرآن الكريم ٢٠
٢,١. التمكين في الكتابات الغربية والعربية ٢٢

UNIVERSITAS ISLAM NEGERI MAULANA MALIK IBRAHIM PUSAT PERPUSTAKAAN

٢. تمكين المرأة.....٢٤

٣. ماذا نمكن (تعريف تمكين المرأة اقتصادياً).....٢٤

٤. لماذا نمكن (تنمية الاستثمار في التمكين).....٢٥

ب. النظريات المفسرة.....٢٦

١. نظريات سوق العمل.....٢٦

١,١. نظرية رأس المال البشري ٢٧

٢,١. نظرية سوق العمل المزدوج ٢٨

٢. الإتجاه النسوي ٢٩

١,٢. النسوية الليبيرالية ٣٠

٢,٢. النسوية الراديكالية ٣٣

٣,٢ النسوية الإسلامية ٣٤

ج. المعايير الدولية للتمكين الاقتصادي للمرأة: الإتفاقيات والمباديء والإعلانات الدولية ووثائق الألفية ٣٥

١. المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٣م.....٣٦

٢. ميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٥م ٣٦

UNIVERSITAS ISLAM NEGERI MAULANA MALIK IBRAHIM PUSAT PERPUSTAKAAN

٣. الإعلان العالمي لحقوق الأنسان ١٩٤٨م ٣٦

٤. العهد الدولي الخاص للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ١٩٦٦م ٣٦

٥. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) ١٩٧٩م.....٣٧

٦. مؤتمر المرأة العالمي الرابع: مؤتمر ومنهاج عمل بكين ١٩٩٥م ٣٩

٧. إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (٢٠٠٠م) ٤٠

٨. اتفاقيات منظمة العمل الدولية ٤٠

د. مكانة وعمل المرأة عبر التاريخ البشري ٤٢

١. مكانة وعمل المرأة في الشرائع القديمة ٤٣

١,١. المراة في بلاد الرافدين.....٤٣

٢,١. المرأة المصرية ٤٥

٣,١. المرأة الإفريقية.....٤٦

٤,١. المرأة الصينية.....٤٦

٥,١. المرأة في اليونان.....٤٧

٦,١. المرأة في شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام.....٤٩

٢. مكانة عمل المرأة في الشرائع الدينية.....٥١

١,٢. المرأة في اليهودية.....٥١

٢,٢. المرأة في المسيحية.....٥٥

٣,٢. المرأة في الإسلام.....٥٧

١,٣,٢. الحقوق الاقتصادية للمرأة في الإسلام.....٦٣

هـ. مكانة المرأة في المجتمع المعاصر.....٦٦

و.دور المرأة في الاقتصاد.....٦٨

ز.سياسات الدولة الليبية لضمان حق المرأة في العمل والمساواة.....٧٠

ح.الحقوق التي كفلها القانون الليبي للمرأة بخصوص العمل.....٧٢

ط.واقع عمل المرأة في المجتمع الليبي.....٧٦

الفصل الثالث: منهجية البحث

أ.مدخل البحث ومنهجه ٧٩

ب.أدوات البحث ٨٠

ج.أسلوب جمع البيانات.....٨٠

د. تحليل البيانات.....٨٣

UNIVERSITAS ISLAM NEGERI MAULANA MALIK IBRAHIM PUSAT PERPUSTAKAAN

الفصل الرابع: نتائج البحث وتحليلها ومناقشتها

أ. حال المرأة اقتصادياً في مدينة الجميل ٨٧

ب. المعوقات التي تعترض تمكين المرأة الاقتصادي في مدينة الجميل ٩٠

ج. المقترحات والحلول اللازمة لتمكين المرأة الاقتصادية في مدينة الجميل ١٠٠

د. مناقشة النتائج بالنظرية ١١٩

الفصل الخامس: الخاتمة

أ. النتائج ١٢٣

ب. التوصيات ١٢٥

قائمة المراجع.....١٢٧

قائمة الملاحق ١٣٧

السيرة الذاتية.....١٤٥

UNIVERSITAS ISLAM NEGERI MAULANA MALIK IBRAHIM PUSAT PERPUSTAKAAN

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
١	التوزيع النسبي للمشتغلات بحسب أقسام المهن في المدينة كما جاء في مسح التشغيل والبطالة لوزارة التخطيط بمصلحة الإحصاء والتعداد لسنة ٢٠١٣م.	٨٧
٢	تكرارات ونسب إجابات العينة عن رؤية المجتمع للمرأة وعملها بالمدينة.	٩٠
٣	تكرارات ونسب إجابات العينة ورؤيتهم للبيئة الاستثمارية للمرأة بالمدينة.	٩٨

UNIVERSITAS ISLAM NEGERI MAULANA MALIK IBRAHIM PUSAT PERPUSTAKAAN

قائمة الرسوم البيانية:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
١	التوزيع التكراري لنسب إجابات العينة عن رؤية المجتمع للمرأة وعملها بالمدينة.	٩٢
٢	التوزيع التكراري لنسب إجابات العينة ورؤيتهم للبيئة الاستثمارية للمرأة بالمدينة.	٩٩

UNIVERSITAS ISLAM NEGERI MAULANA MALIK IBRAHIM PUSAT PERPUSTAKAAN

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
١	نموذج للإستبيان المستعمل في الدراسة	١٣٤
٢	صور المقابلات	١٣٨
٣	نموذج إجابة من العينة	١٤٣

UNIVERSITAS ISLAM NEGERI MAULANA MALIK IBRAHIM PUSAT PERPUSTAKAAN

الفصل الأول

الإطار العام

أ. خلفية البحث

إن النظرة العامة للمجتمع الإنساني تكشف لنا أن مجتمع الألفية الثالثة هو مجتمع التغيير السريع وإننا نحن كعرب ومسلمين أمام تحديات كبيرة بالإضافة إلى أن الهوة الكبيرة بيننا وبين المجتمعات المتقدمة زادت في الإتساع، ولكِ نردم الهوة ونجابه تلك التحديات لابد لنا من إعادة النظر ببعض القيم والمفاهيم الخاطئة المتعلقة بدور المرأة في التنمية الشاملة سواء على صعيد عملها داخل المنزل أو خارجه .

ولا يمكن للمجتمع العربي عامة والليبي خاصة أن يواجه تحديات العصر ويساير التطور والتحديث مادامت المرأة العربية في وضعها الراهن، وطالما أن المرأة العربية لم تتغير بعد ولم تتغير نظرة المجتمع الدونية لها، وعلى دورها في التنمية الشاملة ومساهمتها الفاعلة في النشاط الاقتصادي، فالإنسان العربي غير قابل لمواكبة التطور الذي يشهده عصر العولمة وتهميش الحضارات.

إن المرأة على مر العصور وقفت في قفص الإتهام دون جريمة تذكر، إلا كونها أنثى والقاضي بجميع الأحوال هو المجتمع، فقد تعرضت المرأة عبر التاريخ لظلم مزدوج فمن جهة الظلم الواقع على الطبقات الدنيا وعلى المجتمع كله الظلم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والاستغلال والاستلاب، ومن جهة أخرى ظلم الرجل المباشر لها فله كل الحقوق وعليها كل الواجبات.

فكل المجتمعات خلال حقبات التاريخ يجدون المبررات الأخلاقية والقانونية لظلم المرأة، فيصفونها بأبشع الأوصاف في كل الحضارات ويمنعونها من المساهمة في الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية، فمثلاً اليونان كانت القاعدة العامة التي تحكم بها المرأة تلك التي صاغها سقراط نفسه "للرجال السياسة وللنساء البيت"، ولم تنل المرأة الصينية قديماً من السلطة أو الكرامة شيئاً كما جاء في رسالة لأحدى بنات الطبقة الراقية حينها والتي صاغت فيها المكانة الحقة للمرأة في الصين آنذاك قائلة فيها: ((نشغل نحن النساء آخر مكان في الجنس البشري، ونحن أضعف قسم من بني الإنسان، ويجب أن يكون من نصيبنا أحقر الأعمال))،[1] والعرب في الجاهلية مثل غيرهم من الشعوب القديمة، كانوا يفرحون إذا ولد لهم ولد (ذكر)، ويَغتمُون إذا ولدت لهم أنثى، وقد أشار الباري سبحانه وتعالى بقوله إلى هذا: ((وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ))،[2] مما ذهب بالكثير من أهل الجاهلية عند العرب بوأد بناتهم،[3] وجاء موقف اليهودية من المرأة بجعلها وراء أول معصية لآدم – عليه السلام، وكان موقف المسيحية بعد ذلك كامتداد لموقف اليهودية من المرأة.[4]

أما وضع المرأة في العصر الحديث في كل بلد تابع لسياسة هذا البلد أكثر من تبعيته لدين أهل هذا البلد، ففي البلدان الديمقراطية نجد أن المرأة قد حصلت على معاملة متساوية بينها وبين الرجل وتمنع التمييز على أساس الجنس، كما وتقدم هذه الدول للنساء الإمكانيات للتطور المتناسق والمنسجم، ويحق للمرأة العمل لإعالة نفسها

---

[1] ول وايريل ديورانت، *قصة الحضارة (الشرق الاقصى- الصين)*، ترجمة (محمد بدران)، بيروت، ج٤، م١، ص ٢٧٤.

[2] سورة النحل، *الآية* ٥٨

[3] المرأة في ظل الإسلام، *السيدة مريم نور الدين فضل الله*، مصر، دار الزهراء، ص١٤.

[4] شريف عبدالعظيم، *المرأة في الإسلام والمراة في العقيدة اليهودية والمسيحية بين الأسطورة والحقيقة*، جمعية تبلغ الإسلام، ص٦.

وعائلتها، كما لها الحق في الحصول على دعم المجتمع وحمايته الاجتماعية، وتحصل على كل المؤهلات من دراسة وتطوير للوصول إلى نفس مستويات الإبداع عند الرجل.

أما في البلدان العربية فبالرغم من أن دساتير معظم هذه الدول تنص على الحقوق التي كفلها الإسلام للمرأة، فمازال الوضع مماثلاً لوضعه التاريخي خلال العصور السابقة بسبب الموروث الثقافي المهيمن عن المرأة، وبسبب التمييز القانوني،[٥] ولا تزال الدول العربية موضعاً تعاني فيه النساء من اضطهاد كبير وأنواع شتى من الظلم، لكن تظل أمكانية الإحصائيات الكاشفة بشكل حقيقي عن وضع المرأة في العالم العربي أمراً شديد الصعوبة وخصوصاً في ظل التستر المجتمعي والتخلف القانوني والعام،[٦] ووفقا للدراسة التي أجرتها مؤسسة ((تومسون رويترز))، سنة "٢٠١٣" لتقييم وضع المرأة في ٢٢ بلداً عربياً من حيث العنف وحقوق المرأة الإنجابية والمعاملة داخل الإسرة والإندماج في المجتمع، وكذلك المواقف اتجاه دور المرأة في السياسة والاقتصاد، كانت مصر هي أسوأ بلد في العالم العربي يمكن للمرأة أن تعيش فيه يليها العراق بفارق صغير ثم السعودية وجاءت ليبيا في المرتب التاسع من بين ٢٢ بلد عربي ضمتهم الدراسة، وتمثل الفتيات والنساء ٦٠% من حالات عدم الالتحاق بالمدارس والشرائح الأكثر فقراً وعوزاً في العالم، وذلك يضم بلدان اليمن والسودان وموريتانيا ومصر والعراق وفلسطين وانضمت سوريا وليبيا إلى القائمة مؤخراً حيث أشارت الدراسة المشار إليها أعلاه لمؤسسة (تومسون رويترز) أن انعدام الأمن والفقر ونقص التعليم من أكبر بواعث القلق بالنسبة للنساء في ليبيا.[٧]

---

[٥] مصطفى عمر التير، *المرأة والتحديث في المجتمع الليبي (محاولة لفك الارتباط)*، ليبيا، دار الرواد، ٢٠١٣م، ص٦.

[٦] شبكة بيرق، حقائق وأرقام مخزية عن اضطهاد المرأة في الوطن العربي http://bayyraq.com

[٧] وكالة أخبار المرأة *W.N.N*، لندن http://womens.net

ويحصر الكثيرين دور المرأة في إنجاب الأطفال وامتاع الرجل وإدارة عالم مغلق وبما أن الدور التقليدي الذي تلعبه المرأة يتمثل في كونها أمّاً وزوجة فإن هذه النقلة النوعية في إشراك النساء في سوق العمل قد قوبلت أحيانا بالشك، والعداوة والانتقاد[٨].

ولهذا فقد تأخر تطبيق حقوق المرأة في المشاركة في القوى العاملة تطبيقاً كاملاً فيما تم التوصل إليه من اتفاقات دولية ومحلية .

ولعل الوصول لحقيقة (المرأة نصف المجتمع) أدى إلى ضرورة تفعيل دور المرأة حتى نستفيد من نصف قوى المجتمع الأخرى، ونبني قرارات وأراء بناءً على قدرات الجميع.

فلقد أدت مجموعة من الظروف والعوامل إلى الاهتمام بدور المرأة العربية الاقتصادي بتمكينها وإشراكها في التنمية الاقتصادية، فمن خلال الجهود الدولية والمحلية تم الإعلان عن ضرورة النهوض بالمرأة وتقوية دورها الاقتصادي حتى تكون شريك في عملية التنمية فكانت نقطة البداية مع صدور دستور هيئة الأمم المتحدة الذي نص على مبدأ المساواة في الحقوق بين الجنسين، وإنشاء لجنة مركز المرأة عام ١٩٤٦م ومن ثم التركيز على المساواة وحق الأفراد في العمل دون أي تفرقة في شروط العمل وأجره في الأعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨م، ومن ثم اعتماد ((إتفاقية المساواة في الأجور بين العمال والعاملات)) في عام (١٩٥١م) في المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية، وتلى ذلك ((العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية))[٩] المتفق عليه عام (١٩٦٦م) الصادر من الأمم المتحدة، وقد تعهدت فيه الدول الأطراف لضمان مساواة الذكور والإناث في حق التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية التي جاء بها العهد.

---

[٨] منى صلاح الدين المنجد، *النساء في المملكة العربية السعودية اليوم*، المملكة العربية السعودية، دار مكة، ص ١٠.

[٩] نورة السعد، (*مؤتمرات المرأة العالمية*)، جريدة الرياض، المملكة العربية السعودية، العدد ١٧٣٨٧، ٢٠١٠م.

وبدأ الاهتمام بالمرأة بصفة رئيسة مع المؤتمر العالمي الأول للمرأة الذي دعت إليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في مكسيكو في عام ١٩٧٥م حيث تم فيه الإعلان عن عام ١٩٧٥م عاماً للمرأة، وتخصيص يوم ٨ مارس من كل سنة كيوم للاحتفال باليوم العالمي للمرأة، وصدور أول وثيقة دولية تغطي عدة مجالات للمرأة من صحة وتعليم وتنظيم للأسرة، وإعلان عقد الأمم المتحدة (١٩٧٥-١٩٨٥م) مع التركيز على قضايا المساواة والتنمية والسلم، ثم بعد ذلك تم عقد المؤتمر الثاني للمرأة عام (١٩٨٠م) في كوبنهاجن، والذي كان يهدف إلى استعراض مدى تنفيذ أهداف عقد الأمم المتحدة للمرأة المعلن قبل أن يبدأ في رسم برنامج عمل للنصف الثاني من العقد للنهوض بالمرأة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي،[١٠] وصدور إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ((السيداو)) ١٩٧٩م، والتي تهدف إلى القضاء على التمييز ضد المرأة فيما يتعلق بالتمتع بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية وعقد المؤتمر الثالث الخاص بالمرأة في عام (١٩٨٥م) في (نيروبي) بكينيا، والذي عرف باسم ((استراتيجيات نيروبي المرتقبة للنهوض بالمرأة)) حتى العام ٢٠٠٠م وقد شارك فيه (١٥٧) دولة، ومن ثم عقد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بكين بالصين في سبتمبر (١٩٩٥م)، حيث أكدت فيه الحكومات المشتركة على إلتزامهم بسائر المباديء المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ولا سيما ((إتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة)) وإعلان القضاء على العنف ضد المرأة، وإعلان الحق في التنمية وإلتزامهم بتمكين المرأة والنهوض بها.[١١] وقد قام صندوق الأمم المتحدة الإنمائي

[١٠] فؤاد عبدالكريم العبدالكريم، (*قضايا المرأة في المؤتمرات الدولية*)، جريدة الرياض، المملكة العربية السعودية، العدد ١٥٢٧٧، ٢٠١٠م.

[١١] نورة السعد، (*مؤتمرات المرأة العالمية*)، جريدة الرياض، المملكة العربية السعودية، العدد ١٧٣٨٧، ٢٠٠٢م.

للمرأة بإطلاق مبادرة برنامج متابعة ما بعد بكين في عام (١٩٩٦م) بالتعاون مع الإتحاد الأوروبي، والتي تهدف إلى وضع خطط عمل وطني، وإلى زيادة مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار التي تؤثر في حياتها، كما وتم صدور إعلان الألفية الذي تم إقامته في سبتمبر ٢٠٠٠م، والذي اعتمد نتيجة عقد عدة مؤتمرات على مدى العشر السنوات الماضية لمكافحة الصعوبات التي تواجه الجنس البشري، وإنتهت هذه المؤتمرات بتحديد المشكلات التي تعترض طريق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومن ضمن الأهداف الثمانية التي أنطوى عليها الإعلان، هدفين ينصان على التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أسباب القوة،[١٢] وذلك بإزالة التفاوت بينهما في التعليم الإبتدائي والثانوي بحلول العام ٢٠٠٥م، ومع حلول العام ٢٠١٥م بالنسبة لجميع مراحل التعليم، ويعكس هذا اهتمام المجتمع الدولي بإتاحة الحريات للنساء ليكون لهن دور في إحداث التغيير الاجتماعي.

وتروج منظمة العمل الدولية إلى مفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة والمساواة بين الجنسين باعتبارهما هدفين إنمائيين، أما على الصعيد الإقليمي والعربي، فقد شاركت الدول العربية في المؤتمرات الدولية، واتخذت عدة تدابير في محاولة منها للنهوض بالمرأة كما وعقدت مؤتمرات إقليمية وعربية تنسيقية تابعة للمؤتمرات الدولية، للنظر في نتائج قرارات المؤتمرات الأممية للمرأة، ومنها مؤتمر المرأة الخليجية في البحرين في (مارس) تحت شعار (الفرص–التحديات–المعوقات– الأدوار المطلوبة)، وشارك فيه عدد من

[١٢] رياض بن جليلي، (*تمكين المرأة: المؤشرات والأبعاد التنموية*)، *سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية بالدول العربية*، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، السنة ٧، العدد ٧٢، أبريل ٢٠٠٨، ص ٤

الشخصيات النسائية من كل دول الخليج، ومؤتمر تونس في نوفمبر (١٩٩٩م)[١٣] لدول شمال إفريقيا، وكذلك مصادقة عدد من الدول العربية على إتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، ولعل أكثر ما يُظهر اهتمام الدول العربية بالمرأة هي تقارير التنمية البشرية العربية، والتي شددت من خلال التقارير التي أصدرتها على أن نهوض المرأة العربية يجب أن يمتد إلى تمكين القاعدة العريضة من النساء العربيات.[١٤] كما وبرز اهتمام الدول العربية بالمرأة من خلال إنشاء مؤسسات حكومية تهتم بشؤون المرأة منها (منظمة المرأة العربية)، والتي أسست في عام ٢٠٠١م، ومن أهم أهدافها، العمل على تمكين المرأة العربية وتعزيز قدراتها في كافة الميادين وتوعية المجتمعات العربية والمرأة بأهمية ومحورية أن تكون المرأة شريكاً على قدم المساواة في عملية التنمية، فضلاً عن تكريس جهود التنسيق والتعاون بين الدول العربية من أجل إنجاز غايات التمكين والتوعية.[١٥] ووافقت الدول العربية من خلال المنظمة العربية للعمل على توحيد شروط وظروف العمل كلما أمكن ذلك، وصدور إتفاقية بشأن المرأة تشمل ٢٤ بنداً، والتي لم يصدق عليها سوى خمسة دول من مجموع الدول في المنظمة،[١٦] أما على الصعيد المحلي أقيمت في العاصمة (طرابلس) ليبيا، مجموعة من المؤتمرات المحلية لدعم المرأة الليبية ومناقشة سبل تفعيل دورها في مسيرة التنمية، حيث أشرف مكتب الأمم المتحدة على ملتقى (مؤتمر المرأة الليبية) سبتمبر ٢٠١٣م، شاركت فيه العديد من القضايا والصعوبات التي تواجه عمل المرأة في ليبيا، واستعراض التحديات والفرص المتاحة أمام المرأة الليبية للاستفادة منها في المساهمة

---

[١٣] فؤاد عبدالكريم العبدالكريم، (*قضايا المرأة في المؤتمرات الدولية*)، جريدة الرياض، المملكة العربية السعودية، العدد ١٥٢٧٧، ٢٠١٠م.

[١٤] رياض بن جليلي، المصدر السابق، ص ٤-٥

[١٥] تقرير منظمة المرأة العربية، (*عقد من الإنجازات ٢٠٠١-٢٠١١*)، ط١، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٢م، ص٥-٧

[١٦] يوسف الياس، *منظمة العمل العربية: قراءة تحليلية نقدية في سفر مسيرتها*، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١م، ص ٨٤-٩٠

المثمرة والفاعلة للنهوض بالمجتمع، كما تمت مناقشة موضوع وسائل التمكين الاقتصادي للمرأة الليبية.[١٧]

فالمرأة الليبية في الألفية الثالثة تواجه العديد من التحديات العالمية المتمثلة في ظاهرة العولمة وثورة الإتصالات والمعلومات التي تتطلب درجة عالية من القدرة على إدارة المعرفة والأخذ بأساليب التفكير العلمي والإبتكار للوصول إلى أفضل القرارات التي تعظم الإستفادة من هذه التحديات وتقلل أثارها السلبية.

كما تواجه المرأة تحديات إقليمية متمثلة في قضايا الحرب والسلم والتنمية ونشر الديمقراطية، أما على المستوى المحلي فتمثل عديد من العادات والموروثات الثقافية والقوانين والسياسات العامة وأمور أخرى اجتماعية بعض التحديات المحلية التي تواجه المرأة. فكل هذه التحديات فرضت حتمية تمكين المرأة ودعم مشاركتها الاقتصادية ودعم مساواتها لنيل كافة حقوقها المالية والاقتصادية.

جاء في نص المادتين ((١٣ ، ١٥)) من إعلان مؤتمر بكين أن (تمكين المرأة من مشاركتها الكاملة في جميع جوانب الحياة العامة، ودعم مساواتها في الحقوق والفرص والوصول إلى الموارد وتقاسم المسؤوليات عن الأسرة مع الرجل أمور أساسية وحاسمة لرفاهيتهما ورفاهية الأسرة، وكذلك لتحقيق المساواة والتنمية، ولتدعيم الديمقراطية).[١٨]

فالتمكين هو كل ما من شأنه أن يطور مشاركة المرأة وينمي من قدرتها ووعيها ومعرفتها، ومن ثم تحقيق ذاتها على مختلف الأصعدة المادية والسيكولوجية والاجتماعية

---

[١٧] يونس شعبان الفنادي، *مؤتمر وطني للمرأة الليبية*، ليبيا المستقبل http://www.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/39512

[١٨] وثيقة بكين، م (١٣ ، ١٥)، ١/سبتمبر/١٩٩٥م.

والسياسية، ويتيح لديها كافة القدرات والإمكانات التي تجعلها قادرة على السيطرة على ظروفها ووضعها، والإسهام الحر والواعي في بناء المجتمع.[١٩]

فقد صَدقت ليبيا على المعاهدات والإتفاقيات الدولية لتعزيز مساهمة المرأة في الحياة العامة والاقتصادية، وقد وقعت على الإتفاقية الدولية لمناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة، والإتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق الاقتصادية للمرأة، وتمت صياغة حقوق المرأة في بنود الدستور ومواد القوانين الليبية التي لا تفرق بين الفرص التي يحصل عليها المواطنون إلا بقدر استعدادهم لتحمل المسؤولية وقدرتهم على اكتساب الخبرات والمهارات اللازمة للمشاركة في عملية التنمية والاقتصاد بشكل عام.

كما وأعطت اهتمام إلى قضية النهوض بالمرأة والتنمية البشرية من حيث الاهتمام بجودة التعليم، ومحو الأمية، وتوفير الرعاية الصحية، وإصدار عدد من التشريعات بغية إصلاح الوضع الاجتماعي للمرأة.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لمساندة التمكين الاقتصادي للمرأة، إلا أنه لا يزال تبرز العديد من التحديات والمعوقات التي تؤثر سلباً على قدرة المرأة على المشاركة الفعلية والفعالة في الحياة الاقتصادية وتتمثل أهم هذه المعوقات: في انخفاض مشاركة المرأة في سوق العمل، أضف إلى ذلك تأثير العبء المزدوج على نوعية حياة المرأة وكفاءتها في العمل.[٢٠]

---

[١٩] صلاح الدين الشناوي، *التنظيم والإدارة في قطاع الأعمال*، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٠م، ص٣٤.

[٢٠] أمال سليمان محمود العبيدي، *تطور حركة المرأة الليبية في المجتمع بين التمكين والتفعيل*، دراسة توثيقية، جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا.

كما أن تقدم تكنولوجيا المعلومات والإتصالات السريع، والتوسع في تحرير التجارة والخدمات، وتقليص دور الدولة وزيادة الاعتماد على القطاع الخاص وقوى السوق كمحرك أساسي لعملية التنمية، قد يخلق فرصاً وتحديات في آن واحد أمام تمكين المرأة وزيادة دورها في الحياة الاقتصادية.

فقد أثبتت الإحصاءات بأن نسبة الإناث إلى مجموع القوى العاملة المنتجة في ليبيا قد أرتفعت من ٧,٦% عام ١٩٧٥م إلى ١١,١% عام ١٩٨٠م إلى ١٥,٣% عام ١٩٩٥م[٢١]، وفي دراسة أجرتها وزارة القوى العاملة والتدريب والتشغيل في ليبيا سنة ٢٠٠٧م أوضحت أن حضور المرأة الليبية في سوق العمل قد تدنى[٢٢]، ويضاف إلى ما سبق إن حتى نسبة المشاركة – سالفة الذكر- والتي تتسم بضعف االمساهمة في سوق العمل، لا تعكس بأي حال من الأحوال أي درجة من درجات التمكين للمرأة، حيث أن التمكين مفهوم أشمل وأوسع يتضمن تمتع المرأة بإمكانية الاختيار بين بدائل مختلفة متاحة، وكذلك قدرتها على إتخاذ القرارات، بمعنى أخر أن هنالك اختلاف كبير بين قرار مشاركة المرأة في سوق العمل وبين حريتها في التصرف في الدخل أو استقلالها المادي، الأمر الذي يؤكد انفصال مؤشر مشاركة المرأة اقتصادياً عن قضية التمكين وهو ما يعني الاحتياج إلى وضع عدة مؤشرات.

---

[٢١] فاطمة يوسف وفاء، *مشاركة المرأة الليبية في النشاط الاقتصادي*: تقرير مقدم إلى المركز الإنمائي دون الأقليمي لشمال أفريقيا، طنجة، المغرب، ٢٠٠٢م.

[٢٢] المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة، دراسة: *تدني دور المرأة في سوق العمل الليبي* http://www.amanjordan.org/a-news/wmview.php?ArtID=10888

ومن هنا جاءت الحاجة إلى مواصلة البحث في دراسة أثر كل هذه الصعوبات والتغيرات وما تفرضه من تحدي أمام تمكين المرأة الاقتصادي.[٢٣]

ووقع اختياري على مدينة الجميل الواقعة في الجزء الشمالي الغربي من سهل الجفارة على بعد ١٢٠كم غرب مدينة طرابلس الشكل رقم (١)، يتقاطع عندها خط الطول ٣٠-١٢ شرقاً ودائرة العرض ٥١-٣٢ شمالاً، ضمن رقعة مساحية للمدينة تبلغ ١٠٤ هكتاراً وتمتد بشكل طولي من الشرق إلى الغرب، ويحد المدينة من الجهة الشمالية مدينة زوارة ومن الجنوب مدينة العجيلات ومن الغرب رقدالين، تشترك في المدينة ثلاث محلات عمرانية ((مناطق)) هي ((الميدان، الشعيب، المنشية)) ويسكنها ١٢٠ ألف نسمة، وفق إحصائيات عام ٢٠٠٦م.[٢٤]

الشكل رقم (١) الموقع الجغرافي لمدينة الجميل[٢٥]

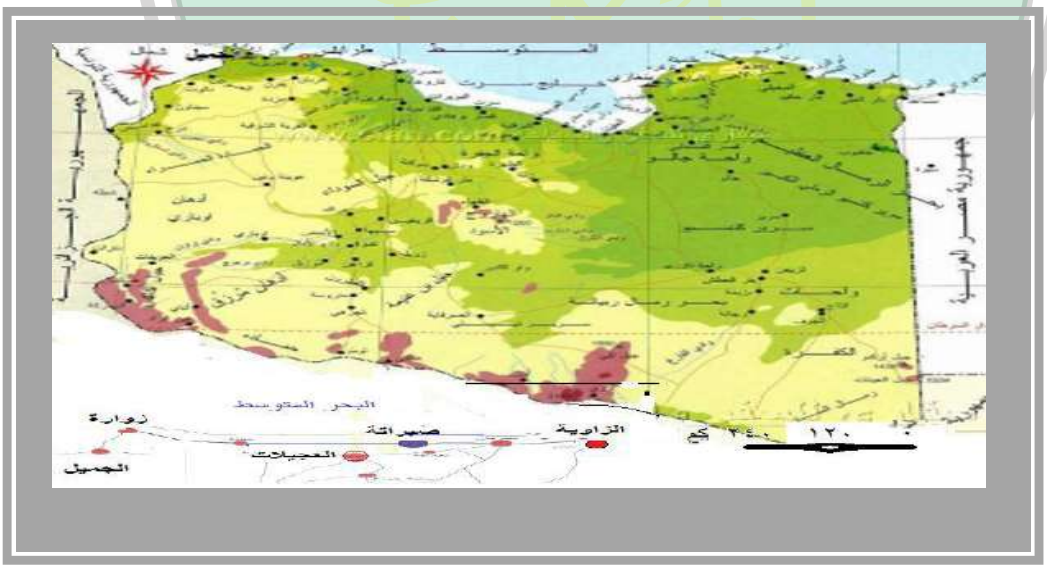

[٢٣] مركز البحوث الاجتماعية، البرنامج البحثي حول ((المرأة والعمل))، الجامعة الأمريكية بالقاهرة، جمهورية مصر العربية، نوفمبر ٢٠٠٩م.

[٢٤] محمد عرب الموسوي – طه مصحب حسين لخزرجي، (مورفولجية مدينة الجميل في ليبيا)، مجلة سامراي، المجلد ٩، العدد ٣٥، تشرين الثاني ٢٠١٣م، ص ١٨٥.

[٢٥] الأطلس التعليمي، طرابلس، ١٩٨٠، ص ٤٢.

لتكون موضعاً للدراسة التي أقوم بها، وذلك لما أراه من ضعف في مشاركة المرأة الاقتصادية في القطاعين العام والخاص سواء أكانت المرأة عاملة أم مستثمرة، حيث يتمركز غالبية النساء العاملات فيها في الأنشطة الخدمية، وحتى هذا الأخير تقتصر أعمالهن فيه على قطاعي التعليم والصحة، كما ويندر تولي النساء للمناصب القيادية ومراكز اتخاذ القرار، وأيضاً و قلة وجود النسوة اللاتي يعملن لحسابهن الخاص وأن وجدت هذه الشريحة يتعرضن لمشاكل وصعوبات كثيرة في أثناء قيامهن بعملهن وفي التعامل مع الإدارات المرتبطة بالعمل، و لحظر بعض الأعمال والأنشطة على النساء للاستثمار فيها فتواجه بذلك قدراً كبيراً من التمييز الاجتماعي وعدم المساواة على الرغم من أن الشريعة الإسلامية جعلت للمرأة متى ما كانت بالغة، عاقلة، رشيدة، الحق في التصرف في أموالها ثابتة كانت أم منقولة بيعاً وشراءً ورهناً، هبة ووصية شأنها في ذلك شأن الرجل.

وتشتهر المدينة ككل بالزراعة بالدرجة الأولى، ومن أشهر مزروعاتها ((الزيتون، العنب، التين، اللوز، النخيل))، كما ويوجد فيها عدد من المصانع والتشاركيات الصناعية الصغيرة، وشركات للإتصالات والتقنية والخدمات البريدية كما وتشمل عدد من المؤسسات التعليمية المختلفة في التعليم الأساسي والمتوسط والثانوي ومعهد عالي للصحة وكلية للطب البشري، وكلية الأداب، وتحتوي المدينة على مستشفى عام ومستوصف وعيادات خارجية تابعة له، بالإضافة إلى مركز لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، وتعد المدينة من أحدى أهم المدن الواقعة غربي طرابلس من حيث التجارة والتسوق كما وأن للنشاط الخاص والتجاري دور واضح، فتجد عدد من المؤسسات التعليمية الخاصة ودور وحضانة أطفال ومجموعة من العيادات الخاصة ومراكز التحليل المجهزة بالآلآت الحديثة وتضم المدينة عدد من البنوك والمصارف الحكومية والخاصة، منها (مصرف التجارة

والتنمية، مصرف الإدخار، بنك الأمان)، ويوجد بالمدينة مجموعة صغيرة من مراكز التدريب على خدمات الحاسوب، ومن المظاهر التجارية بالمدينة انتشار الأسواق الشعبية التي تباع فيها عادةً الأغراض الشعبية، ويتخلل المدينة مجموعة صغيرة من الفنادق والمطاعم الصغيرة.[٢٦]

ب. أسئلة البحث

١. كيف حال المرأة اقتصادياً في مدينة الجميل؟

٢. ما المعوقات التي تعترض تمكين المرأة الاقتصادي بمدينة الجميل ؟

٣. كيفية المقترحات والحلول اللازمة لتمكين المرأة الاقتصادي بمدينة الجميل ؟

ج. أهداف البحث

١. بيان حال المرأة اقتصادياً بمدينة الجميل.

٢. بيان المعوقات التي تعترض تمكين المرأة الاقتصادي بمدينة الجميل.

٣. بيان وتوضيح المقترحات والحلول اللازمة لتمكين المرأة الاقتصادي بمدينة الجميل.

د. فوائد البحث

تعود أهمية البحث إلى ما تتعرض له المرأة العاملة من مشكلات ومعوقات أثناء قيامها بعملها وفي طريقها إليه وإبراز الظواهر السلبية التي لا تزال تعيق تقدم المرأة العاملة والآثار السلبية لخروج المرأة إلى العمل على أطفالها وأسرتها، ومدى وعيها بحقوقها وقضاياها والضغوط النفسية والاجتماعية والحوادث التي تتعرض لها أثناء العمل، وأشكال

[٢٦] ويكيبيديا، الجميل – ليبيا

التمييز الجنسي في العمل وعدم إمتلاكها لقرارها، وتبعيتها للرجل، ونظرة التخلف وجمود الأنظمة الموجه ضد المرأة العاملة، من صاحب العمل والأسرة والمجتمع.

الأهمية النظرية:

تطبيقاً لنظرية تمكين المرأة، أرى أن تسليط الضوء على ضرورة معرفة المعوقات التي تمنع المرأة من التمكين الاقتصادي وإيجاد حلول لها، تكشف أحقية المرأة في المساواة بينها وبين الرجل في العمل الاقتصادي وساعات العمل والتشارك في الأعمال المنزلية، وتربية الأطفال والحماية من العنف الأسري والمجتمعي الذي يمنعها من التمكين الاقتصادي وحقها في الوصول إلى الفرص والموارد، وذلك بتفعيل البنود القانونية التي تناولت حق المرأة في العمل.

الأهمية التطبيقية:

آمل من خلال تقديم دراستي هذه إيجاد حلول واضحة تمكن المرأة من النشاط الاقتصادي.

هـ– حدود البحث:

أ. الحدود الموضوعية

دراسة حول المعوقات التي تحد من تمكين المرأة إقتصادياً وإيجاد حلول لها.

و– الدراسات السابقة

لعل أبرز الأطروحات التي بحثت في هذا الموضوع وخرجت بنتائج جيدة هي كالتالي:

١. هيفاء فوزي الكبرى، واقع المرأة العاملة في سوريا، ١٩٨٦م، وتمثلت مشكلة البحث في العقبات الاجتماعية لعمل المرأة ضمن الوحدة الإنتاجية والتغيرات التي تحدث داخل الأسرة نتيجة عمل المرأة خارج المنزل، وتوصلت الباحثة في هذه الدراسة إلى أن دخول المرأة لميدان العمل خلق مشكلات اجتماعية تهدد استقرارها في العمل والمنزل، وإلى ضرورة سن قوانين ناظمة لعمل المرأة تدعم مساهمتها في الحياة الاقتصادية.

٢. إسعاف محمد، مساهمة المرأة في قوة العمل ودورها في عملية التنمية ١٩٩٠م، وكانت مشكلة الدراسة مدى تأثير مستوى الوعي الاجتماعي للمرأة على واقع عملها، وظهرت بعدة نتائج أولها هو تملك المرأة موقفاً إيجابياً قوياً من العمل، قوة ثقة المرأة العاملة بنفسها و مواجهة المرأة لمجموعة من المعوقات مثل عدم توفر دور حضانة في العمل ، وعدم توفر وسائل مواصلات الخاصة بالعمل.

٣. رائدة أيوب، الجدوى الاجتماعية للمشاريع المتناهية في الصغر وتأثيرها على النساء في الريف السوري، أطروحة دكتوراه، ٢٠١٠، تدرس مدى مصداقية المعادلة القائلة أن أساس التمكين الاجتماعي للمرأة هو التمكين الاقتصادي، وإنتهت الدراسة بنتائج أهمها، أن الملامح المجتمعية السائدة في القرية وانعكاساتها لها أثر كبير في مسئلة تمكين المرأة، كما وتعد المشاريع الصغيرة أداة من أدوات تمكين المرأة الاقتصادي.

٤. د.رقية البدارين و د.فريد محمد القواسمي، دور المرأة في قيادة التغيير: دراسة تطبيقية على منظمات المرأة العاملة في الأردن، دراسة مقدمة لـ (مركز البلقاء للبحوث والدراسات)، ٢٠١٣، واهتم الباحثان بدراسة أهم المعوقات التي تضعف من قدرة المرأة الأردنية على قيادة التغيير بشكل فعال، فكانت نتائج الدراسة أن المرأة الأردنية تتمتع بمهارات قيادية عالية ومميزة توجب تمكينها كي تتقلد المناصب القيادية الرفيعة الخاصة والعامة، وذلك لقدرتها على إدارة التغيير التنظيمي وقيادته.

٥. نورة صالح التركي و ريبيكا براز ويل، صاحبات الأعمال في المملكة العربية السعودية: مقارنة إقليمية للخصائص والتحديات والتطلعات، تقرير مقدم للغرفة التجارية بجدة في المملكة العربية السعودية، ٢٠١٠، وهذا التقرير يسلط الضوء على بيئة الأعمال التمكينية لصاحبات الأعمال السعوديات ويقارنها بالبيئة التمكينية في مجموعة من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويدرس خصائص المشاريع التي تملكها النساء والخصائص الشخصية المرتبطة بصاحبات الأعمال، وجاءت نتائج الدراسة بأن هناك ثلاث تحديات أساسية تشكل عائق أمام تطلعات صاحبات الأعمال في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا متمثلة في (النوع الاجتماعي، ومحدودية الحصول على رأس المال وآليات التمويل والحاجة إلى الاستخدام المتزايد لأدوات التسويق والتقنية المتطورة في الأعمال التجارية، والتوفر الأكبر للخدمات الداعمة الأساسية، إذ تشمل هذه التحديات المفاهيم والممارسات الاقتصادية والاجتماعية المعقدة التي تستوجب التعاون الشامل والإلتزام المتواصل لمعالجتها).

ز. تحديد المصطلحات

١. المعوقات

المعوقات لغةً: (مُعَوق) اسم مفعول من عاق، (مُعَوق) اسم مفعول من عوَّقَ ذو عاهة جسدية أو عقلية.

(**مُعَوِّق**): اسم فاعل من عوق (القانون) من يعوق عمل أو تقدم شيء، وخاصة من يحاول اعتراض إقرار قانون أو إجراء تشريعي، بإستخدام تقنيات التأخير كالتعطيل، أو اللجوء إلى الأساليب التعويقية، وفي القرأن الكريم (قد يعلم الله المعوقين منكم)[٢٧].

واصطلاحاً: هي الشواغل والصوارف والمثبطات التي تحول دون تحقيق الهدف.[٢٨]

٢. التمكين

لغةً:[٢٩] التمكين هو مصدر للفعل (مكَّن) والمكان عند أهل اللغة هو الموضع الحاوي للشيء، وقد وردت مادة (م، ك، ن) بمعان متعددة، منها: مكن الشيءُ قوي ومتن ورسخ واطمأَنَّ فهو ماكِن، ومكَّنه من الشيء وأمكنهُ منهُ جعل لهُ عليهِ سلطانا وقدرة، وأمكن فلانا الأمر سهل عليهِ وتيسَّر وقدر عليه.

---

[٢٧] سورة الاحزاب: الآية ١٨

[٢٨] مادة (عاق) محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي، مصدر سابق، ص١٢٧.

[٢٩] أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، *المفردات في غريب القرآن*، تحقيق: محمد سيد كيلاني، بيروت: دار المعرفة، ص ٤٧١.

وتمكن من الأمر واستمكن منهُ قدر عليهِ وظفر بهِ. ويقال: مَكَّنْتُه وأمكنتُ له فَتَمَكَّنَ، وأمكنتُ فلانا من فلانٍ.

ومن التمكين المِكِنَة تقول العرب: إن بني فلان لذو مَكِنة من السلطان أي تمكَّن، وتسمي العرب موضع الطير مكنة لتمكن الطير فيه، والمكانة هي المنزلة عند الملك، والجمع مكانات، وقد مَكُن مَكانة فهو مَكين، والجمع مُكنَاء ونُمكّن- تمكُّن.

أصطلاحاً:[٣٠] هو العملية التي يتم فيها تمكين شخص ما ليتولى القيام بمسؤوليات أكبر من خلال التدريب والثقة والدعم العاطفي.

٣. المرأة:

لغةً: (امرأة) اسم الأنثى من البشر، (امرأة) جمع نساء، نسوان، امرأة عند التنكير والمرأة عند التعريف[٣١].

أصطلاحاً: هي كل أنثى تخص الرجل، سواء كانت أمه أو أخته أو زوجته أو ابنته أو غير ذلك، والمرأة عامة هي الأنثى شريكة حياة الرجل.

٤. الاقتصاد

لغةً: القصد، أتيان الشيء، لفظ الاقتصاد لغوياً مشتق من مادة قصد والقصد بين الإسراف والتقتير.[٣٢]

---

[٣٠] عبدالعزيز مازن، *التمكين الذاتي خطوة نحو التمكين المؤسساتي*، الأردن، عمان، ٢٠٠٦، ص ١.

[٣١] مادة (مرا) : محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي، مختار الصحاح، بيروت، لبنان، دار ومكتبة الهلال، ص٢٢٠.

اصطلاحاً: للاقتصاد عدة تعاريف كلها تدور حول النشاط الإنساني في أموره المادية، يمكن تعريفه بأنه العلم الذي يبحث في الظواهر الخاصة بالإنتاج والتوزيع.[٣٣]

٥. التمكين الاقتصادي

هو عملية تغيير موازين القوة الاقتصادية التي يعيش فيها الأفراد بما يتضمنه ذلك من ضرورة توافر ثقة الفرد بنفسه وبقدراته، وإمكاناته ومن ثم استعداده النفسي للاختيار بين البدائل المختلفة.[٣٤]

٦. الحلول

(حلَّ) العُقدة اي فتحها (فإنحلت) والمحل ايضاً المكان.[٣٥]

٧. المقترحة

(اقتراح) اسم مصدر (اقتَرَحَ) وهي فكرة أو رأي يبدى ويقدم للبحث والحكم ثم بحث الاقتراحات[٣٦].

---

[٣٢] مادة (قصد)، محمد بن أي بكر بن عبدالقادر الرازي، *مصدر سابق*، ص٥٣٦.

[٣٣] عمر محمود العبيدي، *مباديء الإقتصاد*، ص٢.

[٣٤] الجربوع أيوب بن منصور وآخرون،: *المساهمة الاقتصادية للمرأة في المملكة العربية السعودية*، ورقة عمل مقدمة في: منتدى الرياض الاقتصادي الثاني لمساهمة المرأة السعودية في الاقتصاد في المملكة العربية السعودية، مدينة الرياض، السعودية، ٤-٦ ديسمبر ٢٠٠٥، ص ١٨.

[٣٥] مادة (حلَّ) محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرزي، مصدر سابق، ص ١٥٠.

[٣٦] مادة (اقترح)، معجم المعاني الجامع.

الفصل الثاني

الإطار النظري

أ. مفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة

١. مفهوم التمكين

ظهر مصطلح التمكين في نهاية الثمانينيات، ومع زيادة الاهتمام بالعنصر البشري لاقى انتشاراً واسعاً في التسعينيات، وتطور مفهومه، وارتبط بعدة مفاهيم أخرى ذات بعد سياسي، واقتصادي، واجتماعي، وقانوني، وغيرها. فكان واضح في التعريفات المتعلقة به، لذا سنذكر بعض من هذه التعريفات التي ذكر فيها:

١,١. التمكين في القرآن الكريم:

وردت كلمة التمكين بمشتقاتها في القرآن الكريم في ثمان عشرة موضعاً، وقد غلب عليها الصيغة الفعلية التي يبدو فيها التمكين وكأنه صيرورة وليس مفهوما ساكناً، وفيها ينسب الله تعالى التمكين إلى ذاته العليا فهو وحده من يُمكِن للإنسان وليس الإنسان من يُمكِن لذاته فرداً كان أم جماعة.[٣٧]

قال تعالى: ((وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا))،[٣٨] فلقد جاء مصطلح الاستخلاف في هذه الآية حرفياً لكن

[٣٧] فريدة زمرد، *مفهوم التمكين في القرآن الكريم*، الرباط، ميثاق الرابطة، ع ١٢، ٢١ /مارس/ ٢٠١٠.

[٣٨] سورة النور: الآية ٥٥

المضمون يعني أن الاستخلاف في الأرض سبباً لعملية التمكين على حين يأتي التمكين كنتيجة على عملية الاستخلاف، وهكذا تُظهر الآية وجود علاقة ارتباطية وثيقة بين مفهومي التمكين والاستخلاف.

وتشير الآيات القرآنية كذلك إلى أن التمكين مثلما يتحقق على المستوى الجمعي، فإنه يتحقق على المستوى الفردي، فالله عز وجل[٣٩] يقول : ((وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَن نَّشَاءُ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ)).[٤٠]

ويمكن التمييز بين صيغتين قرآنيتين من صيغ التمكين، الأولى التمكين للإنسان في الأرض، والثانية التمكين للشيء (الدين، والقوة، والمال..).

في الصيغة الأولى يتم التمكين عبر المستوى الحسي المادي وفيه يتم تمكين الإنسان من التصرف في الأرض ويمنح القدرة على أن يجعل منها مستقراً ومعاشا (الوظيفة الاستخلافية)، فيقول الله تعالى: ((وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلا مَّا تَشْكُرُونَ))،[٤١] ويندرج ضمن هذا المستوى تمكين المال والقوة والنسل وهو ما أشار إليه قوله تعالى: ((وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِن مَّكَّنَّاكُمْ فِيهِ)).[٤٢]

---

[٣٩] فريدة زمرد، المصدر السابق.

[٤٠] سورة يوسف: الآية ٥٦

[٤١] الأعراف: الآية ٨

[٤٢] الأحقاف: الآية ٢٤

وفي الصيغة الثانية يتم التمكين عبر المستوى الروحي حيث يفضي التمكين للدين إلى تحقيق الأمن للإنسان وهو ما يتجلى في قوله تعالى: ((وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا)).[٤٣]

وبتضافر هذين المستويين تتحقق تكاملية عملية التمكين في بعديها المادي والروحي فالتمكين ليس عملية مادية محضة يتحقق فيها إعمار الأرض بالوسائل المادية وإنما هو ايضاً ضمان الأمن النفسي والروحي للإنسان الممكَّن له في الأرض.[٤٤]

٢,١. التمكين في الكتابات الغربية والعربية:

نعرض أولاً أهم تعريفات التمكين في الأدبيات الغربية:

أما (*Bowen and Lawler, 1992*) يعرفان التمكين: (يتمثل في إطلاق حرية الفرد، وهذه حالة ذهنية، وسياق إدراكي لا يمكن تطويره بشكل يفرض على الإنسان من الخارج بين عشية وضحاها، التمكين حالة ذهنية داخلية تحتاج إلى تبني وتَمثل لهذه الحالة من قبل الفرد، لكي تتوافر له الثقة بالنفس والقناعة بما يمتلك من قدرات معرفية تساعده في إتخاذ القرارات، واختبار النتائج التي يريد أن يصل إليها.[٤٥]

وأما (*Hellriegel and Others, 2001*) فيرى أن مفهوم التمكين هو[٤٦] :

---

[٤٣] سورة النور: الآية ٥٥

[٤٤] انظر: فريدة زمرد، المصدر السابق.

[٤٥] يحيي سليم ملحم، *التمكين كمفهوم إداري معاصر*، بدون طبعة، مصر الجديدة، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٦، ص١٨.

[٤٦] محمد عجلان، (أثر عوامل التمكين في تعزيز السمات القيادية للمدير)، مجلة الإدارة والاقتصاد، المملكة العربية السعودية، ديسمبر/ ٢٠٠٩م.

١. القدرة على أن يكون الفرد فاعلاً ٢. أدائه المهام المهمة ٣. أن يكون لديه الاستقلالية في أداء العمل ٤. الخبرة والقدرة في التأثير عند أداء العمل وتحقيق الأهداف.

وأخيراً أرى بأن التمكين هو أن يصبح الفرد قادراً على إحداث تغيير وذلك بتعزيز ثقته بنفسه بتطوير قدراته وإمكاناته، ليكون قادراً على إتخاذ القرارات ومن ثم يعتمد عليه في حل المشكلات.

من التعاريف الموجودة في **الكتابات العربية** الآتي:

١. التعريف الأول[٤٧]:

التمكين عملية ديناميكية هدفها القضاء على جميع أشكال التمييز واللا مساواة بين البشر، حيث يستوجب الوصول إلى هدف هذه العملية إزالة كافة العقبات القانونية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغيرها من السلوكيات النمطية التي تضع الفئات المستضعفة والمهمشة في أخر اهتمامات الدول، ومن ثم وضع تشريعات وإقامة مؤسسات تُولي مهمة تمكين هذه الفئات المهمشة والقضاء على كل مظاهر التمييز ضدها.

٢. التعريف الثاني:

يقوم مفهوم التمكين على امتلاك الفرد للقوة ليصبح عنصراً مشاركاً بفاعلية في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بمعنى امتلاكه القدرة على أحداث تغيير في الآخر الذي قد يكون فرداً أو جماعة أو مجتمعاً بأكمله، من هنا فإن مفهوم التمكين يفترض تنمية الذات المشاركة وتطور قدراتها وامكانياتها وفعاليتها ووجودها، لهذا فأن

[٤٧] إيمان بية، *المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتمكين المراة الاقتصادي في الجزائر*، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ٢٠١٢م، ص ٧.

مفهوم التمكين يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم تحقيق الذات أو حضورها وتعزيز قدراتها في المشاركة والاختيار الحر أو ما يختصره مفهوم تعزيز القدرات، أما مقياسه على مستوى مفهومي فإنه يرتبط بثلاث مناحي أساسية هي المشاركة السياسية للمرأة، المشاركة الاقتصادية، السيطرة على الموارد الاقتصادية.[٤٨]

٢. تمكين المرأة

إحساس المرأة بقيمتها وحقها بتحديد خياراتها بعد أن تمنح لها الخيارات وحقها في الوصول إلى الفرص والموارد، وحقها في الوصول إلى ضبط سير حياتها داخل المنزل وخارجه، وقدرتها على التأثير على التغيرات الاجتماعية لخلق وضع اجتماعي واقتصادي أكثر وطنية وعالمية.[٤٩]

٣. ماذا نمكن (تعريف تمكين المرأة اقتصادياً)

إن التمكين الاقتصادي للمرأة يرتبط بقدرة النساء على التحكم بمصيرهن وحصولهن بصورة متكافئة على الموارد الاقتصادية والمالية وسيطرتهن على تلك الموارد وتشير الموارد الاقتصادية إلى العوامل المباشرة للإنتاج ومنها مثلاً الأصول غير المنقولة بما في ذلك الأرض والسكن ومجموعة الموارد المشتركة والبنى الأساسية، فضلاً عن الأصول المنقولة كمعدات الإنتاج والتكنولوجيا والثروة الحيوانية، وتشير الموارد المالية إلى الموارد القائمة على أساس النقود بما في ذلك النفقات الحكومية والنفقات المالية الخاصة والمساعدة الإنمائية الرسمية، فضلاً عن الدخل والإئتمان والمدخرات وتحويلات العاملين من

---

[٤٨] التقرير الوطني الثاني لأهداف التنمية للألفية في الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، هيئة تخطيط الدولة، أيلول ٢٠٠٥م، ص ٣٢.

[٤٩] خليل النعيمات، تقرير *(improving lives in the middle east since 1968)*، مدرب الاتحاد العام للجمعيات الخيرية.

الخارج، ويترتب على تمكينها من الموارد المالية والاقتصادية على السواء آثار مهمة بالنسبة للأدوار الاقتصادية التي تضطلع بها المرأة في إدامة سبل معيشة الأسرة وكذلك في أسواق العمل بل في مجمل الاقتصاد بشكل عام.[٥٠]

أي أن التمكين الاقتصادي للمرأة: يتمثل في عملية انتقال المرأة من موقع قوة اقتصادي أدنى في المجتمع إلى موقع قوة اقتصادي أعلى، وذلك من خلال إزدياد سيطرتها وتحكمها بالموارد الاقتصادية والمالية الأساسية، وهي الأجور، ورأس المال، والملكيات العينية، وهو ما يمنحها في الدرجة الأولى الاستقلالية المادية.[٥١]

٤. لماذا نمكن (تنمية الاستثمار في التمكين)

أن أهمية التمكين للمرأة تتمثل في الفوائد التي تعود على النساء أنفسهن وعائلاتهن ومجتمعاتهن،[٥٢] حيث أن تشجيع المساواة بين النوع الاجتماعي والتمكين للمرأة يعود بالنفع على الاقتصاد والمجتمع ككل، لأن المرأة لديها قدرات متساوية مع نظيرها الرجل والمعرفة والخبرة اللازمة، إن الدور التي تلعبه المرأة في تقدم مجتمعاتنا معروف لدى الجميع، بالرغم من أن جهودها في بعض الأحيان لا تكون ظاهرة في عالمنا الكبير ولكنها تكون غالبا عاملاً للتغيير في المجتمع نتيجة معاناتها اليومية لتوفير الغذاء وتعليم الأطفال وتحسين حياة الناس في المجتمعات المختلفة.

---

[٥٠] الجمعية العامة للأمم المتحدة، *سيطرة المرأة على الموارد الاقتصادية وحصولها على الموارد المالية بما في ذلك التمويل البالغ الصغر*، جون ٢٠٠٩، ص ٤.

[٥١] إيمان بية، المصدر السابق، ص ٢٦.

[٥٢] رائدة أيوب، *الجدوى الاجتماعية للمشاريع المتناهية الصغر وتأثيراتها على النساء في الريف السوري*، رسالة دكتوراه، جامعة سانت كلمنس، دمشق، ٢٠١٠م، ص ١٢٥.

تنشط أكثر من ٨٠٠ مليون امرأة اقتصادياً حول العالم ويتمتعن بمهارات تفاوضية أفضل من الرجل ولديهن قدرات على إدارة منازلهن بإيراد متواضع، وقد كان للدخل الذي تحصل عليه المرأة بالرغم من ضآلته الأثر الأكبر على الوضع المعيشي للأسر حيث وأن المرأة تنفق نسبة أكبر من دخلها على تغذية الأطفال والصحة والتعليم وتأمين مستقبل أفضل للجيل الجديد كما وأن الأدلة تشير إلى أن دخل المرأة هو أساسي في بقاء الأسر الفقيرة[٥٣].

ب. النظريات المفسرة:

تمثل النظرية الأساس لكل أجزاء المعرفة الإنسانية من خلال تكوين الشروح التفسيرية للظواهر المختلفة، فتوجد مجموعة من التفسيرات المنبثقة من وضعية اجتماعية معينة فتوضح وتفسر ما يحدث.

وهنا أقدم اتجاهان نظريان يختلفان في منطلقاتهما وتوجههما، ولكنهما يصبان جميعاً في تفسير وتحليل معوقات تمكين المرأة الاقتصادي، مما ينتج عنه رؤية تحليلية أشمل تستخدم كأساس نظري تفسيري لقضية هذه الدراسة.

١. نظريات سوق العمل

تؤكد نظريات سوق العمل ومنها (***Human capital theory, the screening*** ***model, the job competition modle, and the segmentation theory***) على العلاقة

[٥٣] كبير ماتو، تقرير *تمكين المرأة في أفريقيا والعالم العربي- الاستحقاقات والفرص والتحديات*، قسم العلوم السياسية، جامعة آبوجا، ص١١.

الكلاسيكية ما بين التعليم والعمل، فمزيد من الاستثمار في التعليم والتدريب يجب أن يدفع إلى المزيد من الفرص المتاحة للمستثمر وهي هنا المرأة.

وهنا سأتناول نظريتي (رأس المال البشري وسوق العمل المجزأ) كإطار نظري لتفسير مشاركة المرأة الليبية في سوق العمل من خلال ثلاثة أبعاد أساسية تدور حولها هاتان النظريتان: ما يتطلبه العمل للوصول إلى المراكز القيادية فيه، والعلاقة الجوهرية بين العوامل الاجتماعية وتشكيل هذا السوق، ودور المرأة نفسها في تحديد مشاركتها فيه.

١,١ . نظرية رأس المال البشري[٥٤] *Human Capital Theory*

ترى هذه النظرية أن استثمار الإنسان في نوع معين من التعليم ستكون نتيجته زيادة فرصة هذا الإنسان (رجلاً كان أو امرأة) في الحصول على وظيفة مع ارتفاع في الدخل للارتباط التاريخي ما بين مزيد من التعليم وارتفاع الدخل.

وتزعم نظرية رأس المال البشري بأن الاختلافات في الاستثمار في رأس المال البشري بين الرجال والنساء يمكن تفسيرها كنتيجة لعقلانية حساب التكلفة إلى المنفعة (*Becker, 1993, 1991*)، فهناك افتراض قائل بأن المرأة لديها تفضيلات أقوى من الرجل نحو الأسرة والعمل المنزلي، وبالتالي فإن ذلك يؤثر على خياراتها في مجال العمل حيث تصبح خيارات المرأة متجهة نحو المناصب ذات الأجور المنخفضة والمسارات الوظيفية الأقل تقدما وتطوراً .إن هذا الافتراض يؤكد أن النساء يخترن بشكل عقلاني ومقصود نوعية معينة من الوظائف التي تمكنهن من الجمع بين الأعباء الوظيفية والأعباء المنزلية.

ونتيجة إلى ذلك يصبح الاستثمار بالنسبة للنساء في التعليم والعمل والتدريب

---

[٥٤] علي عبدالقادر علي، *أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري*، ورقة عمل، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أكتوبر ٢٠٠١م، ص ٤-٥.

أقل فائدة أو ربحية، حيث أن المعرفة التراكمية تصبح قديمة وغير مطلوبة (*Blau et al. 2006; Tam 1997; Mincer 1962*)، ولذلك فإن النساء يستثمرن أقل من الرجال في مجال التعليم والتدريب، حيث تستخدم نظرية رأس المال البشري مفهوم "الاختيار الذاتي" لتفسير اختلاف نسب تمثيل الرجال والنساء في بعض المهن، وبالتالي ظهور سوق عمل فيها تمييز بين النوعين . (*Polachek, 1981*)

٢,١. نظرية سوق العمل المزدوج[٥٥] *Segmented Labor Market*

من جهة أخرى تؤكد نظرية سوق العمل المزدوج على عوامل عديدة خارج نطاق التعليم وعوامل السوق والتي تؤثر في فرص الباحثين عن العمل مثل الجنس، الطبقة الاجتماعية والأصول العرقية. فقد أشارت كل من (*Rees, 1993: 30, Bagilhole, 1994*) إلى أن هذه النظرية تقسم سوق العمل إلى قطاعين: أولي وثانوي، فالقطاع الأولي يقدم مميزات عالية كارتفاع الأجور، وفرص العمل والأمن الوظيفي إضافة إلى فرص الترقية لوظائف أعلى، بينما القطاع الثانوي يركز على الوظائف المنخفضة الراتب وظروف العمل غير الجيدة ومحدودية الفرص للترقية لوظائف أعلى، ولهذا تؤكد النظرية أن النساء يتركزن غالبا في القطاع الثانوي، أما الرجال فيتركزون في القطاع الأولي. فالعاملون في القطاع الثانوي كما ترى هذه النظرية غير قادرين على أن يخوضوا العمل في القطاع الأولي (*Rees, 1992: 30, Anker, 2001*) . كما أن من أنصار هذه النظرية من يقسم سوق العمل إلى قطاعات رسمية وقطاعات غير رسمية أو قطاعات متقدمة وغير متقدمة، حيث ينظرون إلى وظائف النساء بأنها تنتمي بشكل كبير إلى القطاع غير المتقدم أو القطاع الذي لا

---

[٥٥] فاروق بن صالح الخطيب و عبدالعزيز بن أحمد دياب، *دراسات متقدمة في لنظرية الاقتصادية الكلية* (*advanced studies in macroeconomic theory*)، دراسة، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، ربيع الأول ١٤٣٥م، ص ٢٤٢-٢٤٣.

يتطلب مستوى عالي من التعليم والخبرة والإبداع، ويغلب عليه تدني مستوى الأجور، وسوء وضع العمل، وعدم وجود الأمن الوظيفي، بينما وظائف الرجال تنتمي إلى القطاع المتقدم، وهذا النوع يتطلب عادة مستوى عالي من الخبرة والمهارة ويغلب عليه ارتفاع مستوى الأجور والترقي لمراتب عالية مثل الأعمال الإدارية والإشرافية.

٢. الإتجاه النسوي

ويتمثل في عدة حركات نسوية، كانت بدايتها في القرن التاسع عشر، إذ قامت الفرنسية هبرتين أكلار *(Hubertine Auclert)* عام ١٨٨١م بإحياء مصطلح النسوية.

وقد عُرفت النسوية *Feminism* بشكل عام على إنها كل جهد نظري أو عملي يهدف إلى مراجعة واستجواب أو نقد أو تعديل النظام السائد في البنية الاجتماعية الذي يجعل الرجل هو المركز، هو الإنسان والمرأة جنسا ثانياً أو آخر في منزلة أدنى، فتفرض عليها حدود وقيود وتمنع عنها إمكانات النماء والعطاء من ناحية، ومن ناحية أخرى تبخس خبرات وسمات المرأة لتبدو الحضارة في شتى مناحيها إنجازاً ذكوريا خالصاً، يؤكد ويوطد سلطة الرجل وتبعية أو هامشية المرأة.

إلى جيل مضى لم تكن النظرية النسوية جزء من علم الاجتماع مع العلم أن الفكر النسوي قد ساهم في صياغة ليس فقط النظرية النسوية وإنما النظرية الاجتماعية، فقد وضعت النسويات أسئلة جذرية عن: (الأدوار الاجتماعية، الهويات حسب النوع و الخصائص البيولوجية للجنس). ساعدت هذه الأسئلة علماء الاجتماع في تطوير مفاهيم و تحليلات جديدة عن العلاقة بين المجتمع و الثقافة و الحياة العامة و الحياة الخاصة و بين المجتمع و الطبيعة.[٥٦]

[٥٦] محمد السيد، *الإتجاه النسوي*، مجلة الثرى الألكترونية، الجمهورية السورية، يناير ٢٠٠٩م.

فلقد بنى الفكر النسوي الحديث أسباب توزيع الأدوار وفق مفهوم النوع الاجتماعي الذي تمت أولى محاولات الضبط العلمي لمفهومه عالمة الاجتماع آن أوكلي *((Ann Oakley))* التي صرحت بأن الجنس يمثل مفردة تشير إلى الفوارق البيولوجية بين الذكر والأنثى، بينما النوع يشير إلى التصنيف الاجتماعي للذكور والإناث.

ولكن النّسويّة ليست حركةً أحاديّة، بل هي مذاهب واتّجاهات، تلتقي أحيانا في أسسٍ مبدئيّة وتفترق في فروع منهجيّة، أو تختلف في الأسس المبدئيّة أحيانا أخرى، ولها على اختلافها دور في تكوين النظرية النسوية وتطورها. وفي هذه الدراسة سأتبنى الاتجاه الليبرالي والراديكالي والإسلامي في التفسير.

١,٢ . النسوية الليبرالية[٥٧] *Liberal Feminism*

ترى تونغ *(Tong)* أن النسوية الليبرالية *Liberal Feminism* أفضل المداخل لمعرفة أفكار النسوية وأسسها، حيث يؤكد الاتجاه الليبرالي أن المجتمع يتجه نحو الاعتقاد أن قدرة النساء العقلية والجسدية بحكم طبيعتهن أقل من قدرة الرجال، ولذلك تم عزل النساء عن الأجواء الأكاديمية والاقتصادية والحياة العامة، ونتيجة لسياسة العزل تلك، ظلت القدرات الحقيقية لكثير من النساء غير مكتملة. ويرى الليبراليون أنه إذا قدمت للرجال والنساء فرص واحدة في التعليم والحقوق المدنية، فمن الطبيعي أن يتقدم النساء والرجال بالمقدار عينه. ولتحقيق العدل والإنصاف الجنسي كما يؤكد الإتجاه الليبرالي بأنه يتعين علينا أولا أن نجعل قواعد التعامل الاجتماعي عادلة، وثانياً أن نتأكد من أن أياً من المشاركين في العمل لمصلحة المجتمع وخدمته، يكون مستفيداً. كما أن الإنصاف

[٥٧] أحمد عمرو، *النسوية من الراديكالية حتى الإسلامية: قراءة في المنطلقات الفكرية*، مدير وحدة الحركات الإسلامية بالمركز العربي للدراسات الإنسانية، التقرير الاستراتيجي الثامن، المركز العربي للدراسات لإنسانية، ص ١٤٥.

الجنسي كذلك لا يتطلب أن نكافئ كلاً من الخاسر والفائز، حتى لو كان ذلك يعني عدم مكافأة المرأة.

ومن ناحية أخرى، يركز أنصار النسوية الليبرالية على أن الثغرة في الأنظمة السياسية تعود إلى "النظام الجندري" أو الطبيعة البطريركية (الأبوية) للعادات والتقاليد والمؤسسات الاجتماعية، وأن على الحركة النسوية العمل على تحديد ذلك ومن ثم علاجه. فمحاولات زيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة والانتخابات السياسية غالبا ما تدور في حلقة مفرغة من الاستبعاد المستمر للنساء، فالنظام الجندري أو الطبيعة البطريركية للعادات والتقاليد والمؤسسات الاجتماعية تؤدي إلى عزل النساء عن المراكز المؤثرة في المحيط الاجتماعي العام ومراكز صناعة القرار. فعلى سبيل المثال لا تملك النساء الوقت الكافي للمشاركة في الحياة الاجتماعية العامة بسبب الأعباء المزدوجة من العمل المأجور وغير المأجور، بالإضافة إلى أن التنميط الجندري (التنميط على أساس النوع) دائما ما يؤدي إلى الاعتقاد السائد بأن النساء هن أقل قدرة على شغل المناصب القيادية من الرجال، فالسلوك المرغوب والمتوقع في هذه المناصب يصنف على أنه سلوك ذكوري وأيضا تصنيف المسائل المتعلقة بالنساء على أنها مسائل شخصية لا سياسية،[٥٨] وأن النساء لا يمتلكن أي سلطة في العديد من المؤسسات الاجتماعية (المؤسسة الدينية، الجامعات، مراكز البحث العلمي) والتي تؤثر في صناعة القرار السياسي، فعندما تنعزل النساء عن الحياة العامة والمؤسسات الاجتماعية فمن غير المحتمل أن يصبح موضوع العدالة والمساواة في النظام الجندري مطروحاً في الخطاب العام أو الخطاب التشريعي.

---

[٥٨] أحمد عمرو، *النسوية من الراديكالية حتى الإسلامية: قراءة في المنطلقات الفكرية*، مدير وحدة الحركات الإسلامية بالمركز العربي للدراسات الإنسانية، التقرير الاستراتيجي الثامن، المركز العربي للدراسات الإنسانية، ص ١٤٥.

يمكننا النظر للنسوية الليبرالية من خلال اهتمامها بالقضايا المتعلقة بـ:١) المواقف، ٢) التمييز، ٣) المؤسسات. ففيما يخص المواقف، فالنساء أنفسهن أكثر احتراما للعادات والتقاليد وللأدوار المحددة تبعا لذلك التطبيع الاجتماعي الذي يعيد إنتاج وصياغة نفس الصفات في كل أجيال النساء، بالإضافة إلى أن أدوار الرجال تكرس وتحافظ على إبقاء و تعزيز الصور النمطية للمرأة في سن مبكرة واستمراريتها حتى أعمار متقدمة.

القضية الأخرى المدرجة من ضمن اهتمامات النسوية الليبرالية هي: التمييز على أساس الجنس، ويعتبر التمييز على أساس الجنس من أكبر المشاكل التي تواجه الفكر النسوي لأنه موجود في كل شرائح الأفراد و المنظمات و المؤسسات، ويمكن التعبير على التمييز على أساس الجنس بـ "التمييز" إلا أنه تمييز معبر عنه من خلال المواقف و السلوك للقدرة العليا و القدرة الأدنى للقيام بالأدوار كما ينبغي، ودائما ما تكون قدرة الرجل هي العليا و قدرة المرأة هي الأدنى، قد لا تكون هذه المواقف مواقف ظاهرة ولكنها كثيراً ما تتواجد ضمناً وخاصة في المؤسسات و المنظمات لجعل تحقيق المساواة أمراً في غاية الصعوبة، من بعض أمثلة المواقف الضمنية: إتباع مبدأ السقف الزجاجي في الإدارة، أو تثبيط النساء من الالتحاق بالمجالات التقنية.

المسألة الثالثة هي: إحداث التغيير المؤسساتي أو المنظماتي لتحقيق المساواة وتطالب النسويات الليبراليات اعتماد حزمة من التغييرات داخل أنظمة المؤسسات وهياكلها، كاعتماد مراكز للرعاية بالأطفال داخل دور العمل وتوفير ضمان اجتماعي للعائلات المعالة من قبل نساء دخلهن محدود، وفي مجال الاقتصاد،[٥٩] استحداث

[٥٩] أحمد عمرو، المصدر السابق، ص١٤٥.

تشريعات للمساواة في الأجور، استحداث في نظام إجازة "الأبوة"، ضمان الوصول المتكافئ للوظائف، إدماج احتياجات النساء للوصول إلى المساواة في مختلف البرامج وعلى مستوى التشريع، اعتماد مواد تشريعات حقوق الإنسان، ضمان المساواة بين الرجال و النساء في القانون، جعل القانون أكثر تحسساً للقضايا التي تخص النساء في جميع المجالات الهامة.

٢,٢. النسوية الراديكالية: [٦٠] *Radical Feminism*

ظهرت النسوية الراديكالية كرد فعل على تحليل النسوية الليبرالية، إذ ترجع الراديكاليات توزيع الأدوار التقليدي بين الجنسين إلى التنشئة الاجتماعية لا إلى الاختلافات الطبيعية كما بينه الليبراليون، وهذا يعني إن الاختلافات بين النساء والرجال نابعة من آليات التعلم والإدراك المرسومة لكل منهما مسبقا ومن ثم هي قابلة للتغيير وليست قائمة على الطبيعة أي ثابتة، فما أن تتغير التنشئة الاجتماعية للنساء وتتغير آفاق الفرص والأدوار فتصبح مفتوحة أمامهن في المجتمع، فإن الشيء نفسه يحدث في سلوكهن وتمكِنهن.

ترى النسوية الراديكالية أن غياب المساواة بين الرجل والمرأة ترجع أسبابه إلى القيم الذكورية المسيطرة على الثقافة، وإن القوانين والأعراف والممارسات التنظيمية هي التي فرضت الفصل بين مجالات الرجال والنساء، كذلك المصالح والقدرات الطبيعية التي تعزا للنساء والرجال هي نتيجة الحدود التي تضعها الدولة في مجالات مثل: التعليم، والعمل، والمناصب الرسمية.

---

[٦٠] أحمد عمرو، مصدر سابق، ص ١٤٥-١٤٦.

تعد الراديكاليات بأن مفهوم النوع الاجتماعي يمثل تراجعاً عن الدفاع عن قضايا المرأة وخطوة إلى الوراء، بوصفه مفهوماً غامضاً وغير قابل للتفكيك ويخفي وراءه نسقاً متحركا من الهيمنة الخفية، وإن المرأة مضطهدة في معظم المجتمعات وأن اضطهادها يأخذ أشكالا ثلاثة هي:

أ. الاضطهاد النوعي: الذي يعني شيوع تفوق الرجل على المرأة وسيادته عليها.

ب. الاضطهاد الأبوي: الذي يظهر في سيطرة الذكر على الأنثى في العائلة والمجتمع والسلطة.

ج. الاضطهاد القانوني: الذي ينبثق من الاضطهاد الأبوي و ينعكس في القوانين الوضعية والعرفية.

وتنظر النسوية الراديكالية إلى الترتيبات التي تتخذها النسوية الليبرالية لتحقيق المساواة بين الرجال والنساء بأنها تؤدي إلى زيادة التمييز بين الجنسين، فإن تقبل تلك الإصلاحات أو الترتيبات دون اختبار أثرها في النوع الاجتماعي، يمكن أن يؤدي وإن كان عن غير عمد إلى استمرارية استبعاد النساء من المناصب العامة ومن أجل تمكين المرأة بشكل حقيقي يتطلب ذلك تغييراً جذرياً للنظام الاجتماعي المبني على المنظومة الأبوية الذي يستغرق مدة طويلة من الزمن، إذ لا يتوقف على إجراءات سريعة كما هو الحال في النسوية الليبرالية.

٣,٢. النسوية الإسلامية: *Islamic Feminism*[٦١]

ترى النسوية الإسلامية عدم تناقض مبدأ المساواة النوعية مع مبادئ الإسلام ذلك أن الثقل الأشد وطأة على النساء في الدول النامية إنما ينبع من منظومة الثقافة

[٦١] أحمد عمرو، مصدر سابق، ص ١٥١-١٥٣.

شعبية كانت أو نخبوية مقروءة، والتي انعكست على مؤسسات المجتمع، وتؤكد أن المساواة لا تعني التطابق، وأنه لا بد من احترام الاختلاف بين المرأة والرجل، مع عدم تحميله أكثر من حجمه وتفسيره لصالح فئة دون الأخر، وتركز النسوية الإسلامية على دراسة النصوص الدينية وتحليلها ومراجعتها من أجل إعادة صياغة منظور للنوع الاجتماعي يمتاز بالتقدم والأصالة الثقافية، فلا يوجد في الدين الإسلامي ما يعوق عمل المرأة خارج المنزل وتطورها في السُّلم الوظيفي واتخاذها مراكز صنع القرار سواء في الحياة الاقتصادية أم السياسية، إذ أن النسوية الإسلامية ترجع التقسيم التقليدي للعمل إلى نتاج ظروف تاريخية واقتصادية وسياسية، لذلك عملت على فصل المظا لم العامة والأسرية والاجتماعية والفردية في الثقافات الذكورية عن التفكير والفهم العقلاني الموجود في الدين.

أن أهم نقاط الالتقاء بين الحركات النسوية هي أن الجميع يتفق على أن التمايز النوعي قائم، وأنه لكي تحقق المرأة ذاتها وتشارك في دفع النهضة الحضارية المنشودة، لابد من تغيير الظروف الاقتصادية والسياسية والثقافية، أي إنه لابد من الإصلاح، وهناك أيضاً خطوط عريضة تتفق عليها جميع النسويات منها أهمية تمكين المرأة اقتصادياً وسياسيا وحق المرأة في أن تتعلم وأن تتمتع بالأمان والحرية وسائر الحقوق التي يجب أن يتمتع بها كل إنسان.

ج. المعايير الدولية للتمكين الاقتصادي للمرأة : الاتفاقيات والمبادئ والإعلانات الدولية ووثائق الألفية:

نظراً لأهمية مواضيع المرأة، حرصت كافة الهيئات الدولية على التركيز على دور المرأة في المجتمع للنهوض بها وتمكينها فجاء فيها:

١. **المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٣**[٦٢] ينص إعلان فيينا على أن حقوق المرأة هي جزء متكامل مع الحقوق الإنسانية ولا يمكن أن يتجزأ عنه.

٢. **ميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٥**[٦٣] وقع ميثاق الأمم المتحدة كختام لمؤتمر الأمم المتحدة الخاص بنظام الهيئة الدولية في يونيه ١٩٤٥م، وأصبح نافذاً في اكتوبر ١٩٤٥م، وقد أكد نص دستور الهيئة على مبدأ عدم التفرقة بين الناس بسبب الجنس، وجعل الحقوق بين الرجال والنساء متساوية، ويلزم كافة الأعضاء في الهيئة القيام بما يجب عليهم لإدراك هذه المقاصد.

٣. **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨** [٦٤] تضمن نص الإعلان حقوق الإنسان رجلاً كان أو امرأة، وأكد على حق المرأة في العمل لإثبات ذاتها وشعورها بالأهمية والحرية والإنتماء.

٤. **العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام ١٩٦٦** و نص على مايلي فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية،[٦٥]حق المساواة بين المرأة و الرجل في التمتع بكل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الجزء الثاني المادة ٣) ، الحق في العمل (الجزء الثالث المادة ٦) ، الحق في التمتع بظروف عمل عادلة وتفضيلية (الجزء الثالث المادة ٧) ،الحق في تكوين و الانضمام إلى النقابات العمالية (الجزء الثالث المادة ٨) ، الحق في الضمان الاجتماعي (الجزء الثالث المادة ٩)، الحق في مستوى

---

[٦٢] موسوعة المرأة عبر العصور (*International Encyclopedia of Women*)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، المجلد الرابع. ص ٣١. ٢٠٠٤م.

[٦٣] الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة، الديباجة، ١٩٩٦ http://www.un.org/arabic/aboutun/charter/charter.htm

[٦٤] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ١٩٤٨ http://www.un.org/ar/documents/udhr

[٦٥] العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ديسمبر ١٩٦٦م.

معيشي كاف للفرد وأسرته (الجزء الثالث المادة ١٠،١١) و الحق في التحرر من الجوع (الجزء الثالث المادة ١١ البند ٢). كما ويقر العهد بحق الجميع دون أي تمييز في التمتع بالصحة الجسمية والعقلية وحقهم في التربية على قدم المساواة، وتمكينهم لكي يكونوا قادرين على إحداث فرق، كما وأكد العهد على ضرورة اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لتنفيذ ما جاء فيها.

٥. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) عام ١٩٧٩[٦٦]

نصت في الجزء الثالث (المواد ١٠-١٤) : تعرف الدول الأطراف كافة الالتزامات المختلفة للقضاء على التمييز في التعليم ،العمل، الصحة وفي الحياة الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية وكذلك شمل حقوق المرأة الريفية .

المادة ١١ فى ميدان العمل، حق المرأة فى:[٦٧] الحصول على العمل، التمتع بنفس فرص التوظيف، حرية اختيار المهنة والعمل والترقية والأمن الوظيفى وتلقي التدريب وإعادة التدريب المهني، المساواة فى الأجر والمعاملة فيما يتعلق بالعمل المتعادل القيمة وفى تقييم نوعية العمل، الضمان الاجتماعى ولاسيما فى حالات التقاعد والبطالة والمرض والعجز والشيخوخة وكذلك فى إجازة مدفوعة الأجر الحق فى الوقاية الصحية وسلامة ظروف العمل من الأعمال التى يثبت أنها مؤذية، بالنسبة للزواج والأمومة، حظر الفصل من الخدمة بسبب الحمل او إجازة الأمومة والحالة

---

[٦٦] تبنتها الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ١٨ ديسمبر ١٩٧٩، دخلت حيز التنفيذ في ١٩٨٩/٩/٣ بعد تلقي التصديقات العشرين اللازمة، فصارت جزءاً من القانون الدولي لحقوق الإنسان، تعتبر في جوهرها إعلانا عالميا لحقوق المرأة، كما تعتبر بمثابة تشريع دولي شامل للمعايير القانونية لحقوق المرأة. http://www1.umn.edu/humanrts/arab/b022.html

[٦٧] هيفاء أبو غزالة، *مؤشرات كمية ونوعية لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة*، منظمة المرأة العربية . ٢٠٠٩م، ص ٦٢- ٦٣.

الزوجية مع فرض جزاءات للمخالفين، ضمان نظام إجازة الأمومة المدفوعة الأجر دون ان تفقد المرأة الوظيفة التى تشغلها أو اقدميتها أو العلاوات الاجتماعية، تشجيع إنشاء وتنمية شبكة من مرافق رعاية الأطفال و التمتع بحماية خاصة أثناء فترة الحمل، بما فى ذلك حماية وظيفة الإنجاب.

مؤشرات الالتزام

- وجود قوانين تحمي المرأة الحامل من الفصل
- وجود دور حضانة لابناء المرأة العاملة
- وجود تدابير أو قوانين لحماية المرأة العاملة من التحرش الجنسي
- توافر إجازات للأم و الأب لرعاية الأطفال المواليد

المادة ١٣:- فى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، نفس الحقوق فى : الاستحقاقات الأسرية، الحصول على القروض المصرفية والعقارية وغير ذلك من أشكال الائتمان المالي والاشتراك فى الأنشطة الترويحية والألعاب الرياضية وجميع جوانب الحياة الثقافية.

مؤشرات الالتزام

- وجود نظام ضمان اجتماعي
- حق متساو للمرأة و الرجل في الحصول على القروض

المادة ١٤ :- المشاكل الخاصة التى تواجه المرأة الريفية لتسيير المشاركة فى التنمية والاستفادة منها، حق المرأة فى:[٦٨] المشاركة فى التخطيط الإنمائى الحصول

[٦٨] هيفاء أبو غزالة، المصدر السابق، ص ٦٢- ٦٣.

على العناية الصحية الملائمة والخدمات المتعلقة بتخطيط الأسرة الاستفادة من برامج الضمان الاجتماعي، الحصول على جميع أنواع التدريب و التعليم الرسمي وغير الرسمي بما فى ذلك ما يتصل بمحو الأمية الوظيفية، تنظيم التعاونيات، المشاركة فى جميع الأنشطة المجتمعية، الحصول على الائتمانات والقروض الزراعية وتسهيلات التسويق والتكنولوجيا المناسبة والمساواة فى المعاملة فى مشروعات اصلاح الأراضي والإصلاح الزراعي وكذلك فى مشروعات التوطين الريفى، التمتع بظروف معيشية ملائمة ولا سيما فيما يتعلق بالإسكان والإصحاح والإمداد بالكهرباء والماء والنقل والاتصالات.

مؤشرات الالتزام

- وجود برامج للتنمية الريفية للمرأة
- نسبة المرأة الريفية المشتركة في مؤسسات تنموية
- توافر برامج تنظيم الاسرة في الريف
- نسبة ملكية المرأة للاراضي الزراعية
- وجود أسواق متاحة للمرأة الريفية لبيع منتجاتها

٧- مؤتمر المرأة العالمي الرابع، مؤتمر و منهاج عمل بكين ١٩٩٥[٦٩]: ينص منهاج عمل بكين فى إعلانه السياسي ووثيقته الختامية على ضرورة تعاون الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والقطاع المدنى على أربعة محاور رئيسية لتمكين المرأة اقتصادياً لتحقيق تعزيز حقوق المرأة الاقتصادية واستقلالها الاقتصادى بما فى ذلك حصولها على فرص العمالة وظروف الاستخدام الملاءمة والسيطرة على الموارد الاقتصادية تسهيل وصول المرأة على قدم المساواة مع الرجل إلى الموارد والعمالة والأسواق والتجارة

[٦٩] وثيقة بكين الختامية، ١/٩/ ١٩٩٥م.

توفير الخدمات التجارية والتدريب وسبل الوصول إلى الأسواق والمعلومات التكنولوجية وبخاصة المرأة منخفضة الدخل، تعزيز القدرة الاقتصادية للمرأة من خلال الشبكات التجارية للمرأة، القضاء على التفرقة الوظيفية وجميع أشكال التمييز فى العمل وتعزيز المواءمة بين مسؤوليات العمل والأسرة للنساء والرجال، وأكدت وثيقة بكين على ضرورة مواصلة العمل لتحقيق الأهداف الاستراتيجية في مجالات الاهتمام من (صحة، تعليم، تنظيم أسرة، الفرص، وغيرها)، ولزوم إتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لتنفيذ ما جاء به.

٨. **إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية ٢٠٠٠**[٧٠] : أول هدف جاء للقضاء على الفقر المدقع و الجوع وفي سبيل هذا تم اختيار عدة مؤشرات للقياس من بينهم توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب و ثالث هدف تعزيز المساواة بين الجنسين وفي سبيل هذا تم اختيار عدة مؤشرات للقياس من بينهم حصة النساء في الوظائف مدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي.

٩. **اتفاقيات منظمة العمل الدولية**[٧١]: هي إحدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وهي المنظمة الوحيدة ضمن منظومة الأمم المتحدة التي تتميز بتركيبتها الثلاثية والتي تضم في آنٍ واحدٍ كل من حكومات ومنظمات عمال وأصحاب عمل الدول الأعضاء فيها، في جهدٍ مشتركٍ من أجل النهوض بالعمل اللائق في مختلف أنحاء العالم، إذ هناك عدد من الاتفاقيات الصادرة من منظمة العمل الدولية البالغ عددها ١٨٨ اتفاقية اهتمت بالمرأة بصورة محددة أو ثانوية، منها اتفاقيات عامة تهدف إلى تكريس مبدأ المساواة

[٧٠] إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية ٢٠٠٠، ٨/سبتمبر/٢٠٠٠م.

[٧١] مكتبة حقوق الإنسان، اتفاقيات منظمة العمل الدولية http://www1.umn.edu/humanrts/arabic.html

والقضاء على أشكال التمييز في العمل وأما الاتفاقيات الباقية فهي تتعرض إلى خصوصيات وضع المرأة العاملة.

تدور الاتفاقات الدولية الخاصة بالمرأة حول المحاور التالية[٧٢]:

المساواة والحريات الأساسية وحقوق المرأة الشخصية :الحق في الحياة والحرية والسلامة الشخصية، الحق في المساواة، الحق في الحرية والأمن الشخصي، الحق في التمتع المتكافيء بالحماية القانونية والحق في عدم التعرض لأي شكل من أشكال التمييز.

حقوق المرأة السياسية والمدنية : الحق في تقرير المصير، الحق في علاج فعال لإنتهاك الحقوق والحريات، الحق في الحياة، الحق في الحرية وفي الأمان الشخصي، الحق في حرية الحركة وحرية اختيار مكان الاقامة، الحق في البراءة حتى تثبت الإدانة، الحق في الإعتراف بالشخصية القانونية في كل مكان، الحق في الحماية القانونية من التدخل غير القانوني في الخصوصيات أو تمس الشرف الحق في حرية الفكر والضمير، الحق في اعتناق آراء دون مضايقة، الحق في حرية التعبير، الحق في الاجتماع السلمي، الحق في حرية تكوين الجمعيات، حق الرجال والنساء عند بلوغ سن الزواج في التزوج وتأسيس أسرة، حق الطفل في الحماية والتسجيل وإعطاء اسم له يعرف به وجنسية، الحق في المشاركة في الشؤون العامة وفي التصويت والترشيح وفي تقلد المناصب العامة، والحق في المساواة أمام القانون.

حقوق المرأة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية[٧٣]: حق المرأة مثل الرجل في التمتع بكل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الحق في العمل، الحق في التمتع

---

[٧٢] مايا مرسي ، *الوضع الاقتصادي للمرأة العربية بين الواقع والمعايير الدولية*، تقرير مقدم إلى جامعة الدول العربية، مصر، القاهرة، ص ١٤.

بظروف عمل عادلة وتفضيلية، الحق في تكوين والانضمام إلى النقابات العمالية، الحق في الضمان الاجتماعي، الحق في مستوى معيشي كاف للفرد وأسرته، الحق في التحرر من الجوع، الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية الممكن بلوغه، حق كل فرد في التربية والتعليم، الحق في المشاركة في الحياة الثقافية والتمتع بفوائد التقدم العلمي والاستفادة من حماية المصالح المعنوية والمادية الناجمة عن أي أثر علمي أو فني أو أدبي من صنعه.

حيث تتفق كل هذه الاتفاقيات والمواثيق الدولية على مبدأ المساواة في كافة الحقوق بين الجنسين، ولا تعني هذه الكلمة، المساواة القانونية فقط. إنما تعني المساواة في الحقوق والمسؤوليات والفرص المتعلقة بإشراك المرأة في التنمية، بوصفها مستفيدة وبوصفها فاعلة نشطة على حد سواء، وعلى ذلك، فإن تحقيق هذه المساواة يستلزم: الوصولُ المتكافئ للفرص والمصادر، التحكم المتكافئ بهذه المصادر، المشاركة الفعالة في عملية اتخاذ القرارات، الاستفادة المتكافئة من منافعِ التنمية، ولما كانت قضية عدم المساواة تمس السواد الأعظم من النساء في العالم، وترتبط ارتباطاً يعود أساساً إلى نظام اقتصادي عالمي شديد الإجحاف، لذلك يجب التسليم بأن تحقيق المساواة لمجموعات طال تضررها، قد يتطلب أنشطة تعويضية لتصحيح المظالم المشتركة.

د. مكانة وعمل المرأة عبر التاريخ البشري

لئن خلقت المرأة لتكون نصف المجتمع الإنساني ومرد تكوين أجياله، فقد إختلف الناس في قيمتها الإنسانية وتحديد مكانتها الاجتماعية عبر التاريخ البشري، وظلوا طوال

---

[٧٣] مايا مرسي، المصدر السابق، ص ١٤.

قرون سابقة يسلكون المناهج المختلفة، ويشرعون القوانين المتضاربة التي تتسم في أغلب الأحيان بعدم الاعتدال والتنطع، فكان منهم من يستغل ضعفها الجسماني ليتنكر لحقوقها الطبيعية والمدنية، وبلغ الأمر بالعديد منهم إلى درجة الشك في قيمتها الإنسانية فدعاهم ذلك إلى فرض الإنزواء عليها وإرهاقها بأعمال شاقة تحملتها قسراً بحكم التقاليد والعادات، ومنهم من كان يعتمد على مشاركة المرأة وهو مدين لها بل ربّما اعتمد في الكثير من المجتمعات على إنتاجية المرأة أكثر من الرجال، ولا يعني الوضع السيِّئ للمرأة هنا وهناك، أنّها لم تكن تعمل أو تشارك في الحياة الإقتصادية، بل ربّما كان العبء عليها أكثر بسبب اعتبارها كالخدم والعبيد، الذين يجب أن يعملوا ليل ونهار لإسعاد سيِّدهم [٧٤].

وسأحاول في هذا المبحث عرض مكانة وعمل المرأة في التشريعات القديمة والدينية وفي المجتمع المعاصر.

١. مكانة وعمل المرأة في الشرائع القديمة

١,١. المرأة في بلاد الرافدين

لم يكن للمرأة في بلاد الرافدين قاعدة ثابتة نتيجة للتغيرات السياسية وبالتالي القانونية التي تتحكم بمكانة المرأة في المجتمع، والتي واكبت أهم الحضارات التي حكمت

[٧٤] عمل المرأة في الحضارات القديمة، مقالة http://www.aldhiaa.com/arabic/woman/trbiah/pz107e72.htm

البلاد،[٧٥] إلا أنها كانت تتمتع بالاستقلال الاقتصادي وخصوصاً في إدارة أملاكها فللمرأة وحدها حق التصرف بكل حرية بما هو ملك لها في أموال منقولة وثابتة.[٧٦]

١,١,١. المرأة السومرية

بالرغم من أن للمرأة في الحضارة السومرية الحق المطلق والقدرة الكاملة لتقوم بالأعمال التجارية والبيع والشراء والتبني والإمتلاك، إلا أن المجتمع السومري كان أبوياً، الرجل هو المسيطر فيه في كل الأحوال، ومن حقه في بعض الظروف قتل زوجته أو بيع أمه لوفاء لما عليه من ديون، كما كان الحكم الأخلاقي على الرجل يختلف عن المرأة، فزنا الرجل كان يعد من النزوات التي يمكن الصفح عنها، أما زنا المرأة (الزوجة)، فكان عقابه الإعدام.[٧٧]

٢,١,١. المرأة البابلية

لم تكن للمرأة البابلية أي سيادة حيث تنتقل السيادة من أبيها إلى أخيها إلى زوجها، إلا أن مجيء شريعة حمورابي وإن لم تكن منصفة، حفظت لها بعض الحقوق كقيامها ببعض الأعمال التجارية وعقد الإتفاقيات القانونية دون وصاية أحد، كما واستمرت مهنة الكهانة التي برزت في العصر الأكدي أكثر عند البابليين، وكان بإمكان النساء أيضاً العمل في مهن أخرى كالكتابة والرضاعة.[٧٨]

---

[٧٥] أفرام سليمان متي، *المرأة عبر التاريخ*، ص ١٤.

[٧٦] بشري قبيسي، *المرأة بين التاريخ والمجتمع*، دار أمواج، ص ١٩.

[٧٧] أميمة محمد الحسن علي النقي، *المرأة بين الإسلام وأهواء الغرب*، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، معهد العلوم والبحوث الإسلامية، ص٤.

[٧٨] ثلماستيان عقراوي، المرأة ودورها في حضارة وادي الرافدين، منشورات وزارة الثقافة والفنون، الجمهورية العراقية، ١٩٧٨، ص ٢٤٣-٢٤٦.

٢,١. المرأة المصرية

اهتم المصريون القدماء بالمرأة ودورها في تدعيم المجتمع في سياق اهتمامهم بالأسرة واتجهوا بتفكيرهم إلى ما ينبغي أن تكون عليه الأمور الأسرية وذلك للحرص على استقرار المعاملات الإنسانية، فلقد كانت المرأة في المجتمع المصري القديم تشارك الرجل على قدم المساواة في تحمل مسؤوليات الحياة ومشاغلها، حيث كانوا يرون أن دور المرأة في تحقيق المجتمع المستقر باستقرار النظام الأسري من خلال مشاركتها في تحمل المسؤوليات وأعباء الحياة.

فقد كان مركز المرأة عند المصريين أرقى من مركزها عند كثير من الأمم، حيث كن النساء يقضين ما يحتجنه من المهام في الشوارع من غير رقيب عليهن ولا سلاح، ويمارسن الأعمال الصناعية والتجارية بكل حريتهن، وكانت النساء يمتلكن ويورثن فكانت السيدة (ني نفر) مالكة للأراضي وصاحبة ثروة طائلة،[٧٩] ويعتبر الفراعنة المصريين أول من رفعوا المرأة إلى مقاعد الحكم وارتضى رجالهم أن تحكمهم النساء أمثال ((حتشبسوت وكليوبطرة))، والسبب يعود لكون المجتمع المصري الفرعوني مجتمعاً متحضراً، ويترجم هذا التحضر في احترامهم للمرأة والاعتراف بحقوقها الكاملة، بل كان هناك المساواة الحقيقية فهي تتساوى والرجل في الميراث والعمل، فلم يكن هناك نظرة النصف عالة على النصف الآخر بل كانت المرأة تعمل وتنتج كالرجل تماماً[٨٠].

---

[٧٩] ول وايرل ديورانت، *المصدر السابق*، ص ٩٦-٩٩.

[٨٠] إفرام سليمان، *مصدر سابق*، ص ١٨-١٩.

وقد وصل تقديس المرأة عند المصريين إلى رفعها إلى مصاف الآلهة، وأبرزهن ((إيزيس)) التي تعتبر مصدر نهر النيل الذي تكون من دموعها على زوجها المغدور[٨١].

٣,١. المرأة الأفريقية

وهي المرأة التي تعيش في جنوب وغرب أفريقيا، إذ ان شأن المرأة الأفريقية شبيه بحال المرأة في الحضارات الأخرى او ربما أسوأ منهن في بعض الشؤون، حيث كانت المرأة كعبدة وملك لزوجها، ويدفع ثمن ولائها إلى أهلها، حتى أنها لا تملك العضوية في جماعة زوجها، وكانت المرأة الأفريقية تزاول بعض الأعمال كالزراعة وبعض الحرف والتجارة[٨٢].

٤,١. المرأة الصينية

كانت المرأة الصينية حتى القرن الثالث بعد الميلاد تشغل في البلاد مناصب إدارية وتنفيذية رفيعة، وقد وصل بعضهن إلى أن أصبحن حاكمات للبلاد، وأشهرهن "الأمبراطورة الأم" التي حكمت البلاد متبعة خطى الأمبراطورة "لو" التي حكمت الصين حكماً صارماً دام من عام ١٩٥ إلى عام ١٨٠ ق.م.

ولعل قيام نظام الإقطاع في الصين قد قلل من منزلة المرأة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وجعل المرأة لا تملك من أمرها شيئاً وهي خاضعة وتابعة للرجل اقتصادياً وكانت النساء يعشن في أقسام خاصة وقلما كن يختلطن بالرجال، حيث كتبت إحدى بنات الطبقة العليا في رسالة ذائعة الصيت تصف فيها المكانة الحقة للمرأة:

---

[٨١] طريف سردست، *تاريخ حقوق المرأة في الحضارات القديمة*، مقالة، تم التحميل بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٢٠ http://www.alzakera.eu/music/religon/religon-0207.htm

[٨٢] ب.س.لويد، *أفريقيا في عصر التحول*، ترجمة (شوقي جلال)، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٠، ص ١٨٥-١٩٤.

"نشغل نحن النساء آخر مكان في الجنس البشري، ونحن أضعف قسم من بني الإنسان، ويجب أن يكون من نصيبنا أحقر الأعمال".[٨٣]

٥,١. المرأة في اليونان

كان وضع المرأة سيئاً من الناحية الاقتصادية في الحضارة اليونانية وحرمت من حقوقها في القراءة والكتابة وحقها في الأرث، واعتبرت المرأة ملكاً لأبيها ولزوجها بعد الزواج ومن حقه عرضها للبيع والشراء، إلا أن ذلك لم يمنع النساء في الطبقات الفقيرة وبحكم الضرورة من الاشتغال بالتجارة والصناعة كنسيج الصوف وعمل الأحذية وامتلاك الحوانيت[٨٤].

فالمرأة الكريتية لم تكن ترضى بحياة العزلة التي كانت تسود بلاد الشرق فلقد كانت المرأة تشتغل في البيت وتنسج الأقمشة وتضفر السلال، وتطحن الحب وتخبز العيش، وكان فوق ذلك تعمل مع الرجل في الحقل وتصنع الفخار، وتختلط بالرجال في الأسواق، كما وكن النساء تجلس في المقاعد الأمامية في دور التمثيل وفي حلبات الألعاب، وكن البنات يدرسن في بيوتهن ويتعلمن ((القراءة والكتابة والحساب والغزل والنسيج والتطريز والرقص والغناء والعزف على بعض الآلات الموسيقية على إيدي أمهاتهن)).[٨٥]

---

[٨٣] ول وايريل ديورانت، المصدر السابق، ص ٢٧١-٢٧٤.

[٨٤] زياد مظفر سعيد محمد الراوي، (*المرأة في التشريع الإسلامي*)، مجلة التربية والعلم، م ١٧، العدد ٣، ٢٠١٠م.

[٨٥] ول وايريل ديورانت، *قصة الحضارة (حياة اليونان)*، ترجمة محمد بدران، بيروت، ج١، م١، ص ٢٠-٢٤.

كما وأن للمرأة الأسبارطية حرية الاختلاط بالشبان، وكن ينظمن على شكل مجموعة شبه عسكرية تمارسن التدريبات في الرياضة والرقص والموسيقى.[٨٦]

ولكن كل هذا ينتهي عند الزواج، فقد اختفت النساء المتزوجات في تاريخ اليونان بين يوم وليلة، وكأن الأقدار قد أرادت أن تدحض صحة القائلين بأن ثمة ارتباطاً بين مستوى الحضارة في بلد ما ومركز المرأة فيه.

وقد كانت عزلة نساء "أثينا" سبباً في نقص نموهن العقلي ولعل لسيطرة النظرة التجارية إلى الحياة أثرها، ذلك أن الرجال في هذه الأحوال ينظرون إلى النساء نظرة نفعية فيجدون أكثر فائدة لهن في البيت.[٨٧]

ولم يتغير شيء بالنسبة للأغريق، فلم يكن للمرأة حق تملكه لأن المملوك لا يملك، ولكن مع تقدم الحضارة الأغريقية وفي نهاية العهد الأغريقي ازدادت حقوق المرأة واستطاعت أن تمارس أعمالاً منها البيع والشراء والامتلاك وأن تشارك في أمور الحياة[٨٨].

كما أنه لا يمكن إنكار حالات في المجتمع اليوناني اخترقت فيها المرأة عالم الرجال وأعلنت نفسها سيدة في عالم السياسة والفلسفة من أمثال هؤلاء فيلسوفة اليونان الأولى (أرستوكلي) كاهنة معبد دلفي الشهير، وقد ازدهرت في القرن السادس قبل الميلاد وكانت أستاذة فيتاغوراس، والفيلسوفة القورنيائية أريتا، وشهيرة الفلسفة هبيشا

---

[٨٦] إفرام سليمان متي، *مصدر سابق*، ص٢٤.

[٨٧] ول – ديورانت، *قصة الحضارة (حياة اليونان)*، ترجمة محمد بدران، بيروت، ج٢، م٢، ص ٨٨.

[٨٨] سمسم المصري، *المرأة في الحضارات الإنسانية والديانات السماوية والعصر الحديث*، مقالة، تم التحميل بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٢٥ http://nowspeeknow.blogspot.com/2011/03/blog-post_1409.html?m=1

الإسكندرانية التي كانت رمزاً نسوياً في قيادة الأفلاطونية المحدثة في عصرها، إلا إنهن يتعرضن للإنكار من طرف فلاسفة اليونان ومؤرخي الحقبة.[٨٩]

٦,١. المرأة في شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام

كانت المرأة العربية قبل الإسلام في شبه الجزيرة العربية مهانة ومضطهدة، فكان العرب في الجاهلية يعتبرون المولود الأنثى من أسوء ما يبشر به الرجل، وكان مصير بعضهن الوأد وقد ذكر ذلك في القرآن الكريم قال تعالى: (وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِن سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ)[٩٠]، فالمرأة عند العرب قبل الإسلام لم تحظى بمكانة اجتماعية جيدة ولم يكن لها في الأغلب الحق في المشاركة في الحياة العامة والمجتمع[٩١].

وبرغم عدم أحقية المرأة في الإرث بل كانت هى نفسها تورث بعد وفاة زوجها مع المتاع إلا أن عمل المرأة في الميدان الاقتصادي كان كبيراً، فالاقتصاد الجاهلي كان اقتصاداً منزلياً اكتفائياً، فقد كانت المرأة في المجتمعات الزراعية تعمل في الريف وتشارك الرجل في الحراثة، وبذر البذور وسقاية الأرض، والتقاط بعض النباتات الطبيعية، كما كانت تبحث عن بعض الأعشاب المستخدمة كأدوية لتدخلها ضمن عملها المنزلي أو لبيعها، وكانت تربي المواشي وتملك بعضها أو تقوم برعايتها لتنتفع من بيع لبنها أو سمنها، كما أنها شاركت في الحياة الصناعية ومن ضمن الصناعات التي كانت تقوم بها غزل صوف الغنم، دبغ الجلود وتنميق الحصير، وساهمت في صناعة الأسلحة وقد اتقنتها

---

[٨٩] بوراس يوسف، *المرأة في كتابات الفلاسفة اليونان*، مداخلة، المسيلة، الجزائر.

[٩٠] سورة النحل الآية ٥٨-٥٩

[٩١] يونس لعوبي، (*المرأة داخل العائلة بين الموروث الثقافي والحداثة*)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ٣٦ ديسمبر ٢٠١١م.

حتى سميت الرماح باسمها، فسميت ((الرماح الردينية)) نسبة إلى صانعتها "ردينة" في شبه الجزيرة العربية[٩٢].

وسجل التاريخ أسماء عربيات شهيرات في ميادين الأدب والشعر أشهرهن الخنساء التي كانت تنشد الشعر في منتدى العرب بين جموع الشعراء، كما اشتهرن في الخطابة في المحافل عدة نساء منهن "هند بنت الحنس" الملقبة بالزرقاء، وجليلة بنت مرة وكن يَرتدن سوق عُكاظ ويدخلن في المسابقات الشعرية.

وشاركت المرأة عند العرب في الجاهلية في التجارة ومنهن "السيدة خديجة أم المؤمنين"، وتاجرة أخرى من تجار السمن وتدعى ثعلبة ذات النحبين وهي امرأة من بني تميم[٩٣].

خلاصة القول: لقد مرت على هذه الأرض أمم شتى بأجناس وألوان مختلفة وكانت لهم حضارات عظيمة، فحاول الإنسان على مر هذه الحضارات، أن يحدد للمرأة طريقاً تسير على هداه، مما جعلها حائرة وضائعة محاطة بالقيود والظلم والتعسف.

وقد حددت تلك الحضارات **مكانة المرأة** بما تراه مناسباً وقيمتها، فاعتبرت المرأة عند:

الجاهلية: سلعة تباع وتشترى لا تمتلك من أمرها شيئا، ليس بأمكانها الاعتراض على حياة الذل.

وفي بلاد الرافدين: مصدر الأثم ومبعث الإنحطاط.

---

[٩٢] زهور دويكات، *صور المرأة في النثر الجاهلي*، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ص ٥١.

[٩٣] حبيب الزيات، *المرأة في الجاهلية*، القاهرة، مصر، مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة، ٢٠١٢ص، ١٣- ٣٧.

والمرأة عند المصريين: أفضل حالاً من مثيلاتها في الحضارات الأخرى.

وفي أفريقيا: عبدة موالية لزوجها ليس لها الحق حتى في الإنتماء.

أما عند الصين: المرأة شيء تافه بالنسبة للرجل، تتلقى وتنفذ الأوامر.

أما عند اليونان: فهي رجس من عمل الشيطان

٢. مكانة وعمل المرأة في الشرائع الدينية

لقد خلق الله الزوجين الذكر والأنثى وجعل كلا منهما صنو الآخر في قصة الحياة الإنسانية منذ بدء الخليقة حتى المرجع والمآب إليه، ولم يجعل لأى منهما مكانة دون الآخر وشرع العقائد والعبادات التي يستوى في التكليف بها والجزاء عليها الرجل والمرأة.

وجاء توزيع الإختصاصات بالنسبة للرجل والمرأة مختلفاً من دين إلى آخر وفقا لطبيعة المجتمع ولطابع الذكورة والأنوثة، وهذه الفروق مع التطبيق العادل الدقيق لا تخدش المكانة الإنسانية لأي منهما.[٩٤]

١,٢. المرأة في اليهودية

أوضحت التوراة أن هدف الله من خلق المرأة هو أن تكون معيناً للرجل، المعين هو المساعد والمساعد له حق إبداء الرأي والمشورة، ولكن بعد أن فشلت في ذلك وكانت سبباً في أول خطيئة له أورثه وذريته الهلاك، فكان عقاب المرأة أن تكون زوجة وأم للأولاد وهو الكد والشقاء والعمل الدائم الدائب، فجاء في سفر التكوين (١٦/٣):

---

[٩٤] سمسم المصري، *مصدر سابق*.

((وقال الرب للمرأة تكثيراً أكثر أتعاب حبلك، وبالوجع تلدين أولاداً، وإلى رجلك يكون اشتياقك وهو يسود عليك)).

ولقد فسرت هذه الجملة في التلمود من قبل (راف يسحق برافديمي)، على أن كل كلمة فيها تُعد لعنة مستقلة، ومن هنا يكون عدد اللعنات التي حلت ((بحواء)) عشرة لعنات، أي أن ((تكثيراً أكثر)) لعنتان، وهما دم الحيض ودم غشاء البكارة.[٩٥]

(وتعبك) أي إلى عناء وتعب تربية الأولاد، ((حَمْلك)): أي آلام الحمل، (وبالوجع تلدين أولاداً) أي تتألمين عند الوضع.

(وتشتاقين إلى رجلك) فسرها بأن المرأة تشتاق إلى زوجها ((أي إلى المعاشرة والجماع)) عندما يهم بالخروج من البيت.(وهو يسود عليك) أي أنها لا تفصح عن رغبتها وشهوتها، بينما الرجل يطلب ذلك، وأضاف ((راف ديمي)) في رواية للثلاث اللعنات المتبقية وهي أن ((أن المرأة تغطي رأسها كما لو كانت في حداد)) وأنها ((محرمة على الرجال عدا زوجها)) وأيضاً هي ((محبوسة البيت كالأسرى)).

وفي رواية أخرى جاء بها التلمود دون ذكر قائلها للثلاث اللعنات المتبقية على أن المرأة لعنت بأنها ((تطيل شعرها))، تتبول وهي جالسة مثل البهيمة، ووعاء لزوجها.

ومن هذا التفسير للعنات التي لحقت بالمرأة من قبل علماء التلمود والتي ذكرت في سفر التكوين يتبين أن:

---

[٩٥] ليلى إبراهيم أبوالمجد (أستاذ الدراسات التلمودية)، *المرأة بين اليهودية والإسلام*، جامعة عين شمس، مصر، ص ٩.

عدد اللعنات التي حلت بالمرأة التي ترتبط بالمرأة سبع لعنات، وأربعة منها مرتبط بالجانب البيولوجي، وتتمثل في دم الحيض ودم البكارة وآلام الوضع.

والثلاث اللعنات المتبقية وهي: ((متاعب تربية الأبناء)) تبين فيها الجانب الاجتماعي، أما لعنة ((تشتاقين إلى رجلك)) فإما كان يعني بها إن المرأة حبيسة رغباتها الجنسية وذلك لأن الرغبة الجنسية زائدة لديها، أو ان توقيت الرغبة عند المرأة، حيث أنها تشتهي زوجها حين يخرج من البيت وتظل هي داخل الجدران مما يجعلها ((لعنة))، وإذا اضفنا عدم قدرة المرأة على الإفصاح بشهوتها يتبين لنا هنا الطابع الاجتماعي لهاتين اللعنتين.[٩٦]

أما فيما يخص اللعنات الثلاث الأخيرة والمتمثلة في عدم قدرة المرأة على الخروج عارية الرأس، وكذا ((عدم أمكانيتها لأن تقيم أي علاقة جنسية خارج أطار الزواج))، بينما يحق للرجل الزواج ما شاء إلى جانب زوجته، فهي تعكس الوضع الاجتماعي للمرأة وكذلك تعكس لنا نظرة المجتمع إلى المرأة، حيث لا يدين أي فعل للرجل ويقوم بالعكس إتجاه المرأة، وهي لعنات اجتماعية فرضها المجتمع الذي لا يحترم إلا المرأة المحبوسة في بيتها.

أما عن الرواية الثانية التي ذكرها التلمود في تفسير اللعنات الثلاث الأخيرة، والتي أظهرت المرأة على أنها تشبه الشياطين والجنيات وأنها تتصرف كالبهيمة وهي أيضاً مجرد وعاء أو أداة، ترى أن الاختلاف البيولوجي لجسد المرأة يمحي عنها صفة البشرية فالرجل

[٩٦] ليلى إبراهيم أبوالمجد، المصدر السابق، ص ٩-١٠.

يتبول كالبشر والمرأة تتبول كالبهيمة، الرجل يحلق شعره كالبشر اما المرأة فتطيله كالجنية أما اللعنة الأخيرة هي جعلها جماداً فهي مجرد وعاء في العملية الجنسية.[٩٧]

وبالرغم من الإيمان والأمر باعتبار وظيفة المرأة الأساسية الزوجة والأم إلا ان المرأة ساعدت الرجل في أمور ووظائف أخرى في كثير من مناحي الحياة منها:

١. المرأة كمعينة كما جاءت بالتوراة

٢. المرأة كراعية غنم

حيث كانت راحيل زوجة يعقوب وأم يوسف راعية اغنام، وزوجة موسى "صفورة" حيث لم يكن لأبيها ذكور.

٣. المرأة قاضية ونبية إسرائيل

وكانت "دمورة" زوجة "لفيدوت" امرأة نبية وقاضية لإسرائيل، وكان بنو إسرائيل يفدون إليها للقضاء.

٤. المرأة كمرافقة للرجال في الحروب وليست محاربة

تقول التوراة إن امرأة كانت تدعى "ياعيل" قامت بقتل الملك "سيسرا" أحد ملوك الفلسطينين عندما لجأ لخيمتها.

٥. المرأة كعاملة في الحقل بشؤون الزراعة [٩٨]

---

[٩٧] ليلى إبراهيم أبوالمجد، مصدر سابق، ص١٠-١١.

[٩٨] زكي علي السيد أبو غضه، *المرأة في اليهودية والمسيحية والإسلام*، ط١، المنصورة، مصر، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٣م، ص ١٨٧-١٩٢.

عملت "براعوث" الموآتية مع حماتها نُعمى في الحصاد في الحقل لتعول نفسها وحماتها.[٩٩]

٦. المرأة كمساعدة للأنبياء ورجال الله

كان اليشع يذهب إلى شونم وكانت تقيم هناك امرأة بالغة الثراء تستضيفه في كل مرة، فلما تكررت زيارته اقترحت على أن يبنى له دوراً ثانياً في المنزل ويجهز.

٧. المرأة كملكة وحاكمة

كانت "تمليا" أم أخزيا الملك متربعة لست سنوات على عرش يهوذا.

٢,٢. المرأة في المسيحية

لقد آمنت المسيحية بأن المرأة مسؤولة عن أول خطيئة فذكر الإنجيل:((لا يوجد خطيئة يمكن مقارنتها بخطيئة المرأة، فإي خطيئة تكون وراءها امرأة، وبسبب المرأة سنموت جميعاً)).

إن رأي المسيحية ورؤيتها للمرأة جاء امتداداً لرأي العهد القديم، فقد اعتبر الإنجيل المرأة مسؤلة على خطيئتها وخطيئة زوجها، فارتكبت المعصية وغوت آدم فطردهما الله من الجنة ولم يغفر لهما، وانتقلت الخطيئة إلى كل البشرية، فيولد الناس جميعاً مذنبين ولكي يغفر الله لهم الأولى وهي أكل التفاحة من ((الشجرة المحرمة))، ضحى بالمسيح الذي يعتبر ابن الإله، وقتل مصلوباً.

[٩٩] زكي علي السيد أبو غضه، المصدر السابق، ص ١٨٧-١٩٢.

وبذلك تكون المرأة مذنبة وملعونة وتجازى بالآم الحمل ودم الحيض والعذرية، والتي ترتبط ببيولوجية المرأة، أما تربية الأبناء يتبين فيه الجانب الاجتماعي، وغطاء الرأس هي لعنة اجتماعية فرضها المجتمع.

وجاء في الإنجيل الكاثوليكي: ((إن ميلاد الفتاة خسارة))، فهي تشير إلى النظرة الاجتماعية، والتي تعتقد بأن الفتيات قد يجلبن العار لأهاليهن.[١٠٠]

وتظهر المسيحية بأن الهدف الأساسي للمرأة وغاية عملها المقدس هو العمل كزوجة ومعاونة لأباء الكنيسة، فلم يعلُ شأن المرأة في المسيحية عن كونها عاملة مساعدة للرجل إلا في حالة واحدة وهي أعمال المرأة في سبيل نشر الدعوة والتضحية من أجلها والتبتل تعبداً وزهداً.[١٠١] فلقد إنضمت النساء إلى (السيد المسيح) في تجوالاته التبشيرية فلقد كان هناك لائحة من النساء المتزوجات والعازبات اللاتي تبعنه وكن بخدمته بأموالهن.

كما وثبت عن الإنجيل دور المرأة الهام في مساعدة بولس والتلاميذ في نشر الدعوة، ولكن ليس كدعاة ووعاظ ولكنهن كخدم لبولس وتلاميذه، فقد أوصى (بولس) على بعضهن مثل (فيبي) الخادمة في كنيسة كنخريا.. وغيرها.[١٠٢]

وخدمة المرأة في الكنيسة لم تكن كهنوتية بل هي خدمة في أعمال مالية إدارية ويرجع ذلك لأنه لا يجب رفع صوت المرأة في الكنيسة، كما لا يجب على المرأة تعليم الرجل.[١٠٣]

---

[١٠٠] شريف عبدالعظيم، *المرأة في الإسلام وفي العقيدة اليهودية والمسيحية بين الإسطورة والحقيقة*، جمعية تبليغ الإسلام، ص ٨ – ١٣.

[١٠١] زكي علي السيد أبوغضة، *المصدر السابق*، ص ١٩٢-١٩٤.

[١٠٢] مها فاخوري، *حقوق المرأة في المسيحية*، بيروت، منشورات النور، ١٩٩٨م، ص ٢٠-٢٢.

وعلى الرغم من أن المسيحية لم تضع للميراث نظاماً محدداً إلا أنَّ الكنيسة (الكاثوليكية) اعتمدت فيما بعد قانون (الوصاية) على أموال النساء وممتلكاتهن وصادرت عن طريقه آلافاً من ممتلكات النساء الوحيدات، مدعية أن الكنيسة وحدها هي التي تملك الحق في إدارة هذه الممتلكات.[١٠٤]

٣,٢. المرأة في الإسلام

المرأة في الإسلام إنسان كامل الملكات والقدرات العقلية والخلقية، وليس في القرآن ولا في الحديث الشريف ما يحول بين المرأة المسلمة وبين أنَ تعمل في المجتمع كل عمل تقدر عليه عقلياً كان أو بدنياً، وقد أعطاها الإسلام كل الحقوق في الأعمال المالية والتجارية، من بيع وشراء ودخول في العقود، مستقلة عن أهلها وزوجها ودون وصاية من أحد.[١٠٥]

فقد كلف الله تعالى المرأة بالعمل مع الرجل سواء بسواء بقوله تعالى: ((من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون)).[١٠٦]

وجاء في تفسير هذه الآية عند النسفي : ((من عمل صالحا من ذكر أو أنثى)) ف "من": مبهم يتناول النوعين إلا أن ظاهره للذكور فبين بقوله "من ذكر أو أنثى" ليعم الموعد النوعين " وهو مؤمن " شرط الإيمان، لأن أعمال (غير المسلم) غير معتد بها وهو

---

[١٠٣] زكي علي السيد أبو غضة، *مصدر سابق*، ص ١٩٦.

[١٠٤] الصادق النيهوم، *الحديث عن المراة والديانات*، ط١، ليبيا، تالة للطباعة والنشر، ٢٠٠٢م، ص ١٣.

[١٠٥] أميمة محمد الحسن علي النقي، *المصدر السابق*، ص ٧.

[١٠٦] سورة النحل، الاية ٩٧.

يدل على أن العمل ليس من الإيمان ((فلنحيينه حياة طيبة)) أي : في الدنيا ((ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون)) وعده الله ثواب الدنيا والآخرة كقوله ((فآتاهم الله ثواب الدنيا وحسن ثواب الآخرة)) وذلك أن المؤمن مع العمل الصالح موسرا كان أو معسرا يعيش عيشا طيبا إن كان موسرا فظاهر وإن كان معسرا فمعه ما يطيب عيشه وهو القناعة والرضا بقسمة الله تعالى وأما الفاجر فأمره بالعكس إن كان معسرا فظاهر وإن كان موسرا فالحرص لا يدعه أن يتهنأ بعيشه وقيل: الحياة الطيبة القناعة أو حلاوة الطاعة أو المعرفة بالله وصدق المقام مع الله وصدق الوقوف على أمر الله والإعراض عما سوى الله.[١٠٧]

كما وجاء في تفسير هذه الآية عند ابن كثير: أن الله وعد من عمل صالحاً، وهو العمل المتابع لكتاب الله تعالى وسنة نبيه من ذكر أو أنثى من بني آدم، وقلبه مؤمن بالله ورسوله، وإن هذا العمل المأمور به مشروع من عند الله بأن يحييه الله حياة طيبة في الدنيا وأن يجزيه بأحسن ما عمله في الدار الآخرة .

والحياة الطيبة تشمل وجوه الراحة من أي جهة كانت . وقد روي عن ابن عباس وجماعة أنهم فسروها بالرزق الحلال الطيب .

وعن علي بن أبي طالب –رضي الله عنه – أنه فسرها بالقناعة . وكذا قال ابن عباس وعكرمة، ووهب بن منبه. وغيرهم

---

[١٠٧] أبي البركات عبدالله بن أحمد بن محمود النسفي، تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، حققه وخرج أحاديثه (يوسف علي بديوي)، ج٢، بيرون، دار الكلم الطيب، ط١، ١٩٩٨م، ص٢٣٣.

والصحيح أن الحياة الطيبة تشمل هذا كله كما جاء في الحديث الذي رواه الإمام أحمد: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " قد أفلح من أسلم ورزق كفافاً، وقتعه الله بما أتاه. "[١٠٨]

تكون المرأة مع الرجل سواء بسواء أمام هذا التكليف وكذلك بالحساب عليه فقال تعالى: ((فوربك لنسئلنهم أجمعين عما كانوا يعملون)).[١٠٩]

فجاء في تفسير الآية عند ابن كثير أنه قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ((فوربك لنسئلنهم أجمعين)) قال: عن لا إله إلا الله.

وقال ابن جرير عن ابن مسعود: والذي لا إله غيره، ما منكم من أحد إلا سيخلو الله به يوم القيامة، كما يخلو أحدكم بالقمر ليلة البدر، فيقول: ابن آدم، ماذا غرك منى بي؟ ابن آدم، ماذا عملت فيما عملت؟ ابن آدم، ماذا أجبت المرسلين؟.

وقال ابن جعفر: عن الربيع، عن ابى العالية: قال يسئل العباد كلهم عن خلتين يوم القيامة، عما كانوا يعبدون، وماذا أجابوا المرسلين.[١١٠]

ويدخل في حق المساواة بين الرجل والمرأة الحقوق التالية:[١١١]

١. الحقوق الإنسانية.
٢. الحقوق الإجتماعية.

---

[١٠٨] اسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي أبوالفداء عماد الدين، تفسير القرأن الكريم، تحقيق سامي بن محمد السلامة، المملكة العربية السعودية، دار طيبة،ج، ط٢، ١٩٩٩م، ص١٠٢.

[١٠٩] سورة الحجر، الاية ٩٢-٩٣.

[١١٠] اسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي أبوالفداء عماد الدين، المصدر السابق، ص ٥٥٠.

[١١١] يحي أحمد الكعكي، *معالم النظام الاجتماعي في الإسلام*، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨١م، ص١٤٩.

٣. الحقوق الأُسرية.

٤. حق التفاضل.

٥. حق الشرع.

وقال تعإلى: ((ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا نؤتها أجرها مرتين)).[١١٢]

وفي هذا خطاب مباشر للنساء لتكليفهن بالعمل، ومحاسبتهن عليه، ومكافآتهن على العمل الصالح بالأجر المضاعف، ومن يقنت منكن لله ورسوله (أي : يطع الله ورسوله ويستجب) نؤتها أجرها مرتين وأعتدنا لها رزقا كريما (أي : في الجنة).[١١٣]

وفي تفسير الآية عند النسفي ((ومن يقنت منكن لله ورسوله)) الأقنوت: الطاعة ((وتعمل صلحا نؤتها)) وبالياء فيهما حمزة، وعلي ((أجرها مرتين)) مثلي ثواب غيرهما ((واعتدنا لها رزقا كريما)) جليل القدر، وهو الجنة.[١١٤]

فالمرأة إذن مكلفة ومحاسبة ومثابة أو معاقبة أيضاً إذ يقول تعالى: ((حتى إذا ما جاءوها شهد عليهم سمعهم وأبصارهم وجلودهم بما كانوا يعملون)).[١١٥]

وجاء في تفسير الآية لدى النسفي أن (حتى إذا ما جاءوها)، صاروا بحضرتها. و (ما) مزيدة للتأكيد : أن وقت مجيئهم النار لا محالة أن يكون وقت الشهادة عليهم، ولا

---

[١١٢] سورة الاحزاب، الاية ٣١.

[١١٣] اسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي أبوالفداء عماد الدين، مصدر سابق، ج٦، ص ٤٠٨.

[١١٤] أبي البركات عبدالله بن أحمد بن محمود النسفي، تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، حققه وخرج أحاديثه (يوسف علي بديوي)، ج٣، بيروت، دار الكلم الطيب، ط١، ١٩٩٨م، ص٢٣٣.

[١١٥] سورة فصلت، الاية ٢٠.

وجه لأن يخلو منها ((شهد عليهم سمعهم وأبصارهم وجلودهم بما كانوا يعملون)) شهادة الجلود بالملامسة، وقيل: هي كناية عن الفروج.[١١٦]

ولم يقلل الإسلام إذا من إنسانية المرأة، ولم يلغ ذاتها وآدميتها ((فالتصور القرآني للمرأة يرتبط ارتباطاً مباشراً بتصوره للإنسان عموماً لتميزه بالعقل والإدراك وهي وسيلة التحكم بنمط السلوك الصادر عنه)).

ولهذا ترك للمرأة حق الاختيار في اعتقادها واعتناقها الإسلام، ولا تكون مجبرة على الإسلام بمجرد إسلام وليها، وبالتالي كان التكليف، ثم الاختيار، ثم الجزاء والثواب والعقاب، مما يبين نظرة الإسلام للمرأة واستقلاليتها في الاعتقاد والعمل والتكليف.[١١٧]

وقد شهد التاريخ على أدوار كبيرة للمرأة في بلاد الإسلام (شبه الجزيرة العربية) في بداية الدعوة الإسلامية في إسهامها بالحياة العامة، فعرفتنا بأسماء كثيرة كالسيدة أُم المؤمنين خديجة زوجة الرسول صلى الله عليه وسلم التي كانت تقوم بأعمال التجارة ومعاملاتها، إذ كانت تستأجر الرجال في مالها وتضاربهم إياه بشيء تجعله لهم منه، وقد عهدت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بتجارتها لقوته وأمانته.

فالمرأة المسلمة شاركت الحياة العامة مع الرجل سواء في دور العلم أو في مجال العمل فهي بهذا تكون قد حققت دوراً جديداً في المجتمع إلى جانب دورها الأساسي في أنَ تكون زوجةً وأُماً.[١١٨]

---

[١١٦] أبي البركات عبدالله بن أحمد بن محمود النسفي، المصدر السابق، ج٣، ص ٢٣٢.

[١١٧] يحي أحمد الكعكي، *المصدر السابق، ص ١٤٩* .

[١١٨] كاميليا عبد الفتاح، *في سيكولوجية المرأة العاملة*، ط١، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧٢م، ص٥٠.

ولقد اشتغلت المرأة المسلمة بالتدريس وتَتلّمَذ عليها أفاضل الرجال وأجازت لهم، ولم يقف اهتمامها بالعمل عند هذا الحد فلم تعف المرأة المسلمة نفسها من عناء الجهاد وثقل أعبائه، فإذا هي تغشى الميادين، تمد وتسقي وتضمد، وأحياناً تباشر القتال وتقف في وجه الأعداء.

وكذلك فقد اهتم بعضهن بالسياسة وقد تلقت المرأة في الإسلام العلم في المساجد والزوايا وقصور الخلفاء ودور الكتب والمدارس وغيرها من أماكن التربية التي كانت معدة لتعليم الولد.

كما كان للمرأة إسهامات في الحياة الفكرية، فهذه الخنساء تقرض الشعر وتجلس في نواديه، وكانت عاتكة بنت عبدالمطلب من الشاعرات المعروفات وغيرهن.[١١٩]

وتأتي الأحاديث الشريفة وسنة الرسول الكريم القولية والفعلية مفسرة للقرآن ومكملة لشرع الله سبحانه وتعالى، وقد حفلت بمشاهد كثيرة عن عمل المرأة، تناولت عدداً من الصحابيات اللاتي بايعن الرسول صلى الله عليه وسلم، وهاجرن معه، وشاركن في نشر الدعوة، كالسيدة خديجة وأسماء بنت أبي بكر وسواهن، وقد هاجرت إلى الحبشة ست عشرة امرأة، حفظنَ كتب السير الإسلامية، فالسنة أظهرت إسهاماً فعلياً للمرأة ومشاركة واضحة في شؤون الحياة الإسلامية.

ولم تقتصر مشاركتهن في نشر الدعوة على الأعمال المدنية، بل شاركن في الأعمال الحربية والجهاد في سبيل الله ونشر الإسلام، ومنهن خولة بنت الأزور الكندي التي كانت تفوق الرجال في الفروسية والبسالة، ولها وقائع مشهورة في ذلك، وسواها.[١٢٠]

---

[١١٩] سهام بنت خضر الزهراني، *المعوقات الاجتماعية التي تواجه المرأة العاملة في القطاع الصحي*، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبدالعزيز، قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، ١٤٣٢هـ، ص ٥٠.

١,٣,٢ . الحقوق الإقتصادية للمرأة في الإسلام:

الحقوق الإقتصادية هي الحقوق التي تتضمن مصلحة اقتصادية مادية أو معنوية كحق التملك وحرية الإنتاج أو الاستثمار وحق العمل والحق في أجر عادل.

والشريعة الإسلامية أعطت المرأة الحقوق الإقتصادية التالية :

أ. **حق التملك والتصرف:** وهو من أهم حقوق المرأة الاقتصادية، فمتى كملت أهليتها وذلك بتحقق الرشد بعد البلوغ فتسلم إليها أموالها، ويمكن لها ممارسة جميع أنواع التصرفات المالية من عقود المعاوضات بأشكالها كافة،[١٢١] دون توقف على إذن من أحد والشريعة الإسلامية إذ أقرت لها هذا الحق فإنها شرعت بشأنه أحكاماً لصيانته وعدم العبث بتطبيقه، ففصلت كامل ملكية الزوجة عن ملكية زوجها،[١٢٢] قال تعالى : ((وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا)).[١٢٣]

فهنا أمر الله سبحانه وتعالى سواء كان الخطاب موجهاً للأزواج أو الأولياء "بأعطاء النساء مهورهن" عطية خاصة لهن، وقوله : ((فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ)) تظهر لنا الملكية الخاصة للمرأة وحرية التصرف بها.[١٢٤]

---

[١٢٠] سهام بنت خضر الزهراني، *المصدر السابق*، ص٥٠.

[١٢١] أبوعبدالله محمد بن إدريس الشافعي ، *الأم*: *خرج أحاديثه وعلق عليه محمود مطرحي*، ط١، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ج٣، ص ٢٤٧ – ١٩٩٣م.

[١٢٢] نائلة حسين عطار: مستشارة إدارية واقتصادية، (*هل تملك المرأة حقوقها الاقتصادية*)، مجلة الاقتصادية، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٥م.

[١٢٣] سورة النساء، الآية ٤

[١٢٤] سعدية محمد أبو رزيزه، *مكانة المرأة بين المسيحية والإسلام*، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٨هـ، ص٤٦٣.

((فلا يجوز جمع ملكية الزوجين أو خلطهما مع بعض فكل واحد منهما غريب عن الآخر فيما يخص ملكية الآخر)) وليس للزوج أية ولاية على أموال زوجته، فإنها تملك مالها بالاستقلال.[١٢٥]

وتبعاً لهذه الاستقلالية ((لا يحق لأحد أن يتدخل في كيفية إنفاق ما تملك، أي لا يحق للزوج أو لأحد غيره أن يملي على المرأة كيفية إنفاق ما تملك أو التصرف بمالها)).

ب. حرية المرأة في العمل والأجر الذي تتقاضاه وحرية الحركة: لم تتناول الشريعة الإسلامية أي تشريعات فيما يختص (بعمل المرأة) عامة والأجر الذي تتقاضاه عن عملها إذا عملت، ولكنها لم تغفل حرية المرأة في ممارسة العمل أو المهنة التي تراها، شريطة ألا يفضي عمل المرأة إلى حصول الحرام أو كان هو عملاً يدخل في دائرة الحرام، ولم تُوجد أي قيود على أهلية المرأة في إبرام عقد العمل فالمساواة بين الرجل والمرأة زوجة كانت أو غير زوجة تامة من حيث الأهلية في التعاقد على العمل أو الاستخدام مع صاحب العمل، وقد كرم الله المرأة بتكليفها بالعمل مع الرجل سواء بسواء[١٢٦] بقوله تعالى: ((مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ)).[١٢٧]

رسخ الإسلام حقوق المرأة الإنسانية والزوجية والفردية، فقد أعطى المرأة حق ارتياد المسجد و التعليم و السفر و المشاركة السياسية، فحق المرأة مشروع في طلب العلم

---

[١٢٥] أبوعبدالله محمد بن ادريس الشافعي، المصدر السابق، ص ٢٤٩.

[١٢٦] محمد قطب، شبهات حول الإسلام، ط٢١، بيروت، لبنان، دار الشروق، ١٩٩٢م، ص ١٣٠.

[١٢٧] سورة النحل، الآية ٩٧.

وجزءاً لايتجزأ من تحقيق الاستخلاف الذي هو غاية من غايات خلق لإنسان، وقد رفض الإسلام رفضا تاما أن يوصد باب من أبواب العلم أمام المرأة.[١٢٨]

ج. **حق المرأة في الاستثمار**: من أهم الحريات والحقوق الاقتصادية، حرية الإنتاج واستثمار رؤوس الأموال في مختلف النواحي الزراعية والصناعية والتجارية والمالية ويقضي مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة أن تتمتع المرأة بهذه الحريات والحقوق بالقدر الذي يتمتع به الرجل نفسه.[١٢٩]

ففي الدول الإسلامية، حيث تسود أحكام الشريعة الغراء من المفروض ألا توجد قيود على حرية المرأة وحقها في استثمار أموالها أو الإشتغال بالأعمال التجارية أو المالية فحقوقها في هذا الميدان متساوية مع حقوق الرجل.[١٣٠]

د. **حق المرأة في الإرث**: أعطى الإسلام المرأة الحق في إرث والديها وأقاربها وجعله نصيباً مفروضاً لها[١٣١] لقوله تعالى :

((لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا)).[١٣٢]

---

[١٢٨] محمد الغزالي، *قضايا المرأة بين التقاليد الراكدة والوافدة*، الطبعة التاسعة، جمهورية مصر، دار الشروق، ص ٣٢-٣٩.

[١٢٩] أميمة محمد الحسن علي النقي، مصدر سابق، ص٩.

[١٣٠] نائلة حسين عطار: مستشارة إدارية واقتصادية، (*هل تملك المرأة حقوقها الاقتصادية*)، مجلة الاقتصادية، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٥م.

[١٣١] محمد قطب، المصدر السابق، ص١١٩.

[١٣٢] سورة النساء، الآية ٧

ومما سبق نجد أن الشريعة الإسلامية أعطت للمرأة جميع الحقوق الاقتصادية التي تضمن لها الحياة الكريمة.

هـ.مكانة المرأة في المجتمع المعاصر

يمكن معرفة مكانة المرأة في المجتمع المعاصر من خلال الأدوار المنوطة بها، فكثيراً ما تم اختزال دور المرأة في الأسرة مع دورها الحيوي والفريد في المجتمع وفي أدوار وخصائص لا تعبر عن حقيقة جوهرها، حيث أن هذا الاختزال في بعضه ركز على جسد المرأة، كما وأن للأعلام دور كبير في تشويه تلك الصورة واستثمارها كأحد المصادر والآليات في ثقافة السوق مع أن هذه الصورة لا تتطابق وثقافة القرن الحادي والعشرين التي تنادي بالمساواة بين المرأة والرجل.[١٣٣]

والمجتمعات المعاصرة تحاول الإقلال والإنقاص من إمكانيات المرأة وخصائصها عن طريق التهوين أي التقليل والإنتقاص من مستوى المرأة واظهارها بمظهر الضعف وكذلك التهويل أي تحميلها أكثر مما تتحمله وتضخيم صورتها.[١٣٤]

فللمرأة دوراً حيوياً في حياتنا فهي العروة الوثقى للأسرة، وهي القوى الفاعلة في إرادة الحياة وإدارة الحياة وهي ايضاً العنصر المؤثر والفعال في الأسرة وهي المرأة التي تشعر بالسلام في داخلها وتتفاعل بشكل إيجابي مع أسرتها ومجتمعها.

وأن وضع المرأة في العالم العربي والإسلامي اليوم يشبه إلى حد كبير وضع المرأة الغربية في العصور الوسطى، وسبب ذلك إلى ما يمارس عليها باسم الدين والخلط بين

---

[١٣٣] الإمام السيد محمد الحسيني الشيرازي، *المرأة في المجتمع المعاصر*، الطبعة الأولى، كربلاء، مؤسسة المجتبى للتحقيق والنشر، ٢٠٠٥، ص ١٤.

[١٣٤] الإمام السيد محمد الحسيني الشيرازي، *المصدر السابق*، ص ٤٠.

حقيقة وفهم الدين وإضفاء القدسية على الفهم الديني وفهم البعض له بعيداً عن روحية الزمان والمكان وتدخل الأنظمة السياسية والخلط بين العادات والتقاليد وجهل المرأة لذاتها وكينونتها الإنسانية، فعلى المرأة ان تعرف ذاتها وليس الهروب منها خاصة وأن الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم نقل المرأة من وضع جاهلي إلى وضع إنساني فالمرأة في المنظومة الإسلامية لها وجود كوجود الرجل.

وهنا نجد أن النظرة الدونية إلى اليوم لا تزال قائمة في مجتمعاتنا إلى المرأة وإلى أعمالها وشخصيتها المستقلة، فتولي المرأة المناصب والأعمال لا يمكن اعتباره مؤشراً ايجابياً على مكانة المرأة في المجتمع ولا يعني بالضرورة نيل المرأة لحقوقها، بل أن ما يؤشر إلى ذلك أمران هما الثقافة الاجتماعية والقوانين التي تحكم العلاقات بين أفراد المجتمع.[١٣٥]

تعد ليبيا من الدول الرائدة في المنطقة في مجال حقوق المرأة من الناحية التشريعية وتتشدد التشريعات لصالح المرأة في كثير من المسائل وعلى رأسها الزواج والطلاق فيمنح القانون للمرأة المطلقة حق الاحتفاظ ببيت الزوجية طالما لديها الأطفال ويفرض على طليقها دفع إعانة مالية، ويفرض القانون على الزوج الحصول على موافقة الزوجة الأولى إن أراد الزواج بثانية، كما وأشترط القانون في العقد الأخير إثبات خلو الطرفين من الأمراض المعدية لاتمام عقد القران للزواج، أما في جانب الحياة المدنية الأخرى ليس هنالك أي قيود على شغل أي منصب وعلى قدم المساواة مع الرجل ولهذا نجد النساء في السلك العسكري والشرطة والقضاء والمحاماة وشركات الطيران وان كُن في بعض المجالات يتواجدن بأعداد قليلة، كما وأن عدد الطالبات في المراحل الجامعية يفوق عدد الطلبة وتحقق الطالبات مستويات أداء أعلى من الطلبة، وفي مجال التعليم الابتدائي

---

[١٣٥] (*مكانة المرأة في المجتمع المعاصر*)، الكويت، ندوة نظمتها السفارة الإيرانية ٢٠٠٨ http://fa.emirates.icro.ir

والمتوسط فإن عدد المعلمات يفوق عدد المعلمين تقريباً خاصة في المدن، وهنالك العديد من المدارس يندر فيها عدد المعلمين،[١٣٦] لكن ثقافة المجتمع لا تزال تحط من قيمة المرأة وتنظر إليها النظرة الدونية وكذلك يمارس المجتمع التمييز ضدها رغم وجود القوانين التي تحميها وتحفظ حقها، وهذا يعود إلى أن المجتمع لا يزال يحتفظ بثقافته الرجعية ويعكسها أفراده في ممارساتهم اليومية اتجاه المرأة سواء كانت زوجة أم أختاً أم زميلة ويلقى هذا التفكير نوعاً من الدعم في التفسير الخاطيء لتعاليم الإسلام الذي ازداد تأثيره في المجتمع[١٣٧].

و. دور المرأة في الاقتصاد

تعد المرأة هي نصف السوق وغالبية مصدر المواهب وتشكل النساء ما نسبته ٨٠% من قرارات شراء السلع الاستهلاكية فالنمو الاقتصادي اليوم تحركه النساء، فقوة المرأة المتنامية والمتزايدة وامكانياتها وقدراتها المتصاعدة أشعلتا ثورة اقتصادية، فلا يمكن لأي من النشاط التجاري أو الشركات تجاهلها، فتعد الشركات القادرة على التكيف مع حاجات النساء أفضل مكان للعمل في كافة النواحي وأكثر تأثيراً ونجاحاً في أسواق القرن الواحد والعشرين، ولكي تحقق هذه الشركات والمؤسسات أعلى مستوى من التنمية عليها أن تعتمد تكامل القوى بين الرجال والنساء معاً، وأن تضع في حسبانها أن المرأة مساوية للرجل ومختلفة عنه وتعمل على تكامل القوى بينهما لإحداث التنمية والتقدم، حيث أن

---

[١٣٦] مصطفى الفيتوري: رئيس قسم إدارة الأعمال في الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، *دور المرأة الليبية يصطدم بالثقافة الذكورية* طرابلس.
http://www.libyaforum.org/index2.php?option=com_content&task=view&id=530&Itemid=209&pop=1&page=0

[١٣٧] مصطفى التير، مصدر سابق، ص ٥.

لكل منهما قدراته ومواهبه، فلم تعد قضية النوع قضية خاصة بالمرأة بل هي محط اهتمام الدول والشركات التجارية كما وأن بيئة العمل التجارية الحالية التي تتصف بالتنوع تحتاج إلى إدارة وفريق متنوع، فنجد المؤسسات التي تحوي على أكبر نسبة نساء في إداراتها تفوقت في الأداء على الإدارات الأخرى التي تضم نسبة قليلة منهن،[١٣٨] كما وأن النساء يشكلن نصف السوق ولكي نفهم رغبات هذه الشريحة من المستهلكين لابد من اتباع طرق مغايرة في العلاقات مع الزبائن وهنا نجد أن الإدارة النسائية هي الأنجح في هذا المجال.

فالنساء اليوم تمثلن غالبية خريجي الجامعات ونسبتهن تفوق الرجال، وهن أيضاً يشكلن الأغلبية في الحصول على الشهادات العليا (الماجستير والدكتوراه)، كما وأن البنات يتفوقن على الذكور في المواد والموضوعات على المستوى الأكاديمي، فليس من المنطقي تجاهل تمكين النساء من أجل تقاسم القيادة بعد أن أثبتن تفوقهن تعليمياً وانضممن إلى الأعمال في المؤسسات والشركات، فإن تجاهل إمكانيات النساء في وقت نعاني فيه من فقر المواهب يعد خسارة كبرى وتقليل من فرص النجاح، وأيضاً نجد الشركات التي تهمل الإمكانات الكاملة للنساء تسيء تخصيص وتوزيع مواردها البشرية وتضعف إمكانياتها التنافسية،[١٣٩] كما ونجد العديد من البلدان في العالم وخصوصاً المتقدمة منها تعاني من مشكلة شيخوخة السكان ونقص معدل الولادات مما يهدد اقتصادها، فتكون زيادة مشاركة النساء في القوى العاملة هي احدى الحلول الناجحة والواضحة إلا أن الكثير من الثقافات والحكومات تعتبر أن هذا يتعارض وهدف زيادة

---

[١٣٨] أفيفاه وينبرج ـ كوكس، وأليسون ميتلاند، *دور المرأة في الاقتصاد مؤشر لإنطلاق ثورتنا الاقتصادية القادمة*: ترجمة (مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم)، الدار العربية للعلوم، ص ٤٦-٥٢.

[١٣٩] إبراهيم غرايبة، (*دور المرأة في الاقتصاد*)، جريدة الغد، الأردن، تشرين الثاني- ٢٠١٥ http://alghad.com/articles

الولادات، إلا أن هذا الاعتقاد خاطيء فالنمو الاقتصادي والنمو السكاني يسيران في خط متوازي، فيعد تحسين الاقتصاد عن طريق الاستفادة من المواهب والمهارات لدى النساء في العمل مرافقاً لعملية النمو السكاني، فالبلدان التي تتبع سياسة الصداقة للأسرة من عدة نواحي كفرص العمل المتساوية والمساواة في الأجور وإعطاء الإجازات الخاصة بالأمومة (للنساء والرجال)، تتميز بمعدلات ولادات أكبر من غيرها وعدد أكبر من النساء العاملات وتعد من أفضل البلدان أداء من ناحية الوظائف والنمو السكاني، فالمرأة لم تعد تتقبل فكرة التخيير بين العمل والأسرة وإن خيرت في ذلك فبكل تأكيد ستختار العمل على حساب الأسرة،[١٤٠] ولكي تستفيد الدول من الفرص الاقتصادية التي توفرها النساء للبلدان والشركات عليها أن تتبع سياسات تقدمية لتحسين مهارات المرأة والإستفادة منها دون الخسارة على مستوى النمو الاقتصادي والنمو السكاني.

ز. سياسات الدولة الليبية لضمان حق المرأة في العمل والمساواة:

وفقاً للدستور الملكي الصادر سنة (١٩٥٢م) والإعلان الدستوري الصادر سنة (١٩٦٩م) والإعلان الدستوري الصادر لسنة (٢٠١١م)، لقد اتخذت الدولة جملة من التدابير التشريعية والتنفيذية للقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان العمل، وكفلت لها نفس الفرص في الحصول عليه، نذكرها في فقرات كالتالي:

١. جاء في المادة (١١) لدستور المملكة الليبية الصادر لسنة ١٩٥٢م وفي المادة (٤، ٥) من الإعلان الدستوري الصادر سنة ١٩٦٩م وفي المادة (٦) من الإعلان

[١٤٠] أفيفاه وينبرج ـ كوكس، وأليسون ميتلاند، المصدر السابق، ص ٦٠.

الدستوري لسنة ٢٠١١م، أن المواطنون جميعاً سواء أمام القانون، وأن العمل حق وواجب وشرف لكل مواطن.

٢. الحق في التمتع بنفس فرص التوظيف منوط بتوفير مسوغات التعيين التي ينص عليها قانون العمل وقانون الخدمة المدنية واللوائح التنظيمية للاستخدام، ومنها الحد الأدنى للسن واللياقة الصحية، وحسن السيرة والسلوك وفي هذا لا يوجد فرق بين الرجل والمرأة.[١٤١]

٣. تعزيز الوضع القانوني للمرأة بوضع التشريعات القانونية التي تكفل الحق والمساواة في العمل، وتوفر الإجراءات الحمائية لها في القطاع الغير رسمي.

٤. انضمام ليبيا إلى جميع المواثيق والعهود والبروتوكلات الدولية والإقليمية التي تقرر المباديء والسياسات المختلفة لمشاركة المرأة وضمان حقوقها، كما ارتبط ذلك بالعديد من القوانين والقرارات المسيرة للنشاط الإقتصادي،[١٤٢] فلقد جاء في المادة (١، ٢) من قرار اللجنة الشعبية العامة (رئاسة الوزراء) رقم (٢) لسنة ١٩٨٩م بشأن نظام تشغيل المرأة على ((أن العمل واجب على المرأة القادرة عليه تجاه المجتمع، وللمرأة الحق في مزاولة الأعمال والوظائف بمختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، كما ان للمرأة الحق في التمتع بكافة فرص التدريب المهني والوظيفي التي تتطلبها مزاولة هذه الأعمال والوظائف، كما ولها الحق في اختيار الوظيفة التي تتفق مع تخصصها أو رغبتها

---

[١٤١] المادة (١١) من دستور المملكة الليبية لسنة (١٩٥١)، المادة (٤، ٥)من الإعلان الدستوري لسنة (١٩٦٩)، المادة (٦) من الإعلان الدستوري لسنة (٢٠١١).

[١٤٢] أمال سليمان محمود العبيدي، *تطور حركة المرأة الليبية في المجتمع بين التمكين والتفعيل*، دراسة توثيقية، جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا.

كما يمكنها اختيار نظام التشغيل لبعض الوقت أو نظام التشغيل كامل الوقت، وكل هذا تنضمه مواد قانونية منصوص عليها في القرار المذكور.))

لا يوجد تمييز بين المرأة والرجل في الأجر بما في ذلك الاستحقاقات، والحق في المساواة فيما يتعلق بالعمل المتعادل القيمة، والمساواة في المعاملة وتقييم العمل والحق في العلاوات والترقية، فجميعها ينظمها قانون واحد ولوائح واحدة تسري على الجميع دون أي تمييز.[١٤٣]

ح. الحقوق التي كفلها القانون الليبي للمرأة بخصوص العمل:

قدم القانون الليبي للمرأة الليبية عدة ضمانات تكفل لها حقها في العمل من أجل المشاركة الفاعلة في النشاط الاقتصادي ومن هذه التعهدات القانونية :

في حق الحصول على عمل:

تنوعت القوانين والتشريعات التي تضمن حق المرأة الليبية في العمل على قدم المساواة مع الرجل :

فلقد نصت المادة ((١)) من القانون رقم ((٢٠)) لسنة ١٩٩١م الصادر بشأن تعزيز الحرية ((على أن المواطنين ذكوراً وإناثاً في ليبيا أحراراً متساوون في الحقوق ولا يجوز المساس بحقوقهم)).[١٤٤]

---

[١٤٣] فاطمة يوسف وفاء، *التفاوتات بين الجنسين والثقافة في شمال أفريقيا*، تقرير مقدم إلى : المركز الإنمائي دون الإقليمي لشمال أفريقيا، طنجة، المغرب، ٢٠٠٢، ص١٦.

[١٤٤] النصوص القانونية المتعلقة بالقطاع الأمني في ليبيا، مركز لتطوير القطاع الأمني وسيادة القانون *(DCAF)* http://www.security-legislation.ly/ar/node/31472

وأقرت المادة ((١٠)) من القانون (٢٠) المشار إليه أعلاه أن لكل فرد ذكراً كان أو أنثى الحق في اختيار العمل الذي يناسبه بمفرده أو بمشاركة مع الأخرين ودون استغلال لجهود الأخرين مع التأكيد على عدم إلحاق الأذى المعنوي أو المادي بالأخرين.

وجاء في المادة ((٢٨)) من القانون رقم (٢٠) المذكور سابقاً أن للمرأة الحق في العمل وفي الاختيار بعد أن تطرح أمامها الخيارات، وألا تكون مضطرة للعمل في ما لا يتناسب معها أو مع طبيعتها.[١٤٥]

ونصت المادة ((٩١)) من قانون العمل الليبي على ضرورة أن تسري على النساء جميع النصوص المنظمة لتشغيل العمال دون تمييز في العمل الواحد بينهم، وقد أكدت هذه المادة في نصها على عدم جواز تشغيل النساء في الأعمال الخطرة ولساعات أكثر من (٤٨) ساعة في الأسبوع، وأعطت للعاملة المرضعة في الثمانية عشر شهراً التاليين للوضع الحق في فترتين اضافيتين مدة كل منها لا تقل على نصف ساعة لغرض ارضاع طفلها، مع احتساب هذين الفترتين من ساعات العمل الكامل الأجر، وإلزام صاحب العمل الذي يشغل أكثر من خمسين عاملة فأكثر بتجهيز دار لحضانة الأطفال.

ونصت المادة (١) من القانون رقم (٨) لسنة ١٩٨٩م على حق المرأة في تولي وظائف القضاء والنيابة العامة وإدارة القضايا وبنفس الشروط المقررة للرجل.[١٤٦]

كما واعطى القانون (١٠) لسنة ١٩٩٠م المرأة الحق في ممارسة مهنة المحاماة.[١٤٧]

---

[١٤٥] النصوص القانونية المتعلقة بالقطاع الأمني في ليبيا، مركز لتطوير القطاع الأمني وسيادة القانون *(DCAF)* http://www.security-legislation.ly/ar/node/31472

[١٤٦] وزارة العدل.دولة ليبيا http://aladel.gov.ly/home/?p=1257

[١٤٧] المجلس الأعلى للقضاء. دولة ليبيا http://www.sjc.ly

وجاء قرار اللجنة الشعبية العامة (رئاسة الوزراء) رقم (٢٥٨) لسنة (١٩٨٩م) بشأن تأهيل وتدريب المرأة الليبية للعمل في المجالات المختلفة، دعماً للمرأة وتوسيعاً لفرص المشاركة في النشاط الاقتصادي، فلقد نصت المادة الأولى من هذا القرار على أن العمل واجب على المرأة الليبية القادرة على أساس المساواة مع الرجل.

ونصت المادة الثانية من القرار (٢٥٨) المشار إليه (على كل الجهات ان تلتزم بضرورة تشغيل المرأة وإقحامها في كل مجالات العمل المختلفة وعليها قبول العناصر النسائية التي يتم توجيهها من قبل أمانة الخدمة العامة لشغل الوظائف والمهن لتغطية احتياجات تلك الجهات والمؤسسات أو تنفيذاً لإحلال المرأة محل الرجل ومحل العنصر الغير وطني).[١٤٨]

وأقرت المادة (٢٧) من القانون رقم (١٢) لسنة ٢٠١٠م الصادر بشأن علاقات العمل، على (عدم جواز تشغيل من هي أقل من سن الثامنة عشر واستخدامها في أي نوع من أنواع العمل).

وجاء في المادة رقم (٥٤) من القانون رقم (١٢) لسنة ٢٠١٠ الصادر بشأن علاقات العمل، وفي باب تنظيم علاقات الشركة أن (الشركاء ذكوراً وإناثاً متساوون في الحقوق والواجبات مع مراعاة حقوق المرأة الشريكة بحكم خصوصيتها أثناء فترة الحمل والولادة وإجازة الأمومة وغيرها.[١٤٩]

---

[١٤٨] فاطمة يوسف وفاء، *التفاوتات بين الجنسين والثقافة في شمال أفريقيا*، تقرير مقدم إلى : المركز الإنمائي دون الإقليمي لشمال أفريقيا، طنجة، المغرب، ٢٠٠٢، ص١٦.

[١٤٩] قانون رقم (12) لسنة 1378 و.ر ٢٠١٠ مسيحي بإصدار قانون علاقات العمل

هذا إلى جانب العديد من القوانين التي تؤكد على حق المرأة في الحصول على عمل.

الحق في المساواة في الأجر:

أن التشريع الليبي لا يظهر أي فوارق بين الرجال والنساء العاملات في الأجور فلقد نص القانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٩١م الصادر بشأن تعزيز الحرية أن الذكور والإناث متساوون في الحقوق ولا يجوز المساس بحقوقهم، وتضمنت المادة رقم (١١) من القانون سابق الذكر حق المرأة في التمتع بنتاج عملها شأنها في ذلك شأن الرجل، كما وأكدت المادة (٣١) من قانون العمل رقم (٥٨) لسنة ١٩٧٠م بأنه لا يحق لرب العمل أن يشغل عاملاً بأجر أقل من الحد الأدنى للأجر المقرر وفقاً للقانون، ويقر أيضاً عدم التفرقة في الأجور بين النساء والرجال في العمل المتساوي.[١٥٠]

ونص القانون رقم (١٥) لسنة (١٩٨١م) بخصوص المرتبات للعاملين على (تساوي المرتبات للذكور والإناث على الأعمال والمسؤوليات المتكافئة).[١٥١]

وجاءت المادة رقم (١٢) من القانون رقم (١٢) لسنة ٢٠١٠م مؤكدة على عدم التفرقة في المقابل المادي للعمل ذي القيمة المتساوية على أساس الجنس، ونصت المادة (٢٤) من القانون المشار إليه على عدم التمييز بين النساء والرجال في المعاملة والاستخدام.[١٥٢]

---

[١٥٠] النصوص القانونية المتعلقة بالقطاع الأمني في ليبيا. مركز لتطوير القطاع الأمني وسيادة القانون.(CDAF) http://www.security-legislation.ly

[١٥١] وزارة العدل. دولة ليبيا http://aladel.gov.ly/home/?p=1122

[١٥٢] قانون رقم (12) لسنة 1378 و.ر ٢٠١٠ مسيحي بإصدار قانون علاقات العمل.

ط. واقع عمل المرأة في المجتمع الليبي

كان للتعليم دور كبير في خروج المرأة الليبية إلى العمل حيث أن التعليم يساعد المرأة على تحديد نفسها وفرض مكانتها في الحياة وانخراطها في العمل الذي ينمي شخصيتها ويصونها ويشجعها على أخذ كافة حقوقها سواء المدنية أو الدينية، كما وأثر تزايد مستوى التعليم بين النساء في عدة مجالات في حياتهن التقليدية، وكان هذا ملحوظاً في تزايد خروج النساء للأسواق وقيادتهن للسيارات والسفر خارج البلاد دون رفقة[١٥٣] الذكور، وحتى هذه الفئة من النساء التي لا تزال صغيرة جداً وعلى الرغم من عدم وجود التشريعات التي تقف حائل أمامها دون ذلك كما في بعض البلدان، إلا أن المرأة الليبية لا تسافر دون رفقة.[١٥٤]

حاولت المرأة الانخراط في العديد من المجالات إلا أنها وعلى الرغم مما وصلت إليه لا زالت تواجه عقبات تمنعها من الوصول أو الانخراط في العديد من المجالات وحتى وإن وصلت يكون في أغلب الأحيان شكلياً فقط.[١٥٥]

فعلى الرغم من الإنجازات التي تحققت للمرأة على المستوى الرسمي والذي تمثل في سن القوانين المعززة لدور المرأة في ليبيا والتي تسعى إلى تمكين وتفعيل دورها وما تم إنجازه على مستوى التشريع إلا إننا نجد ندرة في مشاركة المرأة وتقلدها للمناصب التشريعية والتنفيذية، وإن تواجدها يقتصر على الشؤون الاجتماعية والتعليم والبحث العلمي، كما وأن المرأة لا تمثل في كثير من المجالات بما يتناسب مع نسبتها إلى عدد السكان أو

---

[١٥٣] أمال سليمان العبيدي، *تطور حركة المرأة في المجتمع الليبي بين التمكين والتفعيل، دراسة توثيقية*، جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا.

[١٥٤] مصطفى عمر التير، مصدر السابق، ص ٣٧.

[١٥٥] ندى صبري عياد، (وضع المرأة الليبية)، جريدة إيلاف، لندن، ١١ مايو ٢٠٠٩م.

مستوى التحاقها في التعليم بكافة مراحله، فمنذ العام ١٩٧٧م حتى العام ٢٠٠٠م تقلدت خمسة سيدات فقط في المؤتمر الشعب العام (المؤتمر الوطني العام) وهي شؤون المرأة أو الشؤون الاجتماعية، أما على مستوى اللجنة الشعبية العامة (رئاسة الوزراء) فقد تقلدت سيدتان فقط لمنصب أمانة التعليم والبحث العلمي، والإعلام والثقافة[١٥٦] خلال عقدين ونصف العقد تقريباً، كما وسجل غياب المرأة عن نشاطات العمل الأهلي ومؤسسات المجتمع المدني، فلقد اتسم تواجد المرأة في العمل النقابي بالمحدودية وإن وجدت لم يكن حضورها في مركز اتخاذ القرار، وعلى الرغم من بروز العديد من النساء في مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية إلا أنها في المجمل غلب عليها الطابع الخيري، حيث اقتصر عمل العديد منها على تقديم المساعدات إلى المهجرين من ديارهم وتقديم الخدمات الطبية، وإقامة حملات خيرية وحفلات ترفيهية لصالح المهجرين خارج مناطقهم، بالإضافة إلى أن مساهمة المرأة في السلطة القضائية في المجال القضائي والنيابة كانت هزيلة إذا ما قورنت بدور الرجل في هذا الجانب.[١٥٧]

وقد نشطت مؤخراً فئة من الناشطات اقتصادياً اتسمت أعمال هذه الفئة بالمحدودية، ويمكن تصنيفها في إطار الأعمال الخدمية البسيطة، ويمكن حصرها في مجالات محدودة أهمها وأقدمها تاريخياً مشاغل التفصيل والخياطة، والمدارس الخاصة واضيفت إليهم مؤخراً إدارة صالات المناسبات الاجتماعية، وإدارة صالات تزيين النساء والبيع في المتاجر والصيدليات والاستيراد والتصدير، وظهرت بعد انتفاضة السابع عشر

---

[١٥٦] أمال سليمان العبيدي، *تطور حركة المرأة في المجتمع الليبي بين التمكين والتفعيل، دراسة توثيقية*، جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا.

[١٥٧] أمال سليمان العبيدي، *تطور حركة المرأة في المجتمع الليبي بين التمكين والتفعيل، دراسة توثيقية*، جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا.

من فبراير إدارة مراكز للتدريب والبحث العلمي وإدارة المكاتب الاستشارية بمختلف التخصصات.

إن النشاط الاقتصادي الحر والخاص للمرأة في المجتمع الليبي يعد محدوداً وضيق وذلك لحداثته وما يتطلبه من حرية للحركة لا تتوفر للمرأة الليبية، وكان التوزيع النسبي للعاملين بين مجالات المهن بحسب النوع كما وردت في أخر تعداد للسكان الذي أُجري في العام ٢٠٠٦م (٩٠,٤٠%) من النساء يعملن بمقابل، كما وجاءت نسبة (٩,٦٠%) منهن يعملن لحسابهن، أي ان النسبة العالية من النساء العاملات كانت في القطاع العام وفي مجالات محددة أهمها التعليم والصحة والإدارة. [١٥٨]

[١٥٨] مصطفى عمر التير، مصدر سابق، ص ٣٧- ٣٨.

الفصـــل الثـالث

منهجيــة البحث

تمثلت مشكلة البحث في العوائق التي تعترض مشاركة المرأة في النشاطات الاقتصادية وتحول دون وصولها إلى الموارد الاقتصادية والأصول المالية التي من شأنها أن تساعدها في الحصول على الفرص وتمكينها الفعلي اقتصادياً، وأعمل في هذا البحث على عرض وتفصيل هذه المعوقات والوصول إلى الحلول والمقترحات لتمكين المرأة طور الدراسة اقتصادياً.

وهنا سنبين البرنامج أو مجموعة القواعد التي أتبعها في إعداد البحث والتي بدورها تحدد لنا السبيل للوصول إلى الحقيقة وتحليلها والوصول إلى الحلول والمقترحات، وسأقوم بعرض نوع البحث المستخدم والمصادر التي يتم جمع البيانات والمعلومات منها والكيفية التي تتم عن طريقها جمع هذه البيانات وكيفية تحليلها[١٥٩]:

ويقسم البحث على المنهجية التالية:

أ. **مدخل البحث ومنهجه**

اعتمد في دراستي هذه "البحث الكيفي" ليمكنني من الحصول على معلومات وبيانات وصفية من أرض الواقع أي من مصادرها وعلى طبيعتها الميدانية من مجموعات محددة التي يتم اختيارها من مجتمع الدراسة، ويتبع الباحث هنا استراتيجية دراسة الحالة وتتمثل في الفحص الدقيق والمعمق للمشاكل والصعوبات التي تحول دون تمكين النساء

[١٥٩] مجلة معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات، *البحث العلمي (تعريفه، هدفه، أهميته)*، واشنطن WWW.SIIONLINE.ORG

من الأنشطة الاقتصادية كافة من وجهة نظرهم بمدينة الجميل غربي العاصمة طرابلس وذلك باستخدام كافة الوسائل المناسبة والمصادر الملائمة لجمع البيانات والمعلومات من مجتمع الدراسة المحددة لنتمكن من الوصول إلى الهدف من الدراسة والمتمثل في الوصول إلى أكمل فهم ممكن للحالة، دون أن ينشغل الباحث هنا بتعميم النتائج على الحالات الأخرى خارج مجتمع البحث، معتمداً في ذلك على نتائج الاستبيانات التي يتم توزيعها على مجتمع البحث، وأقوال المجموعات التي يتم تحديدها ومقابلتها، كما وأحتاج إلى كتب تتعلق بعمل المرأة ودورها في المجتمع، وكذلك الوثائق والتقارير المنشورة للحصول على المعلومات التامة حول الموضوع لكي يتسنى لي فهم المشكلة.[١٦٠]

ب. أدوات البحث

مصادر معلومات هذا البحث هي:

١. **مصادر أولية:** وهي المصادر التي يتم تسجيل معلوماتها مباشرة استناداً إلى الملاحظة أو المقابلة أو التجريب أو الإصغاء أو جمع بياناتها ميدانياً لغرض الخروج بنتائج جديدة وحقائق غير معروفة سابقاً، واعتمد الباحث في جمع معلوماته لهذه الدراسة، على المقابلات وكذلك مجموعة من الأسئلة توزع على المشاركين في البحث في صورة استبيان.

٢. **مصادر ثانوية:** وهي مصادر تعتمد في معلوماتها ومادتها أساساً على المصادر الأولية، إذ أنها تعتمد على معلومات تم تسجيلها سابقاً وفقاً لخطط معينة لتحقيق أهداف علمية معينة، وتشمل الكتب والتقارير والمجلات والإنترنت.

---

[١٦٠] منذر الضامن، *أساسيات البحث العلمي*، ط١، عمان، دار المسيرة للنشر، ١٤٢٧هـ، ص ١٣٥.

ج. أسلوب جمع البيانات

يتخذ الباحث في جمع بيانات بحثه التالي:

١. المقابلة:

هي الطريقة التي اعتمد عليها في جمع المعلومات وهي مجموعة من الاستفسارات والإيضاحات التي تأخذ شكل محادثة أو حوار موجه من الباحث مع شخص أو عدة أشخاص لغاية الحصول على معلومات مبرمجة مسبقاً وذلك لغرض تحقيق أهداف البحث، ويتم الإعداد المسبق للمقابلة والإتصال بالشخص المعني وشرح الهدف من البحث والغاية المرجوة من المقابلة وبعد الحصول على الموافقة يتم تحديد وقت المقابلة، والإتصال بالمشارك قبل الموعد بساعة للتأكد من التزامه بموعد المقابلة، حيث تكون المقابلة غير مباشرة أي أن الباحث لا يلتقي المشتركين وجهاً لوجه بل عن طريق وسيلة من وسائل الإتصالات وتمت هنا المقابلة عبر البريد الالكتروني مستخدماً في ذلك أسلوب المقابلة المفتوحة، يسأل فيها المشارك سلسلة من الأسئلة المعدة وتترك له الحرية التامة في الإجابة على هذه الأسئلة، بينما يكون الباحث محايداً. وقد تم مقابلة كل من الأستاذة سمار عمر، باحثة اجتماعية، بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٢٠م. والأستاذ علي الرحيبي، مستشار قانوني بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٢٤م. والأستاذة خدرجة الورفلي محامية وناشطة حقوقية ورئيسة الفريق الحقوقي بالمنظمة الليبية للتنمية، بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٢٦م.

والأستاذة حنين عمر، أستاذة شريعة وقانون وناشطة حقوقية وذلك بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٢٤م.[١٦١]

٢. الاستبيان

وقع اختيار الباحث على الاستبيان، لكونه يتناسب وطبيعة الدراسة التي تهدف إلى جمع معلومات وبيانات وحقائق غير متوفرة سوى لدى الأفراد المعنيين بموضوع الدراسة، ولا يمكننا الحصول على هذه المعلومات بطرق أخرى، حيث يسعى الباحث من خلالها إلى تحقيق الهدف الذي يريد الوصول إليه من خلال المشكلة التي يطرحها بحثه، وصياغة هذه المشكلة في مجموعة من الأسئلة المتنوعة والمرتبطة ببعضها البعض والمنظمة في ورقة استبانة بشكل يضمن له الهدف المرجو منها، مستخدماً لذلك عدة طرق في كتابة أسئلة الاستبيان، منها المباشر والذي يوجه للحصول على معلومة صحيحة وبشكل مباشر، وأسئلة بصيغة جملة ويطلب رأي المبحوث فيها، والأسئلة العامة التي يطلب من كافة الأفراد تحت الدراسة الإجابة عليها، معتمداً الاستبيان المغلق المفتوح والتي تحتاج بعض أسئلتها إلى إجابات محددة فتكون مغلقة والبعض الآخر تترك فيه الإجابة إلى المبحوثين ويسمى مفتوح،[١٦٢] وتوزع هذه الاستبانات على مجتمع الدراسة مباشرة، والإجابة عليها من قبل المبحوثين في حضور مساعدي الباحث، وقد ضم الاستبيان ((١٤)) سؤالاً، وبعد تصميم الاستبيان وخضوعه إلى عملية التحكيم

[١٦١] ماثيو جيدير، *منهجية البحث*، ترجمة (ملكة أبيض)، تنسيق (د.محمد عبد النبي السيد غانم)، ص ٢٩.

[١٦٢] ذوقان عبيدات وآخرون، البحث العلمي (مفهومه-أدواته-أساليبه)، ط٢، الرياض، المملكة العربية السعودية، دار أسامة، ٢٠٠٢م، ص ١٠٥ – ١٠٩.

من قبل الدكاترة المشرفين، قمنا بتوزيعه على العينة والتي قدرت بـ (٤٠) امرأة وزعت عليهن ((٤٠)) نسخة من الاستبيان، وكان عدد الاستبيانات المسترجعة (٣٢)، تم استبعاد ٢ منهم وذلك لعدم إجابتهن على غالبية الأسئلة.[١٦٣]

د. تحليل البيانات

ويتم هنا تنظيم البيانات نصوص المقابلات والاستبيانات والمواد الأخرى التي تتم من خلالها جمع البيانات لغرض زيادة فهم البيانات المجمعة وترتيبها وتقسيمها إلى وحدات يسهل ترتيبها مرة أخرى بحثاً عن أنماط وأنساق تمكنه من معرفة المهم وتقديم ما وصل إليه الباحث إلى الأخرين، وسأقوم بعرض نوع المنهج المستخدم في تحليل البيانات وكذلك الطريقة المتبعة في التحليل.

١. نوع التحليل

يستخدم الباحث "البحث الأساسي" ويقوم فيه المحلل بتصنيف وترميز البيانات إلى أن يصل إلى المحاور الأساسية أو المعاني الأساسية التي تجيب على أسئلة البحث ويصوغها على أنها نتائج للبحث مستخدماً في ذلك الأسلوب الوصفي.[١٦٤]

---

[١٦٣] ماثيو جيدير، المصدر السابق، ص٣٠.

[١٦٤] د. راشد العبدالكريم، *تحليل البيانات النوعية (الكيفية)*، مركز التميز البحثي في تطوير تعليم العلوم والرياضيات.

٢. منهج التحليل

يعتمد الباحث (الأسلوب الوصفي) في التحليل المرتكز على معلومات كافية ومعمقة ودقيقة حول موضوع الدراسة لكي يصل به إلى نتائج عملية يتم تفسيرها بموضوعية وما ينسجم مع المعطيات الفعلية للموضوع.[١٦٥]

٣. طريقة تحليل البيانات

بعد إتمام جمع البيانات من مصادرها، يبدأ الباحث في تحليلها وإن كانت عملية التحليل قد بدأت مع بداية جمع معلومات البحث إلا ان التحليل الخالص يبدأ مع الإنتهاء من جمع البيانات، وتمر عملية تحليل بيانات الدراسة بعدة مراحل فتبدأ بتنظيم نصوص المقابلات والاستبيانات، وبعد معاينة الاستبيانات التي سيتم تحليلها والتي لم نلغي منها ولا استبيان أي قررنا أن تتم دراستنا على ٣٠ استبيان حددنا لكل استبيان رقم وذلك ليسهل علينا في أي وقت مراجعتها، كما وقبل أن أبدأ في عملية حساب التكرارات قمت بترميز كل إجابة من إجابات الاستبيان برمز خاص به من أجل تسهيل عملية جمع التكرارات، وكررنا نفس هذه الخطوات مع كل أسئلة الاستبيانات وتسمى هذه الخطوة بـ "الترميز"، حيث تم وضع رمز لكل إجابة من إجابات الأسئلة،[١٦٦] ثم بعد الإنتهاء من عملية التصنيف وتسجيل الملاحظات ينتقل الباحث في تحليل بياناته إلى مستوى أعلى من التصنيف، فيقوم بوضع الفئات السابقة التي قام بتصنيفها في "أُسَر" وذلك بضم الفئات التي تدور على محور واحد على شكل انساق وأنماط والمقارنة بينها،

[١٦٥] ماثيو جيدير، مصدر سابق، ص ١٠٠- ١٠١.

[١٦٦] د. راشد العبدالكريم، *تحليل البيانات النوعية (الكيفية)*، مركز التمييز البحثي في تطوير العلوم والرياضيات

ومنه يمكن معرفة تكرارت الإجابات لكل سؤال واستخراج نسبة إجابات العينة على كل سؤال، ومنها يبدأ الباحث في صياغة الأنماط والانساق على شكل نتائج للبحث، ومن هنا يصل الباحث إلى أخر مرحلة من مراحل تحليل البيانات والمتمثلة في التحقق من نتائج بحثه وفيها يعود الباحث إلى الدراسات السابقة وأدبيات موضوع الدراسة ليتأكد من عدم تناقض النتائج التي وصل إليها مع البيانات الأساسية مما قد يجعله يعيد النظر في الافتراضات التي توصل إليها.

UNIVERSITAS ISLAM NEGERI MAULANA MALIK IBRAHIM PUSAT PERPUSTAKAAN

الفصل الرابع:

نتائج البحث وتحليلها ومناقشتها

أ. حال المرأة اقتصادياً في مدينة الجميل.

ب. معوقات تمكين المرأة الاقتصادي في مدينة الجميل.

ج. مقترحات وحلول تمكين المرأة الاقتصادي في مدينة الجميل.

د. مناقشة النتائج بالنظرية.

UNIVERSITAS ISLAM NEGERI MAULANA MALIK IBRAHIM PUSAT PERPUSTAKAAN

أ. حال المرأة اقتصادياً في مدينة الجميل:

لقد حظيَّ عمل المرأة على اهتمام المنظمات العربية والعالمية، فنجد أن منظمة العمل الدولية تضع معايير دولية وإنسانية لحماية وتأمين الظروف الملائمة للعمل، وبدءاً من دورها في حماية حقوق الإنسان والمساواة بين الرجل والمرأة وعدم التمييز بينهما في العمل المناسب، أصدرت الأمم المتحدة المواثيق المتعددة والإعلانات التي توفر الحماية الاجتماعية والاقتصادية للمرأة، كما وركز مؤخراً على دور المرأة في التنمية جنباً إلى جنب مع الرجل،[١٦٧] ومن بينها اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز والتي وقع عليها العديد من الدول العربية ومن بينهم ليبيا التي صادقت عليها في سنة (١٩٨٩م)، ولقد بدأت المشاركة الفعلية للمرأة الليبية في العمل الوظيفي منذ ستينيات القرن الماضي، عندما بدأ التعليم الرسمي الحكومي للمرأة.

إن مفهوم العمل لدى المرأة الليبية قديماً ليس بالمفهوم الوظيفي الحديث، فكانت المرأة الليبية قديماً تتولى أعمال إنتاجية تساهم في زيادة دخل الأسرة وتنمية اقتصادها ولكن مع ظهور النفط والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية خرجت المرأة الليبية للعمل وفق العادات والقيم.

غير أن مشاركة المرأة في سوق العمل محدودة من حيث حجمها وتنوع إسهامها القِطاعي، كما وأن دخول المرأة لسوق العمل كان بطيئاً، حيث أن لسياسات الحكومة السابقة أثر كبير في تمركز غالبية النساء في القطاع الحكومي وتقلص نسبة العاملات لحسابهن والعاملات في القطاع الخاص،[١٦٨] فمنذ أن تولى أمور البلاد حتى ألغى القطاع

---

[١٦٧] مصطفى التير، ملاحظات حول أوضاع الشباب في ليبيا، دراسة، غير مؤرخ، www.moattir.com

[١٦٨] مصطفى التير، مصدر سابق، ص ٣٠ –٣٦.

الخاص، وسيطرت الدولة على جميع مجالات العمل، وهكذا إنخفضت نسبة النساء العاملات لحسابهن في تعددات السكان فيما بعد، وتضخمت خانة العاملات في القطاع العام حتى تجاوز ((٩٨بالمئة)) على مستوى البلاد ككل، من مجموع العاملات حسب تعداد سنة ١٩٨٤م، ولكن بعد ان أدركت سياسة الدولة في ذلك الوقت النتائج السلبية للقرارات التي سارعوا بإتخاذها على الاقتصاد وعلى نشاط الأفراد، تراجعوا عنها، ولكن بطريقة فيها الكثير من الفوضى، ومع ذلك بادرت مجموعة من النساء بفتح مشروعات اقتصادية خاصة، وبذلك ارتفعت نسبة العاملات لحسابهن بعد أن قاربت للصفر في سنة ١٩٨٤م إلى ١٤ بالمئة في تعداد السكاني لسنة ٢٠٠٦م.[١٦٩]

أن لقرارات الحكومة السابقة أثر واضح في نشاط المرأة ودرجة تمكينها في الأعمال على نطاق الدولة بشكل عام وعلى مدينة الجميل بشكل خاص حيث أنها جزءاً لا يتجزأ من الدولة، حيث تمركزت غالبية العاملات في المدينة في القطاع العام وتحديداً في قطاعي التعليم والصحة بنسبة أكبر ونسبة أقل في وظائف مكتبية وبنكية كما أشارت إلى ذلك العينة، وكما جاء في مسح التشغيل والبطالة لسنة ٢٠١٣م الصادر عن وزارة التخطيط ومصلحة الإحصاءات والتعدادات، فإن عدد النساء في قوة العمل في سن العمل ((٢٤٤٠٠)) امرأة، يصل عدد النساء العاملات منهن إلى (١٤٠٠٠) امرأة حيث تشكل عدد النساء اللاتي يعملن بمقابل منهن (١٢٩٥٠) وبنسبة (٩٢,٥٠) في المائة، بينما عدد العاملات لحسابهن الخاص (١٠٥٠) وبنسبة ((٧,٥٠)) في المائة، كما ويوضح لنا الجدول رقم (١) أن التوزيع النسبي للعاملات بين مجالات العمل كما وردت في التعداد المشار إليه سابقاً، وكما كان متوقعاً أن النسبة الأكبر من النساء العاملات

[١٦٩] مصطفى التير، مصدر سابق، ص ٤٤.

تكدست في القطاع العام وفي مجالات محددة أهمها التعليم والصحة والإدارة، كما وأن نسبة النساء في الوظائف العليا على سلم الوظائف جد متواضعة، فمع أن التشريعات التي أزالت الكثير من الحواجز لخروج المرأة من البيت لمزاولة النشاط الاقتصادي، إلا أن المجتمع لا يزال يعارض ترأس المرأة في العمل كما أن المرأة نفسها تفضل رئاسة الرجل.

الجدول رقم (**١**) يبين التوزيع النسبي للمشتغلات بحسب أقسام المهن كما جاء في أخر مسح للتشغيل والبطالة لسنة ٢٠١٣م لوزارة التخطيط بمصلحة الإحصاء والتعداد.[١٧٠]

أقسام المهن	النسبة
موظفات قياديات	٠،١٧
مشتغلات بالمهن العلمية والفنية	٦٧،٤٤
الفنيون ومن في حكمهم	٧،٩٠
الموظفون والكتبة	١٤،٠٥
العاملون بالخدمات في البيع والشراء	١،٠١
العاملات في الزراعة	٤،٧٦
العاملات في الآلآت والمعدات	٠،٢٢
الحرفيات	٠،٢٨
أصحاب المهن البسيطة	٣،٢١

[١٧٠] وزارة التخطيط بمنطقة الزاوية والجبل الغربي، مصلحة الإحصاء والتعدادات، فرع الجميل، ٢٠١٣م.

العاملات غير المصنفات	١,٠٦
المجموع	١٠٠،٠

وفي ظل ازدحام الوظائف الحكومية، على الدولة تشجيع القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار مما يساهم في خلق فرص عمل جديدة والتي تساهم في إدماج النساء في العمل والتقليل من البطالة حيث تشكل نسبتها ٤٢،٦٢% من عدد الإناث في قوى العمل، وبعدد ((١٠٤٠٠)) من إجمالي عدد الإناث في قوى العمل المقدرة بحوالي (٢٤٤٠٠).[١٧١]

ب. المعوقات التي تعترض تمكين المرأة الاقتصادي بمدينة الجميل.

تعترض المرأة في مدينة الجميل- ليبيا عدة معوقات تقلل من نسبة مشاركتها في الحياة الاقتصادية وتعيق تمكينها.

أن **نظرة المجتمع التقليدية** لأهمية عمل المرأة خارج المنزل قد تجعلها تتردد في المشاركة الاقتصادية كما أشارت إلى ذلك ((٦٦,٦٦ في المائة)) من العينة.

[١٧١] وزارة التخطيط بمنطقة الزاوية والجبل الغربي، مصلحة الإحصاء والتعداد، فرع الجميل، ٢٠١٣م.

حيث لا يزال هناك الفكر السائد على الموروثات الاجتماعية القديمة والقائم على التقسيم التقليدي للأدوار بين المرأة والرجل، الأمر الذي يعني أن قضية العمل بالنسبة للمرأة هي ليست على نفس درجة أهمية العمل للرجل.

أن القيم التقليدية المتوارثة لم تستطع استيعاب المجالات الجديدة لعمل المرأة، مع أن المرأة قديماً أيضاً كانت تعمل فعلياً في الحصاد والزرع وبناء البيوت البسيطة بالأخشاب وجريد النخل، ولكنها أورثت للأجيال الجديدة أن مجالات العمل الجديدة خطر على القيم التقليدية التي يعتبرونها أصيلة، وأن عمل المرأة الذي تتحصل فيه على مال بيدها ممكن أن يخرب الأسرة، فالمجتمع يخاف من الإستقلالية المادية للمرأة وفي هذا السياق يقول:

" الأستاذ علي الرحيبي"، مستشار قانوني،[١٧٢] من المعروف عن القيم التقليديه أنها تلك القيم الموروثه من زمن ماضي، ومن طبيعة القيم أنها تتسم بإستمرارية فى التأثير على سلوك الناس وعاداتهم حتى بعد مرور زمن عن تاريخ نشأتها.

ووفقاً لهذا الفهم فأنه من البديهي أن يكون للقيم التقليدية تأثيراً على مشاركة المرأة كماً ونوعاً لأنها نتاج بيئية وبنية اجتماعيه قديمة حددت للمرأه دوراً محدوداً وفى إطار معين لايتجاوز حدود الأعمال البيتيه أو بعض الأنشطه المحدودة فى إطار العمل الأسري والمرتبط بشؤون البيت وبعض الأعمال المساعدة الزراعية ..الخ وهى عادة أعمال لا تمارسها المرأه بإستقلالية وإنما فى إطار المهام الأسرية، وليس من شك فى أن القيم

[١٧٢] علي الرحيبي، مستشار قانوني، مقابلة، ٢٠١٥/١٢/٢٤م.

الناتجه عن هذه البيئة ستكون قاصرة على إستيعاب الحركة الاقتصاديه الحرة للمرأه وستشكل عائقا أمامها.

وقد أكدت العينة من خلال إجابتهن على ثمانية تساؤلات طرحناها رغبة منا في التقرب والتعرف أكثر على الواقع الذي تعيش فيه النساء في المدينة حيث قدمنا أربع خيارات للإجابة لكل سؤال متمثلة في "نعم ، لا ، ربما ، ملاحظاتك" حيث تركنا الخيار الأخير حسب رغبة المشتركة في العينة، وبعد قيامنا بجمع التكرارات توصلنا إلى أن أكبر عدد من التكرارات وفي كل الأسئلة الثمانية، انحصر في الخيارين "نعم ، لا" أما "ربما" فكانت عدد تكراراتها قليلة ولم تكن هناك أي ملاحظات، وبعد ذلك إعتمدنا الخيار الذي حظى بأكبر عدد ممكن من التكرارات على أنه الرأي الأقرب إلى الواقع وبعد حساب النسب توصلنا إلى النتيجة الموضحة بالجدول (٢):

الجدول رقم (٢) يبين إجابات العينة عن رؤية المجتمع للمرأة :

التساؤلات	نعم		لا		ربما	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
هل المجتمع يعتبر أن الرجل قادر على القيام بأعمال ليس للمرأة القدرة على القيام بها؟	٢٢	٧٣،٣٣	٥	٢٠	٢	٦،٦٦
هل المجتمع يفضل عمل الذكور على الإناث؟	٢٠	٦٦،٦٦	٨	١٠	٧	٢٣،٣٣
هل ترين أن المجتمع يشجع مشاركة المرأة الاقتصادية؟	٩	٣٠	٢٠	٦٦،٦٦	١	٣،٣٣

هل المجتمع مع أن يكون للمرأة ملكية وأموال خاصة ويمنحها حرية التصرف فيها؟	٥	١٦،٦٦	٢١	٧٠	٤	٣،٣٣
هل فرص العمل متاحة للرجال أكثر من النساء؟	٢٤	٨٠	٦	٢٠	٠	٠
هل تملكين الثقة بقدراتك وكفاءتك وترينها كافية للمشاركة الاقتصادية؟	١٠	١٠	٢٠	٦٦،٦٦	٠	٠
هل يتطابق تفكير أسرتك مع تفكير البيئة المحيطة؟	١٩	٦٣،٦٦	٧	٢٣،٣٣	٤	١٣،٣٣

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الإستبيان

فمن النتائج الظاهرة في الشكل أعلاه تبين لنا أن ٧٣،٣٣ في المئة ترى أن المجتمع يعتبر أن الرجل قادر على القيام بأعمال ليس بإمكان المرأة القيام بها، و ٦٦،٦٦ في المئة ترى بأن المجتمع يفضل عمل الذكور عن الإناث، وذكرت ٦٦،٦٦ في المائة بأن المجتمع لا يشجع المشاركة الاقتصادية للمرأة، وأشارت ٧٦،٦٦ في المئة أن المجتمع لايحبذ وجود ملكية خاصة للمرأة وصرحت ٨٠ في المئة بأن فرص العمل متاحة للرجال أكثر من النساء، زد على ذلك حوالي ٦٣،٦٦ في المئة لايملكن الثقة بقدراتهن وكفاءتهن ويعتقدن بأنها غير كافية، كما أشارت ٦٣،٣٣ في المئة بأن تفكير عائلاتهن يتطابق وتفكير البيئة المحيطة.

فمن خلال هذه النسب السلبية يتضح لنا أن هناك نوع من السيطرة الذكورية وأن النظرة التقليدية للمرأة والمبنية على موروثات اجتماعية ثقافية متوراثة لا تزال قائمة.

"شكل (١)" يوضح التوزيع التكراري لإجابات العينة عن رؤية المجتمع للمرأة:

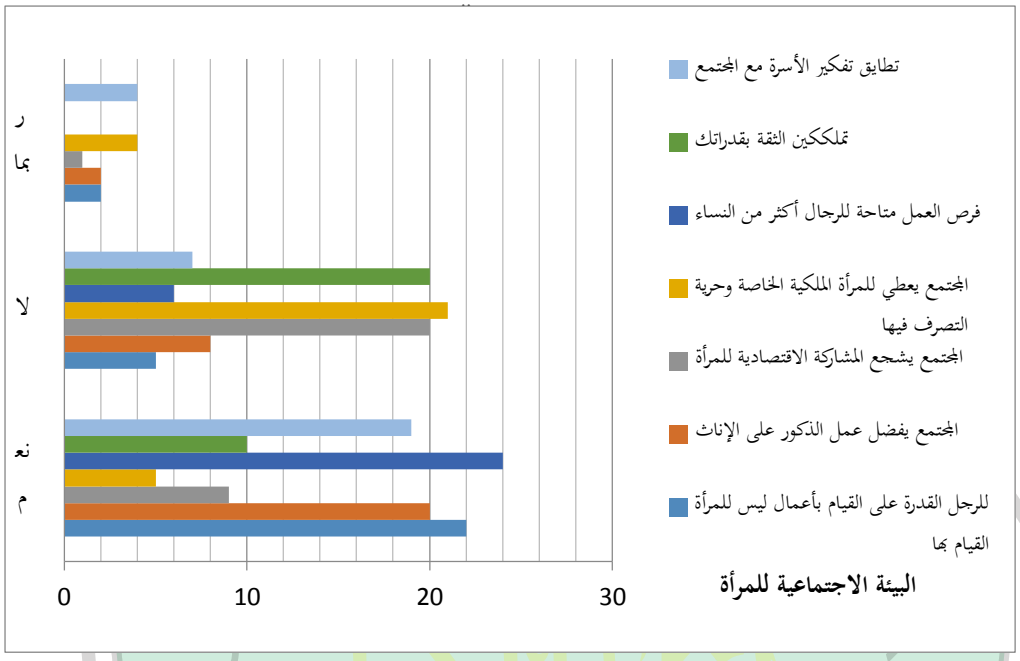

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الإستبيان

وفي هذا الإطار تقول الباحثة الاجتماعية "سمار عمر"،[١٧٣] عن دور الإعلام في ترسيخ صورة المرأة المغلوطة، فوسائل الإعلام اليوم بكافة أشكالها المسموعة منها والمرئية وحتى المقرؤة وسواء كانت على المستوى المحلي أو على نطاق أوسع، تعمل في إتجاه يعاكس تمكين المرأة الاقتصادي، حيث يمثل لنا الإعلام المرأة على أنها لا يمكن لها العمل إلا في مهن تعتبر امتداد لدورها الأسري، ولابد أن تبدع فيه حتى تلقى الإحترام من قبل أسرتها فقط، فمثلا الإعلام يظهر أن المرأة المتميزة هي التي تنجح في اختيار سائل غسل الأواني الجيد، وليست هي صاحبة الفكرة الخلاقة، وذلك يعني بأن الإعلام يظهر المرأة على أنها لاتستطيع أن تشغل وظائف أخرى عدا الوظائف التقليدية التي نوطت بها على مر الزمن، بل أن التقدم الذي طرأ عليها كان نتيجة لما أنجز من قبل العلماء "مثل

[١٧٣] سمار عمر، باحثة اجتماعية، مقابلة، ٢٠١٥/١٢/٢٠م.

الأجهزة الكهربائية، والمساحيق الكيماوية" والذين غالباً ما يمثلون بالرجال، وبهذا المرأة لا تستطيع أن تتميز بمهنة ذات فائدة في المجتمع وتساهم في تقدمه، وتكون مساهمتها متطورة ومتغيرة وفقاً لما يحتاجه عالم المعرفة ومن تكنولوجيا وتخصصات مهنية دقيقة ومهارات عالية.

ومن ناحية أخرى قد يهول الإعلام صورة المرأة حيث يظهرها على أنها إنسان ذا طاقات كبيرة ومتعددة المهارات وقادراً على فعل المستحيل، من خلال تمثيلها في الدعايات على أنها صاحبة المنزل النظيف الكبير المساحة، والمائدة الممتلئه بكافة أشكال الطعام مع تمتعها بالصحة الكاملة متناسين أضرار عمل المرأة في المنزل وأثاره عليها من فقر وإرهاق وفقدان المهارات المكتسبة، وذلك لإنشغالها بأعمال ليست لها أي علاقة بعملها اليومي، بالإضافة إلى الخسائر الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن هذه الأضرار .

كما أنه لا يوجد في الإعلام تمثيل للرجل داخل المنزل، بل يُقدم على أنه أحد المسؤولين من قبل المرأة، فتأتي صورة أفراد العائلة ملتفين على المائدة الأطفال والأب بينما الأم هي من تقوم بتقديم الطعام وخدمتهم، وهي ممتنه على فعل ذلك، مما يقلل من دوره المفروض في الأسرة من تنشئة الأطفال على أسس التعاون بين كلا الجنسين داخل المنزل وخارجه، بل ويتعمد الإعلام تجاهل دور المرأة العاملة في المجتمع وهو بهذه الحالة لايمثل همومها ومشاكلها، فبالتالي لايحوي الإعلام على أي دور لتمكين المرأة اقتصاديا، والذي يتمثل في الاعتراف بما تملكه المرأة من قدرات ومهارات بشكل واقعي، ورفع مستوى ثقتها بنفسها لكونها أحد الأطراف المساهمة في عملية التنمية، فهو يبين لنا أن المرأة

تكسب ثقتها بنفسها من خلال رضا أفراد الأسرة على مستوى الخدمات التي تقدمها لهم، والذي في الممكن أن يصل إلى درجة المستحيل ويأخذ كل جهد ووقت المرأة.[١٧٤]

وتجدر بنا الإشارة إلى أنه على الرغم من قبول الأهل والزوج والمجتمع في كثير من الأحيان بعمل المرأة إلا أنه لا يمكن إغفال الواقع العملي، بمعنى أن الأعباء والمسؤوليات الاجتماعية التي تتحملها المرأة هي التي تكبلها وتجعلها تتردد في الإقبال على العمل من ناحية، وتقلل من فرصها للحصول على عمل خاصة في القطاع الخاص من ناحية أخرى، أي أن التغيير الاجتماعي الذي طرأ على هذه القضية هو تغيير غير كافي من ناحية ولم يصاحبه تغيرات مؤسسية تسهل أو تيسر عمل المرأة من ناحية أخرى.[١٧٥]

فقد أجمعت (٣٣,٣٣) من المشتركات على أن الظروف العائلية والأعباء والمسؤوليات الاجتماعية التي تتحملها المرأة تعد أكبر عائقا أمام عملها، وتجعلها تتردد في الإقبال عليه. لفتت "السيدة سمار عمر" إلى الإجهاد الجسدي والنفسي الذي تتعرض له المرأة العاملة وغيرها والذي قد يكون سبباً في إنقطاعها أو صرف نظرها عن العمل، لا يتعلق بطبيعة التكوين البيولوجي للمرأة بل لتحميلها مسؤوليات عديدة تفوق القدرات البشرية وهي الأعمال المنزلية من تنظيف ورعاية أطفال وتحضير الطعام وأعمال منزلية أخرى، بالإضافة إلى عمل المرأة أحياناً في أعمال منخفضة الإنتاجية والأجر أو بدون أجر مثل الزراعة، في حين يمنع عنها اكتساب المهارات بمهنة معينة مما يمنعها من تقديم ماهو أفضل في مهنتها وتشتيت طاقتها في وظائف متنوعة، أي أن إرتفاع المسؤوليات مقابل عدم تحسن في الوضع الاقتصادي للمرأة الذي يسمح لها بتحمل تكاليف الرعاية

---

[١٧٤] سمار عمر، باحثة اجتماعية، مقابلة، ٢٠١٥/١٢/٢٠م.

[١٧٥] هالة صقر وعبدالله شحاته، *البرنامج البحثي حول (المرأة والعمل)*، أوراق وسياسات، مركز البحوث الاجتماعية، الجامعة الأمريكية بالقاهرة، القاهرة، جمهورية مصر، ٢٠٠٩م.

الصحية اللازمة للمحافظة على قابليتها على العمل بكفاءة بالمهنة المتخصصة بها والتطور فيها.[١٧٦]

ويؤسس هذا " الموروث الاجتماعي" الثقافي والقائم على التقسيم التقليدي للأدوار بين المرأة والرجل إلى أكبر المشاكل في المجتمع وهي التمييز النوعي بين الرجل والمرأة، حيث يأتي التمييز سواءً في تقسيم الوظائف بشكل أو بأخر، الأمر الذي يقلل من الحافز أمام المرأة للمشاركة.

إذ يمكننا القول بأن أحد أهم العوائق التي تواجه المرأة في مدينة الجميل من قبل الأسرة والمجتمع هي نظرة الأسرة و المجتمع التقليدية لعمل المرأة الناتجة من الثقافة السائدة بعدم أهمية عمل المرأة مقارنة بعمل الرجل، وعدم تقدير عملها، وتحملها مسؤوليات وأعباء تنهك طاقاتها وتقلل من إنتاجيتها.

ترى العينة بأن **للمفاهيم الدينية التقليدية** المحافظة أثر كبير في إعاقة النشاط الاقتصادي المستقل للمرأة وذلك بتوظيف الدين لوضع قيود على المرأة تجعل من ممارستها لمهنتها غاية في الصعوبة بدءاً من منع الإختلاط بين الجنسين، وفرض لباس معين على المرأة والتضييق في فرض زي معين قد يؤدي بالنهاية إلى عزل المرأة عن المجتمع ومكوثها في بيتها واستهجان التيارات التقليدية المحافظة لبعض الأعمال التي تقوم بها المرأة على أنها تقتصر على الذكور فقط.

ذكر السيد "علي الرحيبي" أنه من المعروف تاريخياً أن الدين لم يكن يوماً معزولاً عن الصراعات الاجتماعيه بل لعله كان دوما السلاح الأبرز فى ترسيخ أوضاع اجتماعيه

[١٧٦] سمار عمر، باحثة اجتماعية، مقابلة، ٢٠١٥/١٢/٢٠م.

وتبريرها سواء من الناحية السياسية أو الاجتماعيه والاقتصاديه ...ولا يخفى أن القوى التقليدية المحافظه قد عملت على تنميط المرأه فى سياقات تجعلها على هامش الفعاليه الاجتماعيه، وبالرغم من أن تعاليم الدين الإسلامى قد منحت المرأه حقا مبينا فى أن تكون لها ذمتها الماليه المستقله وأهليتها للتواجد فى ميدان النشاط الاقتصادى باستقلال وإبرام التصرفات الماليه وحقوق التملك،[١٧٧] إلا أن الفئات المحافظه سعت لإلغاء هذه الحقوق المكفولة شرعاً ودينياً عبر افراغها من محتواها وتقييدها بمفاهيم واجتهادات تتصل بشخصية المرأه ملبساً وسلوكاً بحيث يصبح صوتها مثلاً عوره، وهذه القيود تسلب من المرأه أغلب فعالياتها بحيث تتحول الى كائن معاق لايستطيع العمل ولا القيام بأي أنشطه إلا إذا سمح بها الفقهاء، وليس الدين.[١٧٨]

وأجابت العينة عن سؤالنا عن أهم **المعوقات الشخصية** للنساء التي تحول دون مشاركتهن مشاركة كاملة في الاقتصاد، حيث إرتئت العينة بأن هذه الأسباب ترتبط بشكل أساسي بالسمات الشخصية للمرأة، فترى نسبة ٥٣,٣٣ " من العينة أن عدم إمتلاكهن للمهارات الكافية نتيجة لنقص برامج التدريب، وعدم توفر المعلومات وسيطرة المصالح عليها، حيث أن الأغلب يفضل حيازة هذه الفرص لأقاربه ومعارفه، أو إقامتها في أماكن بعيدة عن مكان إقامة النساء بالشكل الذي يحول دون الوصول إليها.

إن المرأة عندما تريد تحقيق هدف معين ومحدد تكتسب وتسهم في خلق الشخصية الأنثوية القادرة على الإنجاز والعطاء بصورة مذهلة، حيث أن المرأة لا تختلف عن الرجل في الشخصية القوية في حال توفر لها التدريب الشخصي والمهني المناسب، لذا

---

[١٧٧] علي الرحيبي، مستشار قانوني، مقابلة، ٢٠١٥/١٢/٢٤م.

[١٧٨] علي الرحيبي، علي الرحيبي، مقابلة، ٢٠١٥/١٢/٢٤م.

فإن التدريب من أجل شخصية إيجابية وقادرة تمتلك المهارات الكافية للتغيير، هي من أهم التحديات التي تواجه مجتمعنا في تمكين المرأة.[١٧٩]

كما أشارت" 43,33 " في المائة إلى أن بعض النساء أصبحن غير راغبات في العمل، كما وصرحت السيدة "سمار عمر"، أن نسبة كبيرة من المتخرجات الجدد لا يضعن من ضمن أولوياتهن العمل، وإنما نوع من تحسين الوضع الاجتماعي لتحسين فرص الزواج وبمستوى اجتماعي أفضل، والسبب الذي أدى لهذه النظرة لدى الشابات هو نمط التفكير في المجتمع والمناهج التي ترسخ الدور التقليدي للمرأة، وحصر دور المرأة كأم وزوجة، وأن لا دور لها في عمل خارج إمتداد دورها الأسري،[١٨٠] كما وأن تجربة أمهاتهن والنساء المحيطات بهن في المجتمع لم تكن مشجعة، حيث أن تلك النساء لم تحقق أي نجاح مهني أو مكتسبات مادية، بل زادت أعبائهن بين العمل والأعباء الأسرية ولم تحقق شيئاً على أرض الواقع.[١٨١]

كما وأن قناعة المرأة بصحة بعض المفاهيم المنتشرة في المجتمع، كشعورها بأن مكانها الصحيح هو المنزل وأن وجودها للأعمال يعرضها للكثير من المشاكل والضغوط التي يمكنها أن تتخلص منها بتركيزها على العمل داخل البيت والإستغناء عن العمل خارجه، هو نتيجة طبيعية لنظرة الدونية لعمل المرأة من قبل الأسرة والمجتمع، فالتشتت والتوتر اللذان تقع فيهما المرأة نتيجة هذا التفكير يتسببان في عدة عواقب من أبرزها الفشل في خلق التوازن بين إدارة العمل والمنزل كما يؤدي هذا الفشل إلى عدم قدرتها في

---

[١٧٩] لولوة المطلق: زميلة المعهد البريطاني لتنمية الموارد البشرية، (*أسباب شخصية وأخرى مؤسساتية تعوق تقدم المرأة ونجاحها في عملها*)، مجلة الاقتصادية، المملكة العربية السعودية، العدد٥٠٠٣، يونيو/٢٠٠٧م.

[١٨٠] سمار عمر، باحثة اجتماعية، مقابلة، ٢٠١٥/١٢/٢٠م.

[١٨١] سمار عمر، باحثة اجتماعية، مقابلة، ٢٠١٥/١٢/٢٠م.

إتخاذ القرارات الصائبة والسليمة بسبب إنعدام التوازن لديها، حيث أن التوازن في إتخاذ القرارات فن من فنون الإدارة والقيادة الذي لاتجيده الكثيرات من العاملات اللاتي يسيطر عليهن هذا الشعور.[١٨٢]

وذكرت "١٦،٦٦" في المائة من العينة أن لعدد الأولاد الكبير نسبياً في الأسرة دور في إبعادهن عن المشاركة في سوق العمل. كما وأشارت " ٦,٦٦" من العينة أن تعذر الوصول لمكان العمل هو العائق الأول أمامهن، فعدم توفر المواصلات في مدينة يعتمد ساكنيها على مركوبهم الخاص ولا تتوفر فيها مواصلات الركوبة العامة وبنية تحتية جيدة كما ويُحظر المجتمع قيادة السيارة على المرأة، تجعلهم يترددون كثيراً في الإقبال على المشاركة في سوق العمل.

وقد أكدت العينة من خلال إجابتهن على أربعة تساؤلات طرحناها رغبة منا في التعرف على **البيئة الاستثمارية للمرأة** في المدينة حيث قدمنا أربع خيارات للإجابة لكل سؤال متمثلة في "نعم ، لا ، ربما ، ملاحظاتك" حيث تركنا الخيار الأخير حسب رغبة المشتركة، وبعد قيامنا بجمع التكرارات توصلنا إلى أن أكبر عدد من التكرارات وفي كل الأسئلة الأربعة، انحصر في الخيارين "نعم ، لا" أما "ربما" فكانت عدد تكراراتها قليلة ولم تكن هناك أي ملاحظات، وبعد ذلك اعتمدنا الخيار الذي حظى بأكبر عدد ممكن من التكرارات على أنه الرأي الأقرب إلى الصواب وبعد حساب النسب توصلنا إلى النتيجة الموضحة بالجدول:

---

[١٨٢] لولوة المطلق: زميلة المعهد البريطاني لتنمية الموارد البشرية، (*أسباب شخصية وأخرى مؤسساتية تعوق تقدم المرأة ونجاحها في عملها*)، مجلة الاقتصادية، المملكة العربية السعودية، العدد٥٠٠٣، يونيو/٢٠٠٧م.

الجدول رقم (٣) يبين إجابات العينة ورؤيتهم للبيئة الاستثمارية للمرأة:

التساؤلات	نعم		لا		ربما	
	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
هل حصولك على القرض يحتاج إلى إجراءات طويلة ومعقدة؟	٠	٠	٣٠	١٠٠	٠	٠
هل القروض الاستثمارية للمرأة تتطلب ضمانات كثيرة؟	٥	١٦،٦٦	٢٥	٨٣،٣٣	٠	٠
هل تعيق الإجراءات والشروط الحكومية والقانونية المتبعة المشاركة الفعالة للمرأة؟	٢٩	٩٦،٦٦	١	٣،٣٣	٠	٠
هل يوجد حظر لبعض الأعمال الاستثمارية المتاحة للمرأة؟	٢٨	٩٣،٣٣	٢	٦،٦٦	٠	٠

حيث يبين الجدول رقم (٣) أن الحصول على القرض لا يحتاج إلى إجراءات طويلة ومعقدة كما صرحت بذلك نسبة ١٠٠ في المائة من العينة، وإن القروض الاستثمارية لا تحتاج إلى ضمانات كثيرة كما أشارت نسبة ٨٣،٣٣ في المائة من العينة، وترى ٩٣،٣٣ في المائة من عينة البحث أن المجتمع يحظر مزاولة المرأة للعديد من الأعمال الاستثمارية، وذكرت نسبة ٩٦,٦٦ في المائة منهن بأن الإجراءات الحكومية طويلة ومكلفة.

الشكل (٢) التالي يبين التوزيع التكراري لرؤية نساء العينة للبيئة الاستثمارية للمرأة بالمدينة:

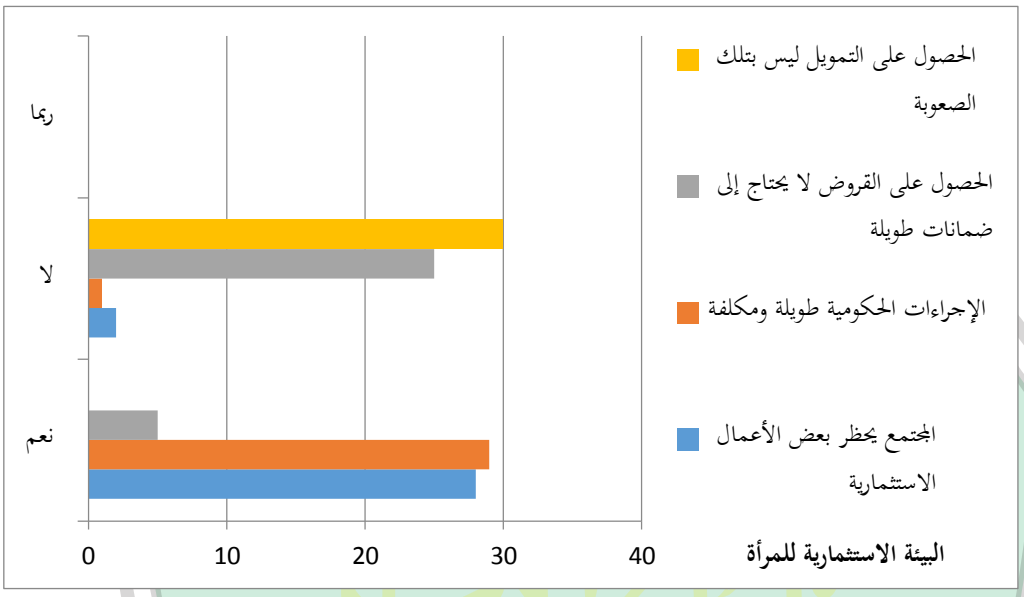

مما يعني بأن اختيار المرأة لنوع وطبيعة العمل مبني على قيوداً اجتماعية، وأن المجالات الاستثمارية المتاحة للمرأة محدودة، بالإضافة إلى أنهن يلاقين صعوبات في إنهاء الإجراءات الإدارية الحكومية الخاصة بالمشاريع، وذلك لطول وكثرة الوثائق التي تحتاج إلى وقت وجهد وللمضايقات التي قد تتعرض لها النساء داخل هذه الإدارات، مما يبين لنا ان البيئة الاستثمارية للمرأة في المدينة غير مشجعة للعمل والاستثمار، وتمارس عدة ضغوطات على المرأة بحيث تؤثر على إختيارات المرأة الاستثمارية، بينما لا تشكل إجراءات الحصول على القرض والضمانات التي تحتاجها المرأة للحصول عليه أي عائق أمام المرأة، أي أن الحصول على تمويل المشاريع عملية ليست بتلك الصعوبة ولا تقف أمام إنشاء المشروع.

وذكرت العينة في إجابتهن على أهم الصعوبات التي تواجه المرأة المستثمرة دون الرجل في المدينة، بأن نقص الخبرة في مجال النشاط وأمور تسيير المشاريع أو غيابها كلياً وهذا خلال فترة حياة المشروع أي من كونه فكرة إلى غاية تجسيده واقعياً وحتى تطوره وتوسيعه يعد عائقاً كبيراً في ظل العمل في بيئة غير مستقرة تصادف فيها المرأة المستثمرة العديد من الفرص والعديد من التهديدات فإن لم تمتلك الخبرة الكافية فسيكون من الصعب عليها إختيار القرار المناسب في الوقت المناسب فتتعرض للتهديد أو قد تضيع منها فرصة كما أشارت إلى ذلك ٩٦,٦٦ في المائة منهن.

فنتيجة لاشتغال المرأة في أعمال لا تتعلق بالتجارة والأعمال وغير مدرة للدخل في معظم حياتها، بسبب نقص الوقت لدى المرأة كونها تتحمل مسؤوليات أسرية كبيرة جداً، يؤدي إلى إفتقارها للخبرة في هذا المجال، ومما يزيد من تكاليف المشروع نتيجة التخطيط المالي الرديء،[١٨٣] من خلال عدم تفرقة النساء في الغالب بين مصروفات الجيب الشخصي ودخل المشروع، وكذلك سوء تقدير ثمن السلعة أو الخدمة والإهمال في توزيع رأس المال والإقتراض بغير سياسة مواعيد الدفع، ومن ثم تعقيد امكانية توسعه.[١٨٤]

وبما أن **القوانين والتشريعات** تعد من الوسائل الرئيسة التي تلعب دوراً في ارساء دعائم التنمية بشتى أشكالها ومجالاتها، وحجر الأساس في تمكين المرأة الاقتصادي فتحقيق التنمية الشاملة لا يمكن أن ينجح دون شراكة حقيقية للمرأة في مجتمعاتنا التي لا تزال تنظر لها نظرة مخلوق ضعيف وناقص.

---

[١٨٣] نبيل جعفر عبدالرضا ومروة عبدالرحيم، *عوائق التمكين الاقتصادي للمرأة في العراق*، تقرير مقدم لـ : مركز مساواة المرأة، العراق ٢٠١٥/٤/٩.

[١٨٤] نورة العطوري، (*فشل المشروعات النسائية الصغيرة*)، جريدة الرياض، المملكة العربية السعودية، العدد ١٩٦٢٣، ١١ يونيو ٢٠١٣م.

فلقد أجمعت العينة بعدم وجود لأي نص قانوني يحول دون تمكينهن ومشاركتهن الاقتصادية.

فتعددت التشريعات التي تضمن للمرأة حقها في العمل وفي مزاولة كافة الأنشطة الاقتصادية وعلى قدم المساواة مع الرجل، فجاء في المادة (٢٠) لسنة ١٩٩١م أن المواطنين ذكوراً وإناث متساوون في الحقوق، وأن لكل مواطن ذكراً أو أنثى حرية اختيار العمل، وخصت المادة (٢٨) من القانون المشار إليه أن للمرأة الحق في العمل الذي يناسبها، وأن من حقها التمتع بنتاج عملها.[١٨٥]

ونص القانون رقم (٨) لسنة (١٩٨٩) على حق المرأة في تولي القضاء والنيابة العامة وإدارة القضايا، وأعطى القانون رقم (١٠) لسنة (١٩٩٠م) حق المرأة في مهنة المحاماة وفي نفس الشروط المقرة للرجل.

ونصت المادة (٣١) من قانون العمل رقم (٥٨) لسنة ١٩٧٠م على عدم التفرقة بين الرجال والنساء في الاجر إذا تساوت ظروف وطبيعة العمل، وأكد القانون رقم (١) لسنة (١٩٨١م) على تساوي المرتبات بين الذكور في حالة الأعمال والمسؤوليات المتساوية، واستحقاق الزيادة السنوية طبقاً لمستوى الأداء والإنتاج.[١٨٦]

كما وأعطى قانون العمل للعاملة التي ترضع طفلها خلال الثمانية عشر شهراً التالية للوضع الحق في فترتين إضافيتين يومياً لهذا الغرض، لا تقل مدة كل منهما نصف

---

[١٨٥] وزارة العدل – دولة ليبيا http://aladel.gov.ly/home/?p=1243

[١٨٦] وزارة العدل – دولة ليبيا http://aladel.gov.ly/home/?p=1243

ساعة مع احتساب هاتين الفترتين من ساعات العمل كامل الأجر، وإلزام جهات العمل التي تستخدم خمسين عاملة فأكثر بتوفير (دار للحضانة).

ولم يفرق القانون الليبي في شأن مزاولة الأنشطة الاقتصادية بين الرجل والمرأة، بل لكل منهما الحق في ممارسة نشاطه وفقاً للتشريعات المنظمة له، وبما لا يخالف القانون. وأن للمرأة في القانون الليبي الحق في التمتع بذمة مالية مستقلة ولها حرية التصرف فيها بكافة أنواع التصرف القانونية، كما أعطى القانون الليبي للمرأة حرية الحركة والتنقل بإعتبارها شخصية مستقلة.

إلا أنه يجدر بنا الإشارة إلى وجود هوة واسعة بين التشريع والتطبيق، فالوصول إلى درجة الكمال يحتم علينا أن نطبق ما هو مكتوب على أرض الواقع وهذا ما لم يتحقق حتى الأن، فأقلها لو طبق ما ورد في التشريعات فعلاً على أرض الواقع لكان كفيلاً بإحداث تغيرات معقولة.

ولفت الأستاذ على الرحيبي،[١٨٧] إلى أن القوانين المتعلقة بالمرأة والأنشطة الاقتصادية الصادرة فيما سبق، فأنها تمنح المرأه حرية وحقوقاً كاملة فى ممارسة فعالياتها الاقتصادية لأي عمل تختاره. لكن بقى هناك مسافة ما بين النص القانونى والتقاليد والأعراف السائده.

فبرغم أن القوانين والتشريعات قد ساوت في حق العمل بين الجنسين إلا أن التطبيق العملي لها يتبع آلية قبول المرأة في الأعمال ذات الطابع الخدمي والذي يكاد أن يصبح عملاً نسائياً متخصصاً، مما جعلها أقل مشاركة في المواقع ذات الأهمية المعاصرة.

[١٨٧] علي الرحيبي، مستشار قانوني، مقابلة، ٢٠١٥/١٢/٢٤م.

كما أن **للوضع السياسي والأمني** المتذبذب في ليبيا أثر كبير على مستوى مشاركة المرأة وتمكينها اقتصادياً، فلقد أجمعت العينة أن عدم توفر الأمان في الدولة يجعل الكثير من الأسر لا تفضل عمل بناتها ونسائها خوفاً عليهن من الاعتداء أو الخطف أو مشاكل قد تتسبب في استعمال السلاح ضدهن.

فقد أدى تراجع الحالة الأمنية في الأشهر الأولى التي تلت ثورة ١٧ فبراير، إلى توقف العجلة الإنتاجية في العديد من القطاعات، وبالتالي أثر على مساهمة المرأة بصفة خاصة وعلى المجتمع ككل، حيث ساهم ذلك في زيادة إعداد البطالة.[١٨٨]

كما وأن لوقوع احداث أدت إلى إظهار البلاد في حالة عدم استقرار داخلي، كالحروب الأهلية التي نشبت بين مناطق البلاد، انتشار المليشيات المسلحة، وظهور الجماعات المتطرفة في كثير من المناطق، حيث تفرض هذه الجماعات قواعد مشددة وتمييزية على السيدات والفتيات، لا سند لها في الشريعة الإسلامية ولا في القانون الليبي، إذ قامت هذه الجماعات المسلحة المتطرفة بفرض تفسيراتها للشريعة وطالبت السيدات والفتيات بإرتداء العباءات السوداء مع التهديد بمعاقبة من لا تلتزم، وقد قامت هذه الجماعات بإجراءات تمييزية تحظر على النساء والفتيات ولا سيما من لا يلتزمن بقواعد الملبس، من التنقل في الأماكن العامة والعمل وإرتياد المدارس، وقيامها بعمليات خطف وقتل للنساء وإستدراج للفتيات ولا سيما المراهقات منهن لممارسة ما يسمونه ((جهاد النكاح)) حيث أن لكل هذه القيود المفروضة أثار كبيرة على الحياة اليومية للنساء والفتيات، وعلى ممارساتهم لعملهم ودراستهم. وبالرغم من أن هذه الجماعات المسلحة المتطرفة لم تسيطر على المدينة ولم تتواجد فيها بشكل مباشر، إلا أن لهذا الوضع الأمني

---

[١٨٨] أحمد نوار، (الاقتصاد الليبي بين التدهور والأنهيار)، شبكة البوابة، ٥ إبريل ٢٠١١م، تم التحميل بتاريخ ٢٠١٥/١/٢٢ http://www.albawaba.com/ar

المتأزم في بعض المناطق المجاورة للمدينة تداعيات كبيرة عليها، فخوف العائلات على بناتهن وخوفاً مما قد يحدث في حال تسرب بعض من أعضاء هذه الجماعات إلى المدينة ووقوعهن تحت أيدي هذه الجماعات او استدراجهن بالترغيب أو الترهيب، أدى إلى رفض بعض العائلات عمل المرأة، وقد تفضل الكثيرات منهن البقاء في المنزل تفادياً لما قد يحدث.[١٨٩]

وأن لتدهور الأوضاع الأمنية بعد[١٩٠] اندلاع العنف السياسي الكبير بين الحكومة المعترف بها دولياً ومناهضيها وفقدان الحكومة المعترف بها السيطرة على أغلب مناطق البلاد وظهور إدارات منافسة إتخذت من طرابلس وطبرق مقراً لها وعدم قدرتها على السيطرة على القوات الحكومية أو المليشيات المتحالفة معها على نحو فعال، أدى إلى الحد من قدرة النساء على الإضطلاع بأنشطتهن الحياتية اليومية التي لا غنى عنها.

حيث ارتكبت الجماعات المسلحة المرتبطة بالحكومة ومناهضيها والجماعات الإرهابية والإجرامية، إساءات وإنتهاكات بحق الناس، وشملت هذه الإساءات التدخل التعسفي بخصوصية الناس وبيوتهم واستخدام القوة المفرطة والتمييز المجتمعي ضد النساء، وكان الإفلات من العقاب مشكلة كبيرة وواسعة فلم تتخذ الحكومة خطوات للتحقيق مع المسؤولين الذين ارتكبوا إساءات وإنتهاكات ولم تقم بملاحقتهم قضائياً ومعاقبتهم سواء في أجهزة القوات الأمنية و في أماكن اخرى، مما يجعل من خروج المرأة إلى العمل

---

[١٨٩] حقوق الإنسان في ليبيا عام ٢٠١٤: سفارة الولايات المتحدة الأمريكية، طرابلس، ليبيا، ٢٠١٥، تم التحميل ٢٠١٥/١/٢٢ https://www.hrw.org/ar/world-report/2015/country-chapters/268190

[١٩٠] حقوق الإنسان في ليبيا لعام ٢٠١٤، تقرير، سفارة الولايات المتحدة الأمريكية، طرابلس، ليبيا، ٢٠١٥م.

أمراً فيه شيءٍ من الخطورة عليها، خوفاً من تعرضها للخطف أو السرقة أو حتى القتل.[١٩١]

ناهيك عن القيود الدينية المتطرفة المفروضة على المرأة في ليبيا من وطأة التمييز الذي مورس ضدها في السنوات الثلاث الماضية، فقد أصدرت دار الإفتاء أكثر من فتوى في الفترة من ٢٠١٣م حتى ٢٠١٥م كلها مقيدة لحقوق المرأة، تتضمن بعضها منع المرأة من السفر دون مرافق رجل، ورغم أن تلك الفتاوى غير ملزمة من الناحية الفعلية إلا إنها مؤثرة في المجتمع الليبي إلى حد أن نفذتها بالفعل مؤسسات ليبية على نحو تعسفي.[١٩٢]

إن ممارسة ((العنف))[١٩٣] ضد الفئات الأضعف يتسبب بأضرار نفسية وجسدية يؤدي إلى انخفاض إنتاجية المرأة العاملة وفقدان الحافز على التطور المهني وقد يصل أثر ذلك إلى ترك العمل.

معوقات تمكين المرأة الاقتصادي بمدينة الجميل

معوقات أسرية مجتمعية ((تقليدية متوارثة))	شكلت نظرة المجتمع التقليدية لعمل المرأة المستمدة من القيم التقليدية المتوارثة التي لا ترى المرأة إلا في أعمال هي امتداد لدورها الأسري عائقاً أمام مشاركة المرأة الاقتصادية في المدنية، كما وأن الأعباء والمسؤوليات الأسرية والمجتمعية التي تتحملها المرأة قد تكون سبباً في صرف نظرها عن العمل، كما يمنع عنها اكتساب المهارات المهنية ويمنعها من تقديم

[١٩١] هالة بوقعيقيص، (*المرأة العاملة الليبية والتنمية*)، موقع الحوار المتمدن، ١مايو ٢٠١٥، تم التحميل بتاريخ ٢٠١٦/١/٢٢ http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=466172

[١٩٢] حقوق الإنسان في ليبيا لعام ٢٠١٤، تقرير، سفارة الولايات المتحدة الأمريكية، طرابلس، ليبيا، ٢٠١٥م.

[١٩٣] العنف: يعني أي فعل يؤدي أو يمكن ان يؤدي إلى أذى بدني أو نفسي للفرد، بما في ذلك التهديد بالقيام بأفعال من هذا القبيل سواء كان ذلك في الحياة العامة أو الخاصة.

	ما هو أفضل في مهنتها ويشتت طاقاتها في وظائف متعددة.
المفاهيم الدينية التقليدية	– تمثلت في بعض القيم التقليدية المحافظة التي تضع قيوداً على سلوك وملبس المرأة مما يؤدي إلى عزل المرأة عن المجتمع نهائياً.
معوقات شخصية	– عدم إمتلاك المرأة للمهارات الكافية نتيجة نقص برامج التدريب وعدم توفر المعلومات عنها. – قد يكون المانع نابع من عدم رغبة شخصية للمرأة في العمل نتيجة قناعة المرأة بصحة المفاهيم المنتشرة في المجتمع بأن مكانها الصحيح في المنزل. – عدد الاولاد الكبير نسبياً في الأسرة وعدم تقاسم الأزواج للأعباء معهن. – عدم توفر مواصلات النقل العام وحظر المجتمع قيادة السيارة على المرأة.
معوقات مالية	– البيئة الاستثمارية في المدينة غير مشجعة وتمارس عدة ضغوط على المرأة، مما يتحكم في اختيارات المرأة الاستثمارية ويعوق قيامها بالعمل الخاص. – التخطيط المالي الرديء نتيجة افتقار المرأة الخبرة في التجارة والأعمال، يزيد من تكاليف المشروع ومن ثم تعقيد إمكانية توسعه.

معوقات قانونية	أن ما يحد تمكين المرأة ومشاركتها في العمل هي المسافة الفاصلة بين التشريع القانوني والتطبيق.
معوقات سياسية	اندلا ع العنف السياسي الكبير أدى إلى تدهور الأوضاع الأمنية في البلاد سبب في الحد من قدرة النساء على القيام بأنشطتهن اليومية، واستغلال بعض الجماعات الدينية المتطرفة للوضع وقيامهم بفرض بعض القيود التمييزية على النساء مما تسبب في اضرار نفسية وجسدية وأدى إلى انخفاض وفقدان الحافز على التطور المهني وقد يصل ذلك إلى حد ترك المرأة للعمل.

ج. المقترحات والحلول اللازمة لتمكين المرأة الاقتصادي بمدينة الجميل:

بما أن قضية المرأة وتمكينها ومحاولة إشراكها وإبراز دورها في تنمية المجتمع، هي أحد أهم القضايا العربية المعاصرة، حيث تم تناولها في المؤتمرات واللقاءات المحلية والإقليمية، ولقد ازداد الاهتمام بهذه القضية من قبل أنظمة الحكم بعد أن تحولت قضية إشراك المرأة في الحياة العامة، وتمكينها وتفعيل دورها إلى قضية محورية خاصة بعد تبني معايير التمكين الاقتصادي في الأمم المتحدة كأحد المقاييس الأساسية للتنمية منذ تسعينيات القرن الماضي، فإن الأمر يقتضي تذليل العقبات وحل المعوقات لزيادة مشاركة المرأة والعمل على تمكينها اقتصادياً. وذلك نظراً لأهمية هذه المشكلة وإنعكاساتها، ليست على المرأة فقط، بل على الأسرة والاقتصاد ككل.

تطرح العينة عدد من المقترحات كوسائل وحلول، تساعد على تذليل العقبات التي تلاقيها المرأة من قبل الأسرة والمجتمع، فترى (٦٦,٦٦) في المائة منهن بأن ***تغيير الرؤية المجتمعية هي نصف الحل***، وذلك يتم بتوعية المجتمع بأهمية عمل المرأة على الأسرة والمجتمع، وتعزيز الوعي المجتمعي حول مختلف القضايا المتعلقة بالمرأة "الاجتماعية، القانونية، الأسرية، الوظيفية" وغيرها من القضايا على نحو يسهم في رفع المستوى المعرفي للمرأة بدورها في مسيرة التنمية الشاملة، وإقناع المجتمع بتقبل عمل المرأة، ليس فقط كرافد لدخل الأسرة عند الحاجة، بل وهو الأهم لأنها فرد مؤهل ولها طموحات لتحقيق ذاتها.

وأضافت السيدة "سمار عمر"،[١٩٤] إن لوسائل الإعلام المختلفة المقرؤة منها والمسموعة والمرئية دوراً كبيراً في التوعية، وتغيير نظرة المجتمع، وإظهار فوائد عمل المرأة ومردوده على المجتمع، وأهمية العمل بإعتباره واجب وطني مقدس على جميع المواطنيين ذكورا وإناثا، وتوضيح الخسائر الناجمة عن عدم عمل المرأة والتحديات التي تمنعها من تأدية هذا الواجب.

ضرورة **توفير الخدمات الاجتماعية المساعدة**، أو ما يسمى بخدمات الأسرة بشكل كبير وبتكلفة رمزية وبجودة عالية، مثل التوسع في إنشاء الحضانات من سن مبكر، دور رعاية الأطفال، وكذلك التوسع في تقديم الرعاية الصحية، كما أشارت إلى ذلك ٣٣،٣٣ في المائة من نساء العينة كمقترح حل عقبة الأعباء والمسؤوليات التي تحملها المرأة.

[١٩٤] سمار عمر، باحثة اجتماعية، مقابلة، ٢٠١٥/١٢/٢٠م.

الأستاذة خديجة عمر الورفلي، محامية وناشطة حقوقية ورئيس الفريق الحقوقي بالمنظمة الليبية للتنمية، أكدت على ضرورة العمل على كفالة التوفيق بين كافة مسؤوليات المرأة الأسرية والمهنية والاجتماعية والوعي بأهمية مساندة الرجل والمجتمع لها في مهامها تلك ومساواتها بالرجل في كافة ميادين الحياة.[١٩٥]

وفي هذا الإطار ذكرت الحقوقية " حنين عمر "،[١٩٦] إن هناك دور مؤسسي كبير لابد من أن يُفَعل فمثلا لابد من تفعيل القانون الذي ينص على إنشاء دار حضانة في أي مؤسسة تحتوي على خمسين عاملة فأكثر، في القطاعين الحكومي والخاص.

ولكي نتجاوز جملة المفاهيم الدينية التقليدية المحافظه التى سعت لأن تحتكر الدين وتفسيره، لابد من جهد اجتهادى يواجه هذه المفاهيم ويعمل على تغييرها.[١٩٧]

وبما أن التعليم والتدريب يزيدان من إمكانية المرأة على العمل والإنتاج، حيث ترتفع نسبة مساهمة المرأة الاقتصادية مع إرتفاع المستوى التعليمي والتدريبي تقترح "٣٣،٣٣" في المائة من العينة بضرورة توفير البرامج والدورات التدريبية للمرأة في المجالات التعليمية والتثقيفية والصحية والحرفية والفنية والمهنية المختلفة، لزيادة مساهمتها وحتى تكون فعالة في التنمية الاقتصادية، وأن تقام هذه الدورات والبرامج في نطاق المدينة لكِ تكون بوسعهن الإلتحاق بها، فليس بإمكان المرأة المبيت خارج البيت في مكان يحضن الدورات التدريبية حيث يعزي ذلك لأمور اجتماعية، وتفعيل القوانين الملزمة للتدريب وضرورة توفير معلومات عنها بشكل مشاع من خلال مواقع متخصصة على الإنترنت

---

[١٩٥] خديجة عمر الورفلي، محامية وناشطة حقوقية ورئيسة الفريق الحقوقي بالمنظمة للتنمية، مقابلة، ٢٠١٥/١٢/٢٦م.

[١٩٦] حنين عمر، ناشطة حقوقية، مقابلة، ٢٠١٥/١٢/٢٤م.

[١٩٧] علي الرحيبي، مستشار قانوني، مقابلة، ٢٠١٥/١٢/٢٤م.

ترعاها الحكومة المحلية لكل بلدية، أو على لوحات الإعلانات في إدارة الشغل والتدريب وعدم إخفائها، بمعنى أن تكون هناك شفافية أكثر.

ولتشجيع النساء الغير راغبات في العمل، ذكرت ٤٣,٣٣ في المئة من العينة، إن توفير أنماط عمل جديدة غير تقليدية كالعمل الجزئي أو العمل عن بعد من المنزل وبساعات مرنة في القطاعين العام والخاص، قد يسهم في زيادة مساهمة المرأة الاقتصادية.

حيث أن هذا الأسلوب في العمل ينتج مجالات جديدة ويشجع على الابتكار ويمكنهن من متابعة شؤونهم الأسرية وتحفيزهم على العمل مما يقلل من احتمالية انسحاب المرأة عند الزواج، كما يخفض من التكلفة على المرأة سواء تكلفة الانتقال وما يترتب عليها من ضياع للجهد والوقت أو دور الحضانة للأطفال.

بينما اقترحت نسبة ١٣,٣٣ في المائة من العينة أن الطريقة المثلى لمواجهة عدم رغبة الشابات في العمل هو تعديل المناهج للصفوف الأساسية لتغيير ما يعزز النظرة التقليدية واستبدالها بقيم جديدة تعزز من قيمة المرأة العاملة في المجتمع.

السيدة (سمار عمر)،[١٩٨] ذكرت أنه لتغيير ثقافة مجتمع، لابد من تضافر العديد من المؤسسات ((أهمها مؤسسات التعليم – مؤسسات الإعلام – والمؤسسات الدينية)) فلابد من توحيد الجهود بين هذه الجهات.

ويقول الأستاذ "علي الرحيبي"[١٩٩] على المؤسسة الدينية مسؤوليات كبيرة في مواجهة جملة المفاهيم المحافظه. التى سعت لأن تحتكر الدين وتفسيره، وقد عرفت الثقافه

[١٩٨] سمار عمر، باحثة اجتماعية، مقابلة، ٢٠١٥/١٢/٢٠

[١٩٩] علي الرحيبي، مستشار قانوني، مقابلة، ٢٠١٥/١٢/٢٤م.

العربيه مند مطلع القرن العشرين جهوداً فى هذا الإطار أمثال جهود قاسم أمين فى مصر والطاهر حداد فى تونس.

وأشارت ١٦،٦٦ في المائة من العينة بضرورة توفير وتحسين نوعية مواصلات النقل العام بالشكل الذي يمكنهن من الوصول إلى أعمالهن. كما أن (٦,٦٦) في المائة منهن ترى أنه من الضرورة تخفيف الأعباء على الامهات وذلك بالتوسع في إنشاء الحضانات من سن مبكرة وبتكلفة رمزية وبجود عالية، وضرورة تقاسم الرجل الأعباء المنزلية والمسؤوليات مع الزوجة.

وضرورة عقد دورات تدريبية للمرأة المستثمرة والمرأة التي تنوي أن تستثمر في نشاط ما، كما أوضحت العينة، وعليه "يجب ربط التأهيل والتدريب ببرامج التمويل"، بما أن التخطيط والتوجيه والبرامج التدريبية والتأهيلية أحد أسباب فشل الكثير من المشاريع النسائية، حيث أن التدريب يمنح القدرة على اختيار فكرة ريادية وطرق اعداد الجدوى وخطة العمل وتكوين استراتيجيات بديلة لإنجاح المشروع،[٢٠٠] وتعمل الدورات على تقوية خبرات المرأة في إدارة وتسيير الأعمال، حيث أن إدارة الأعمال بالطرق العلمية الحديثة لها دور فعال في جميع مجالات الأعمال وإنجاحها،[٢٠١] وبناء حلقات تواصل بين المستثمرات لتبادل الخبرات وضرورة تعلم نساء الأعمال أسس المحاسبة وإتقان اللغة الإنجليزية ومواكبة التقنية الحديثة مما يساعدهن على المنافسة من خلال تطوير منشأتهن.

---

[٢٠٠] نورة العطوري، (*فشل المشروعات النسائية الصغيرة*)، جريدة الرياض، المملكة العربية السعودية، العدد ١٤٦٢٣، ١١/يونيو/٢٠١٣م.

[٢٠١] إيمان التركي، (معوقات نجاح سيدات الأعمال)، صحيفة الجزيرة، المملكة العربية السعودية، العدد ٩٨٩٨، ٢٦/رجب/١٤٢٠هـ.

وعلى الرغم من عدم وقوف القانون عائقاً أمام تمكين المرأة، إلا أننا نُشدد على ضرورة تطبيق وتفعيل القانون، السيدة "خديجة الورفلي" ترى بأن نصوص القانون الليبي قد أنصفت المرأة الليبية، إلا أنه يجب تفعيل النصوص القانونية الواردة لترسيخ حقوق المرأة، وضرورة العمل على وضع آليات مناسبة لتفعيلها على أرض الواقع وذلك بالتعاون مع الوزارات والمؤسسات الرسمية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.[٢٠٢]

وترى العينة بضرورة اعتماد إستراتيجية وطنية لمكافحة العنف ضد المرأة، وتفعيل القوانين التي تجرم أي عمل من أعمال العنف ضد المرأة نتيجة تدهور الوضع الأمني عقب اندلاع العنف السياسي. وإقامة المحاضرات الدينية لتغيير مفاهيم التعاليم الدينية الخاطئة و المتطرفة عن المرأة والبعيدة كل البعد عن ديننا الحنيف، والتي يروج لها بأن دورها يقتصر على أنها أم وزوجة وأخت، والحث على الوسطية وقيم المساواة والعدل والتسامح بغية القضاء على التمييز ضدها وإبراز إمكاناتها وقدراتها ومدى قوة تأثيرها في النهوض بالحياة العامة والاقتصادية.

المقترحات والحلول لتمكين المرأة الاقتصادي في مدينة الجميل		
المقترحات والحلول للمعوقات التي حدت من تمكين المرأة	***حلول على المدى القريب***	***حلول على المدى البعيد***

[٢٠٢] خديجة عمر الورفلي، محامية وناشطة حقوقية ورئيسة الفريق الحقوقي للمنظمة الليبية للتنمية، مقابلة، ٢٠١٥/١٢/٢٦م.

مقترحات وحلول للمعوقات الأسرية والمجتمعية	كفالة التوفيق بين كافة مسؤوليات المرأة الأسرية والمهنية والمجتمعية وذلك بالتوسع في الخدمات الاجتماعية المساندة لتخفيف العبء على المرأة مما يمكنها من القيام بعملها خارج المنزل، وذلك بإنشاء الحضانات من سن مبكرة وبمبالغ رمزية وتقديم خدمات الرعاية الصحية. وتفعيل دور القانون الذي ينص على إنشاء الحضانات.	تغيير الرؤية المجتمعية وذلك بتوعية المجتمع بأهمية ودور عمل المرأة على الأسرة والمجتمع وعلى المرأة في حد ذاتها، وتضافر جهود كل من المؤسسة التعليمية- الإعلامية- الدينية لتعزيز الوعي المجتمعي حول مختلف قضايا المرأة.
مقترحات وحلول لتجاوز جملة المفاهيم الدينية التقليدية	- إقامة محاضرات دينية تهدف لنبذ هذه القيم التقليدية المحافظة التي تسعى لتقييد المرأة.	لا بد من جهد اجتهادي يواجه جملة هذه المفاهيم.
مقترحات وحلول للمعوقات الشخصية	- توفير البرامج والدورات التدريبية للمرأة في كافة المجالات في نطاق المدينة وإشاعت المعلومات عنها في مواقع متخصصة على الإنترنت ترعاها الحكومة المحلية لكل بلدية أو على لوحات الإعلانات في إدارة الشغل والتدريب، وتفعيل القوانين الملزمة بذلك.	استبدال القيم التقليدية التي تسهم في انسحاب النساء من العمل نظراً لقناعتهن بصحة هذه المفاهيم وذلك عن طريق تعديل المناهج التي تعزز النظرة التقليدية وتوطد الصورة النمطية للمرأة، كما ويأتي دور المؤسسة الدينية في هذا الإطار في مواجهة جملة المفاهيم

	- التوسع في أنماط العمل الغير تقليدية كالعمل لبعض الوقت والعمل عن بعد وبساعات مرنة. - التوسع في إنشاء الحضانات وضرورة تقاسم الرجل الأعباء المنزلية مع المرأة. - توفير وتحسين نوعية مواصلات النقل العام والبنية التحتية.	المحافظة التي سعت إلى احتكار الدين وتفسيره.
مقترحات وحلول للمعوقات المالية	عقد دورات تعمل على تقوية خبرات المرأة في إدارة وتسيير الأعمال، حيث أن غياب التدريب يجعل المرأة تفتقد القدرة على التخطيط المالي الجيد وذلك يفقدها قدرة التوسع في المشروع.	نشر الثقافة الاستثمارية في المجتمع بحيث يتقبل المجتمع المرأة في العديد من الأعمال لتفتح آفاق أوسع للاستثمارات النسائية.
مقترحات وحلول للمعوقات القانونية	تفعيل المواد والنصوص القانونية الواردة التي ترسخ حقوق المرأة.	على الوزارة المختصة وضع دراسة سبب فشل القوانين والتشريعات التي تعادل بين المرأة والرجل في الأجور

		والمزايا في إيجاد صدى لها على أرض الواقع والعمل على وضع آليات وسياسات لتنفيذ هذه القوانين بطريقة عادلة وعملية على أرض الواقع وذلك بالتعاون مع الوزارات والمؤسسات الرسمية والقطاع الخاص ومجتمعات المجتمع المدني.
مقترحات وحلول للمعوقات السياسية	تفعيل القوانين التي تجرم أعمال العنف ضد المرأة وملاحقة المسؤولين عنها.	وضع استراتيجيات وطنية لمكافحة العنف والتمييز ضد المرأة. وإقامة المحاضرات الدينية وإقامة المحاضرات الدينية لتغيير مفاهيم التعاليم الدينية الخاطئة و المتطرفة عن المرأة والبعيدة كل البعد عن الدين، والحث على الوسطية وقيم المساواة والعدل والتسامح بغية القضاء على التمييز ضد المرأة وإبراز

		إمكاناتها وقدراتها ومدى قوة تأثيرها في النهوض بالحياة العامة والاقتصادية.

د. مناقشة النتائج بالنظرية:

أن أفراد المجتمع يخلطون بين الدور التقليدي للمرأة ودورها في الحياة العامة والحياة الاقتصادية، وهذا الخلط ينتج عنه التصور أن النساء أقل ملائمة للكثير من الأدوار الاجتماعية ويعمل على تنميط المرأة في مجالات العمل وهذا الخلط قد أسهم في تضخم عدد النساء العاطلات عن العمل وتكدس النساء العاملات في مجالات يرى المجتمع أنها أكثر ملائمة لعمل المرأة. إذ أن المجتمع يرى بأن خصائص المرأة غير منسجمة مع الخصائص والسمات التي يعتقد بأنها لازمة للنجاح في فئات معينة من الأدوار ومجالات العمل، ويكون هذا التصور ناتج عن تمسك أفراد المجتمع بصورة نمطية معينة.

فنصوص **الشريعة الأسلامية** لم تضع حدوداً على حرية المرأة في ممارسة العمل أو المهنة التي تراها باشتراط أن لا يقع العمل في دائرة الحرام،[٢٠٣] وقد جاءت أهلية المرأة في التعاقد على العمل أو الاستخدام مع صاحب العمل مساوية للرجل، كما وأن مواد

[٢٠٣] محمد قطب، المصدر سابق، ص١٣٠

المواثيق والإتفاقيات الدولية أكدت على حق المرأة في العمل وفي حريتها في اختيار المهنة.[٢٠٤]

حيث أن التدريب هو عملية مواصلة واستمرارية التعلم حتى يكون الفرد مؤهلاً بقدراته لممارسة عمله بكفاءة، فإن نقص البرامج التدريبية والتأهيلية للمرأة وعدم الشفافية في الإعلان عنها أسهم في أعاقة عملية تمكينهن.

فتحصيل العلم حق طبيعي في **الشريعة الإسلامية**، فلقد أقرت الشريعة حق المرأة في التعليم، فإذا كان التعليم ظاهرة اجتماعية ملزمة في عصرنا الحاضر، فقد كان الأمر كذلك في الشريعة الإسلامية التي انطلقت من مبدأ العلم والتعلم والقراءة،[٢٠٥] كما وأكدت مواد **المواثيق الدولية** على حق المرأة في التعليم والتدريب وإعادة التدريب المهني باعتباره وسيلة لتوليها المراكز والأعمال ذات الأهمية وكوسيلة من وسائل تمكينها.[٢٠٦]

الجانب الأخر من العقبات هو التصرفات التمييزية التي مارستها القوات التابعة للحكومة والقوات المناهضة لها ضد المرأة وظهور بعض الجماعات الدينية المتطرفة وتفسيرها للنص الشرعي بطريقة تسيء إليه وتحمله ما لا يحتمل، كأن تقول هذه الفئات بأن صوت المرأة عورة مما يلزم المرأة الصمت إلى الأبد، ويلزمها الجلوس في البيت دون تعليم أو عمل، وأصرارهم على أن تتبع السيدات قواعد ملبس صارمة تشتمل على العباءة السوداء، وفرض قيود على المرأة وحركتها وحظر تواجد النساء في الأماكن العامة

---

[٢٠٤] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام (م١٩٤٨)، المادة (١١) اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد لمرأة عام (١٩٧٩م).

[٢٠٥] محمد الغزالي، المصدر السابق، ص ٣٢-٣٤

[٢٠٦] المادة (١١) اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد لمرأة عام (١٩٧٩م)، و مؤتمر ومنهاج عمل بكين عام (١٩٩٥م)

دون قريب ذكر،[٢٠٧] مما نتج عنها التشكيك في استقلالية المرأة وقوة شخصيتها في مجال العمل وفي المقابل يكون الرجل هو الأقدر والأكفأ للقيام بكثير من الأعمال، حيث اتساع صلاحياته وحرية حركته في الحياة العامة والاعتبار الثقافي للذكورة كمبرر كافٍ وأولى لملائمة الرجل للقيام بكل الأعمال، مما ينتج عنه بطبيعة الحال عرقلة وأعاقة ممارسة المرأة لعملها ويقلل من أهمية مساهمتها الاقتصادية.

لم تقم **الشريعة الإسلامية** على تفرقة عنصرية بين الرجل والمرأة ولم تتحيز ضد النساء بل أن الشريعة ساوت بين الرجل والمرأة في كافة الحقوق المدنية، وكانت دائماً الإدارة التي تساءل الحكومات على احترام حقوق المرأة، ولم يأت في **نصوص الشريعة الإسلامية** ما يفرض قيوداً على المرأة وحرية عملها وحركتها.[٢٠٨]

كما وأكدت مواد **المواثيق الدولية** على حق المرأة في تقرير المصير وحقها في حرية الحركة والاختيار وضرورة العمل على أنهاء كافة أشكال التمييز ضدها.[٢٠٩]

---

[٢٠٧] محامون من اجل العدالة في ليبيا، منظمات المجتمع المدني ترحب بالاستعراض الدوري الشامل للملف الحقوقي الليبي أمام الأمم المتحدة وتحث ليبيا على قبول التوصيات وتنفيذها http://www.libyanjustice.org/arabic-news/arabic-news/post/191

[٢٠٨] محمد الغزالي، مصدر سابق، ص ٣٥-٣٩

[٢٠٩] المادة (١٥)، اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة عام (١٩٧٩م)

الفصل الخامس:

الخاتمة

أ- ملخص نتائج البحث

ب- التوصيات والاقتراحات

UNIVERSITAS ISLAM NEGERI
MAULANA MALIK IBRAHIM
PUSAT PERPUSTAKAAN

النتائج :

١. أغلب النساء في المدينة تعملن في الوظائف الخدمية والتي لا تحتاج إلى مهارات كبيرة ويتركز غالبيتهن في القطاع الحكومي، وتشكل نسبة البطالة من اجمالي الإناث في قوى العمل ٤٢،٦٢ في المائة، الأمر الذي يستدعي على الدولة تشجيع القطاع الخاص وتشجيع الإستثمار مما يساهم في خلق فرص عمل جديدة والتي تساهم في إدماج النساء في العمل والتقليل من البطالة.

٢. كانت أهم المعوقات التي تحد من المشاركة الاقتصادية للمرأة ودرجة تمكينها بالمدينة في عدم تقدير عمل المرأة وأهمية دورها في المشاركة الاقتصادية وفي تولي المناصب التنفيذية والتقنية واعتبار أن دورها الطبيعي يقتصر على المشاركة في أعمال هي امتداد لدورها الأسري، وعدم توفر الخبرة المطلوبة لدى المرأة تفقدها المنافسة على فرص العمل المهمة والوظائف الجوهرية وتولي المناصب القيادية، وعدم توفر وسائل النقل العام والركوبة العامة والبنية التحتية الجيدة تشكل حائلاً دون وصول المرأة إلى عملها، ومما لا شك فيه أن القانون الليبي أنصف المرأة الليبية في العديد من الجوانب إلا أن هناك فجوة بين المواد القانونية المتعلقة بالمرأة وعملها والعادات والتقاليد السائدة مما يحد من تطبيق القانون، وأن لتدهور الوضع الأمني نتيجة الأحوال السياسية الغير مستقرة ووجهات النظر المتطرفة أثر كبير في نقص مشاركة المرأة الاقتصادية وظهور ظاهرة البطالة.

٣. تتمثل أهم الحلول لمعوقات تمكين المرأة الاقتصادي في المدينة، بزيادة الوعي لدى الرجال والنساء على حد سواء بأهمية المرأة باعتبارها عنصر أساسي لأنعاش الاقتصاد والمساهم في عملية التنمية، وذلك بتضافر المؤسسات ((التعليمية، والإعلامية، والدينية))، والتوسع في توفير الخدمات وأنماط العمل وتوفير وتحسين مواصلات النقل

العام، والعمل على توفير التأهيل والتدريب اللازمين للمرأة لتمكينها من المنافسة وتسيير أعمالها، واعتماد خطط لمكافحة العنف ضد المرأة الناتج عن الوضع الأمني والإضطراب السياسي الذي تعيش فيه البلاد وتفعيل القوانين التي تجرمه.

UNIVERSITAS ISLAM NEGERI
MAULANA MALIK IBRAHIM
PUSAT PERPUSTAKAAN

التوصيات:

١. بما أن المرأة تشكل العصب الأساسي في عملية التنمية، فوجب الأهتمام بها وتمكينها من الخدمات المالية والخدمات غير المالية، وذلك بالتعاون بين الحكومة ومؤسسات الدولة والقطاع الخاص وكذلك مؤسسات المجتمع المدني والدول المانحة كل وفق إختصاصه.

٢. نشر التوعية بحقوق المرأة وذلك بتنفيذ حملات اعلامية وبرامج توعوية تستهدف فئات المجتمع كاملة، وإقامة المحاضرات الدينية لتغيير مفاهيم التعاليم الدينية الخاطئة و المتطرفة عن المرأة.

٣. العمل على رفع المستوى الثقافي للمرأة بالمجالات الاقتصادية وذلك بإقامة المؤتمرات والندوات وورش العمل المختصة بذلك وإقامة الدورات التأهيلية والتدريبية وتبادل الخبرات المحلية والإقليمية والدولية.

٤. إعادة النظر في المناهج التعليمية الحالية في المقررات الدراسية، ودراسة صورة المرأة الليبية، والعمل على تعزيز مكانتها وحقوقها وتغيير الصورة النمطية لها، وإظهار دورها ومساهمتها وتضحياتها من أجل الوطن وغرس قيم الخير والسلام ودراسة حقوق الإنسان والتنمية البشرية.

٥. استحداث أنماط جديدة من المهارات في مجالات متعددة لعمل المرأة كالمشاريع التجارية والسياحة والسفر وتقديم الخدمات والمقاولات والإستيراد والتصدير.

٦. العمل على خلق فرص عمل وتوظيف جديدة وغير تقليدية، لإستيعاب النساء الباحثات عن العمل، حيث أن الأعمال والوظائف التقليدية التي تحشر فيها النساء أصبحت مكتظة وغير قادرة على إستيعاب الأعداد الهائلة من الخريجات، وتوفير

التدريب اللازم للمرأة لتزويدها بالمهارات والتقنيات الكافية، وتوفير كافة الخدمات الإستشارية والإدارية والفنية لتكون قادرة على تأسيس وإدارة المشاريع أو الدخول في مجال ريادة الأعمال في العديد من المهن المختلفة.

٧. وجوب الإهتمام بالأبحاث والدراسات الأكاديمية التي تتناول قضايا المرأة وحقوقها لأن هذه البحوث تساعدنا في رسم الحلول للكثير من المشاكل التي تتعرض لها المرأة.

٨. ضرورة تمكين المرأة سياسياً لإفشاء الأمن وتمكين المرأة اقتصادياً.

٩. التركيز على دور المرأة في السلام، وتنظيم مبادرات سلام تشترك فيها المرأة من أجل الأمن وللحد من إنتشار السلاح وخاصة بين أيدي المراهقين.

١٠. ضرورة قيام الحكومة ومؤسسات القطاع الخاص بتقديم قروض صغيرة تساعد على تدريب النساء العاملات في مجال تكنولوجيا المعلومات لكون هذه الدورات باهضة الثمن، بحيث تمكن النساء الحصول على وظائف في قطاع تكنولوجيا المعلومات وإيجاد فرص عمل حر لهن عبر الإنترنت.

١١. على المستثمرات تجنب تكرار أفكار المشروعات النسائية، كونها أصبحت تشكل عبئاً عليهن وعلى السوق المحلي.

١٢. تشريع قوانين للنساء ممن يفضلن الخروج من العمل الحكومي إلى القطاع الخاص للعمل بساعات مرنة ومنحهن مزايا خاصة واعفاءات.

قائمة المراجع:

أ. الكتب

ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي أبوالفضل جمال الدين، *لسان العرب*، ط٣، بيروت، دار صادر، ١٤١٤هـ، ج١.

ابن كثير، اسماعيل بن عمر، تفسير القرأن الكريم، تحقيق سامي بن محمد السلامة، ط٢، المملكة العربية السعودية، دار طيبة، ١٩٩٩م، ج٤-ج٦.

أبو غضه، زكي علي السيد ، *المرأة في اليهودية والمسيحية والإسلام*، ط،١ المنصورة، مصر، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٣م.

أبو غزالة، هيفاء ، *مؤشرات كمية ونوعية لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة*، منظمة المرأة العربية . ٢٠٠٩م.

أبوالمجد، ليلى إبراهيم (أستاذ الدراسات التلمودية)، *المرأة بين اليهودية والإسلام*، جامعة عين شمس، مصر.

أفيفاه وينبرج ـ كوكس، وأليسون ميتلاند، *دور المرأة في الاقتصاد مؤشر لإنطلاق ثورتنا الاقتصادية القادمة*: ترجمة (مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم)، الدار العربية للعلوم.

التير، مصطفى عمر، *المرأة والتحديث في المجتمع الليبي (محاولة لفك الارتباط)*، ليبيا، دار الرواد، ٢٠١٣م

الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر، مختار الصحاح، بيروت، لبنان، دار ومكتبة الهلال.

الزيات، حبيب ، *المرأة في الجاهلية*، القاهرة، مصر، مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة، ٢٠١٢م.

الشيرازي، الإمام السيد محمد الحسيني، *المرأة في المجتمع المعاصر*، الطبعة الأولى، كربلاء، مؤسسة المجتبي للتحقيق والنشر، ٢٠٠٥م.

الشناوي، صلاح الدين، *التنظيم والإدارة في قطاع الأعمال*، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٠م.

الشافعي، أبوعبدالله محمد بن إدريس ، *الأم: خرج أحاديثه وعلق عليه محمود مطرحي*، ط١، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ج٣، ١٩٩٣م.

الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب ، *المفردات في غريب القرآن*، تحقيق: محمد سيد كيلاني، بيروت: دار المعرفة.

الضامن، منذر ، *أساسيات البحث العلمي*، ط١، عمان، دار المسيرة للنشر، ١٤٢٧هـ.

العبيدي، عمر محمود، *مباديء الإقتصاد*.

الكعكي، يحي أحمد، *معالم النظام الاجتماعي في الإسلام*، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨١م.

المنجد، منى صلاح الدين، *النساء في المملكة العربية السعودية اليوم*، المملكة العربية السعودية، دار مكة، ٢٠٠٧م.

النقي، أميمة محمد الحسن علي ، *المرأة بين الإسلام وأهواء الغرب*، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، معهد العلوم والبحوث الإسلامية.

النيهوم، الصادق ، *الحديث عن المراة والديانات*، ط١، ليبيا، تالة للطباعة والنشر، ٢٠٠٢م.

النسفي، أبي البركات عبدالله بن أحمد بن محمود ، تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، حققه وخرج أحاديثه (يوسف علي بديوي)، ط١، بيروت، دار الكلم الطيب، ١٩٩٨م، ج٢-ج٣.

الياس، يوسف، *منظمة العمل العربية: قراءة تحليلية نقدية في سفر مسيرتها*، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١م.

جيدير، ماثيو ، *منهجية البحث*، ترجمة (ملكة أبيض)، تنسيق (د.محمد عبد النبي السيد غانم).

ديورانت، ول وايريل، *قصة الحضارة (الشرق الاقصى – الصين)*: ترجمة (محمد بدران)، بيروت، ج٤، م١.

ذوقان عبيدات، وآخرون، البحث العلمي (مفهومه–أدواته–أساليبه)، ط٢، الرياض، المملكة العربية السعودية، دار أسامة، ٢٠٠٢م.

زمرد، فريدة، *مفهوم التمكين في القرآن الكريم*، الرباط، ميثاق الرابطة، ع ١٢، ٢١ /مارس/ ٢٠١٠.

عبدالعظيم، شريف، *المرأة في الإسلام والمراة في العقيدة اليهودية والمسيحية بين الأسطورة والحقيقة*، جمعية تبلغ الإسلام.

عبد الفتاح، كاميليا، *في سيكولوجية المرأة العاملة*، ط١، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧٢م.

فاخوري، مها ، *حقوق المرأة في المسيحية*، بيروت، منشورات النور، ١٩٩٨م.

فضل الله، السيدة مريم نور الدين، المرأة في ظل الإسلام، مصر، دار الزهراء.

قطب، محمد ، شبهات حول الإسلام، ط٢١، بيروت، لبنان، دار الشروق، ١٩٩٢م.

قبيسي، بشري ، *المرأة بين التاريخ والمجتمع*، دار أمواج.

مازن، عبدالعزيز، *التمكين الذاتي خطوة نحو التمكين المؤسساتي*، الأردن، عمان، ٢٠٠٦م.

متي، أفرام سليمان ، *المرأة عبر التاريخ*.

ملحم، يحيي سليم، *التمكين كمفهوم إداري معاصر*، بدون طبعة، مصر الجديدة، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٦م.

ول وايريل ديورانت، *قصة الحضارة (حياة اليونان)*، ترجمة محمد بدران، بيروت، (ج١، م١)-(ج٢،م٢).

ب. المجلات والدوريات

إيمان ببة، *المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتمكين المراة الاقتصادي في الجزائر*، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ٢٠١٢م.

رائدة أيوب، *الجدوى الاجتماعية للمشاريع المتناهية الصغر وتأثيراتها على النساء في الريف السوري*، رسالة دكتوراه، جامعة سانت كلمنس، دمشق، ٢٠١٠م.

زهور دويكات، *صور المرأة في النثر الجاهلي*، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

سهام بنت خضر الزهراني، *المعوقات الاجتماعية التي تواجه المرأة العاملة في القطاع الصحي*، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبدالعزيز، قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، ١٤٣٢هـ.

سعدية محمد أبو رزيزه، *مكانة المرأة بين المسيحية والإسلام*، رسالة دكتوراه، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٨هـ.

نورة السعد، (*مؤتمرات المرأة العالمية*)، جريدة الرياض، المملكة العربية السعودية، العدد ١٧٣٨٧، ٢٠١٠م.

فؤاد عبدالكريم العبدالكريم، (*قضايا المرأة في المؤتمرات الدولية*)، جريدة الرياض، المملكة العربية السعودية، العدد ١٥٢٧٧، ٢٠١٠م.

رياض بن جليلي، (*تمكين المرأة: المؤشرات والأبعاد التنموية*)، *سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية بالدول العربية*، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، السنة ٧، العدد ٧٢، أبريل ٢٠٠٨.

محمد عرب الموسوي – طه مصحب حسين لخزرجي، (مورفولجية مدينة الجميل في ليبيا)، مجلة سامراي، المجلد ٩، العدد ٣٥، تشرين الثاني ٢٠١٣م.

موسوعة المرأة عبر العصور (*International Encyclopedia of Women*)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، المجلد الرابع. ص ٣١. ٢٠٠٤م.

محمد عجلان، (أثر عوامل التمكين في تعزيز السمات القيادية للمدير)، مجلة الإدارة والاقتصاد، المملكة العربية السعودية، ديسمبر/ ٢٠٠٩م.

ثلماستيان عقراوي، المرأة ودورها في حضارة وادي الرافدين، منشورات وزارة الثقافة والفنون، الجمهورية العراقية، ١٩٧٨م.

زياد مظفر سعيد محمد الراوي، (*المرأة في التشريع الإسلامي*)، مجلة التربية والعلم، م ١٧، العدد ٣، ٢٠١٠م.

يونس لعوبي، (*المرأة داخل العائلة بين الموروث الثقافي والحداثة*)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ٣٦ ديسمبر ٢٠١١م.

بوراس يوسف، *المرأة في كتابات الفلاسفة اليونان*، مداخلة، المسيلة، الجزائر.

نائلة حسين عطار: مستشارة إدارية واقتصادية، (*هل تملك المرأة حقوقها الاقتصادية*)، مجلة الاقتصادية، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٥م.

لولوة المطلق: زميلة المعهد البريطاني لتنمية الموارد البشرية، (*أسباب شخصية وأخرى مؤسساتية تعوق تقدم المرأة ونجاحها في عملها*)، مجلة الاقتصادية، المملكة العربية السعودية، العدد٥٠٠٣، يونيو/٢٠٠٧م.

محمد السيد، *الإتجاه النسوي*، مجلة الثرى الألكترونية، الجمهورية السورية، يناير ٢٠٠٩م.

نورة العطوري، (*فشل المشروعات النسائية الصغيرة*)، جريدة الرياض، المملكة العربية السعودية، العدد ١٩٦٢٣، ١١ يونيو ٢٠١٣م.

نورة العطوري، (*فشل المشروعات النسائية الصغيرة*)، جريدة الرياض، المملكة العربية السعودية، العدد ١٤٦٢٣، ١١/يونيو/٢٠١٣م.

إيمان التركي، (معوقات نجاح سيدات الأعمال)، صحيفة الجزيرة، المملكة العربية السعودية، العدد ٩٨٩٨، ٢٦/رجب/١٤٢٠هـ.

ندى صبري عياد، (وضع المرأة الليبية)، جريدة إيلاف، لندن، ١١ مايو ٢٠٠٩م.

ويكيبيديا، الجميل – ليبيا

الأطلس التعليمي، طرابلس، ١٩٨٠م.

وثيقة بكين، م (١٣ ، ١٥)، ١/سبتمبر/١٩٩٥م.

إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية ٢٠٠٠، ٨/سبتمبر/٢٠٠٠م.

دستور المملكة الليبية لسنة (١٩٥١)، الإعلان الدستوري لسنة (١٩٦٩)، الإعلان الدستوري لسنة (٢٠١١).

وزارة التخطيط بمنطقة الزاوية والجبل الغربي، مصلحة الإحصاء والتعدادات، ٢٠٠٦م.

منظمة المرأة العربية، (*عقد من الإنجازات ٢٠٠١-٢٠١١*)، تقرير، ط١، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٢م.

أمال سليمان محمود العبيدي، *تطور حركة المرأة الليبية في المجتمع بين التمكين والتفعيل*، دراسة توثيقية، جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا.

فاطمة يوسف وفاء، *مشاركة المرأة الليبية في النشاط الاقتصادي*: تقرير مقدم إلى المركز الإنمائي دون الأقليمي لشمال أفريقيا، طنجة، المغرب، ٢٠٠٢م.

مركز البحوث الاجتماعية، البرنامج البحثي حول ((المرأة والعمل))، الجامعة الأمريكية بالقاهرة، جمهورية مصر العربية، نوفمبر ٢٠٠٩م.

الجربوع، أيوب بن منصور وآخرون، *المساهمة الاقتصادية للمرأة في المملكة العربية السعودية*، ورقة عمل مقدمة في: منتدى الرياض الاقتصادي الثاني لمساهمة المرأة السعودية في الاقتصاد في المملكة العربية السعودية، مدينة الرياض، السعودية، ٤-٦ ديسمبر ٢٠٠٥م.

التقرير الوطني الثاني لأهداف التنمية للألفية في الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، هيئة تخطيط الدولة، ، أيلول ٢٠٠٥م، ص ٣٢.

خليل النعيمات، تقرير *(improving lives in the middle east since 1968)*، مدرب الاتحاد العام للجمعيات الخيرية.

الجمعية العامة للأمم المتحدة، *سيطرة المرأة على الموارد الاقتصادية وحصولها على الموارد المالية بما في ذلك التمويل البالغ الصغر*، جون ٢٠٠٩م.

كبير ماتو، تقرير *تمكين المرأة في أفريقيا والعالم العربي- الاستحقاقات والفرص والتحديات*، قسم العلوم السياسية، جامعة آبوجا.

مايا مرسي ، *الوضع الاقتصادي للمرأة العربية بين الواقع والمعايير الدولية*، تقرير مقدم إلى جامعة الدول العربية، مصر، القاهرة.

هالة صقر وعبدالله شحاته، *البرنامج البحثي حول (المرأة والعمل)*، أوراق وسياسات، مركز البحوث الاجتماعية، الجامعة الأمريكية بالقاهرة، القاهرة، جمهورية مصر، ٢٠٠٩م.

حقوق الإنسان في ليبيا لعام ٢٠١٤، تقرير، سفارة الولايات المتحدة الأمريكية، طرابلس، ليبيا، ٢٠١٥م.

نبيل جعفر عبدالرضا ومروة عبدالرحيم، *عوائق التمكين الاقتصادي للمرأة في العراق*، تقرير مقدم لـ : مركز مساواة المرأة، العراق ٩/٤/٢٠١٥.

أحمد عمرو، *النسوية من الراديكالية حتى الإسلامية: قراءة في المنطلقات الفكرية*، مدير وحدة الحركات الإسلامية بالمركز العربي للدراسات الإنسانية، التقرير الاستراتيجي الثامن، المركز العربي للدراسات الإنسانية.

فاروق بن صالح الخطيب و عبدالعزيز بن أحمد دياب، *دراسات متقدمة في لنظرية الاقتصادية الكلية (advanced studies in macroeconomic theory)*، دراسة، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، ربيع الأول ١٤٣٥م.

علي عبدالقادر علي، *أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري*، ورقة عمل، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أكتوبر ٢٠٠١م.

معجم المعاني الجامع.

شبكة بيرق، حقائق وأرقام مخزية عن اضطهاد المرأة في الوطن العربي http://bayyraq.com

وكالة أخبار المرأة W.N.N، لندن http://womens.net

يونس شعبان الفنادي، *مؤتمر وطني للمرأة الليبية*، ليبيا المستقبل http://www.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/39512

المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة، دراسة: *تدني دور المرأة في سوق العمل الليبي*
http://www.amanjordan.org/a-news/wmview.php?ArtID=10888

الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة، الديباجة، ١٩٩٦
http://www.un.org/arabic/aboutun/charter/charter.htm

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ١٩٤٨. http://www.un.org/ar/documents/udhr

العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ديسمبر ١٩٦٦م.

اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة، ١٩٧٨م.
http://www1.umn.edu/humanrts/arab/b022.html

مكتبة حقوق الإنسان، اتفاقيات منظمة العمل الدولية
http://www1.umn.edu/humanrts/arabic.html

عمل المرأة في الحضارات القديمة، مقالة
http://www.aldhiaa.com/arabic/woman/trbiah/pz107e72.htm

طريف سردست، *تاريخ حقوق المرأة في الحضارات القديمة*، مقالة، تم التحميل بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٢٠ http://www.alzakera.eu/music/religon/religon-0207.htm

سمسم المصري، *المرأة في الحضارات الإنسانية والديانات السماوية والعصر الحديث*، مقالة، تم التحميل بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٢٥
http://nowspeeknow.blogspot.com/2011/03/blog-post_1409.html?m=1

(*مكانة المرأة في المجتمع المعاصر*)، الكويت، ندوة نظمتها السفارة الإيرانية ٢٠٠٨
http://fa.emirates.icro.ir

مصطفى الفيتوري: رئيس قسم إدارة الأعمال في الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، دور *المرأة الليبية يصطدم بالثقافة الذكورية*
طرابلس.
http://www.libyaforum.org/index2.php?option=com_content&task=view&id=530&Itemid=209&pop=1&page=0

إبراهيم غرايبة، (*دور المرأة في الاقتصاد*)، جريدة الغد، الأردن، تشرين الثاني– ٢٠١٥
http://alghad.com/articles

النصوص القانونية المتعلقة بالقطاع الأمني في ليبيا، مركز لتطوير القطاع الأمني وسيادة القانون *(DCAF)* http://www.security-legislation.ly/ar/node/31472

وزارة العدل.دولة ليبيا http://aladel.gov.ly/home/?p=1257

المجلس الأعلى للقضاء. دولة ليبيا http://www.sjc.ly

مجلة معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات، *البحث العلمي (تعريفه، هدفه، أهميته)*، واشنطن WWW.SIIONLINE.ORG

راشد العبدالكريم، *تحليل البيانات النوعية (الكيفية)*، مركز التمييز البحثي في تطوير تعليم العلوم والرياضيات.

مصطفى التير، ملاحظات حول أوضاع الشباب في ليبيا، دراسة، غير مؤرخ، www.moattir.com

أحمد نوار، (الاقتصاد الليبي بين التدهور والأنهيار)، شبكة البوابة، ٥ إبريل ٢٠١١م، تم التحميل بتاريخ ٢٠١٥/١/٢٢ http://www.albawaba.com/ar

حقوق الإنسان في ليبيا عام ٢٠١٤: سفارة الولايات المتحدة الأمريكية، طرابلس، ليبيا، ٢٠١٥، تم التحميل ٢٠١٥/١/٢٢ https://www.hrw.org/ar/world-report/2015/country-chapters/268190

هالة بوقعيقيص، (*المرأة العاملة الليبية والتنمية*)، موقع الحوار المتمدن، ١مايو ٢٠١٥، تم التحميل بتاريخ ٢٠١٦/١/٢٢م. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=466172

الملاحق:

ملحق رقم (١): نموذج للاستبيان في الدراسة:

جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج

كلية الدراسات العليا

قسم الاقتصاد الإسلامي

دراسة للطالبة: فاطمة عمر تحت إشراف:

مشرف أول: الدكتور منير العابدين

مشرف ثاني: الدكتور نور الإسناوي

استبيان

السلام عليكم

هذه الدراسة تدخل ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير تخصص الاقتصاد الإسلامي، إذ يشرفنا أن نضع بين أيديكن هذه الإستمارة التي تهدف إلى معالجة دراسة حول معوقات التمكين الاقتصادي للمرأة بمدينة الجميل وإيجاد حلول لها.

يكفي فقط التأشير بالعلامة (×) في الخانة المناسبة، والإدلاء عن رأيكن في خانة الإجابات المفتوحة والتي تعكس أرائكن.

وأخيراً نحيطكم علماً بأن هذه الإجابات لن تستخدم إلا لغرض علمي بحت، فأملنا أن تكون إجابتكن على الأسئلة صادقة وموضوعية.

١. ما هي المجالات المتاحة لعمل المرأة في سوق العمل؟

.....

.....

٢. حسب رأيك ما هي أكثر المعوقات التي تواجهك من جانب الأسرة والمجتمع وعلاقتها بالقيم التقليدية المتوارثة؟ .....

.....

.....

٣. كيف يمكننا أن نتجاوز هذه العقبات؟ .....

.....

٤. **الرجاء إبداء رأيكن في هذه الأمور :**

التساؤلات	نعم	لا	ربما	ملاحظاتك
هل المجتمع يعتبر أن الرجل قادر على القيام بأعمال ليس للمرأة القدرة على القيام بها؟				
هل المجتمع يفضل عمل الذكور على الإناث؟				
هل ترين أن المجتمع يشجع مشاركة المرأة الاقتصادية؟				
هل المجتمع مع أن يكون للمرأة ملكية وأموال خاصة ويمنحها حرية التصرف فيها؟				
هل فرص العمل متاحة للرجال أكثر من النساء؟				
هل تملكين الثقة بقدراتك وكفاءتك وترينها كافية للمشاركة الاقتصادية؟				

UNIVERSITAS ISLAM NEGERI MAULANA MALIK IBRAHIM PUSAT PERPUSTAKAAN

هل يتطابق تفكير أسرتك مع تفكير البيئة المحيطة؟				

٥. ما المعوقات الشخصية التي تمنع المرأة من دخول سوق العمل والمشاركة الاقتصادية ؟ .....

.....

٦. ما الحلول من وجهة نظرك ؟ .....

.....

٧. **نرجو إبداء رأيكن في التساؤلات التالية:**

التساؤلات	نعم	لا	ربما	ملاحظاتك
هل يوجد حظر لبعض الأعمال الاستثمارية المتاحة للمرأة؟				
هل تعيق الإجراءات والشروط الحكومية والقانونية المتبعة المشاركة الفعالة للمرأة؟				
هل القروض الاستثمارية للمرأة تتطلب ضمانات كثيرة؟				
هل حصولك على القرض يحتاج إلى إجراءات طويلة ومعقدة؟				

٨. ما الصعوبات التي تواجه المرأة المستمثرة دون الرجل في المجالات الاقتصادية؟ .....

.....

٩. كيف تكون الحلول من وجهة نظرك؟ .....

.....

١٠. ما هي القوانين وتشريعات العمل التي تحد من مشاركة وتمكين المرأة اقتصادياً؟ .....

.....

١١. ما هي الحلول المقترحة من جهتك لتغلب على هذه العقبات؟ .....

.....

١٢. ما هي الأمور السياسية التي تعد عائقاً لمشاركة المرأة الاقتصادية؟ .....

.....

.....

١٣. كيفية الحلول المقترحة لتجاوز هذه المعوقات؟ .....

.....

١٤. ما الظروف الأمنية الحالية المؤثرة على المساهمة الاقتصادية للمرأة ؟ .....

.....

شكراً لكن جميعاً على الوقت والجهد الذي سخرتموه لملء هذا الاستبيان.

UNIVERSITAS ISLAM NEGERI MAULANA MALIK IBRAHIM PUSAT PERPUSTAKAAN

ملحق رقم (٢): صور المقابلات

٢١٠

٢١١

[٢١٠] سمار عمر، باحثة اجتماعية.

[٢١١] علي الرحيبي، مستشار قانوني.

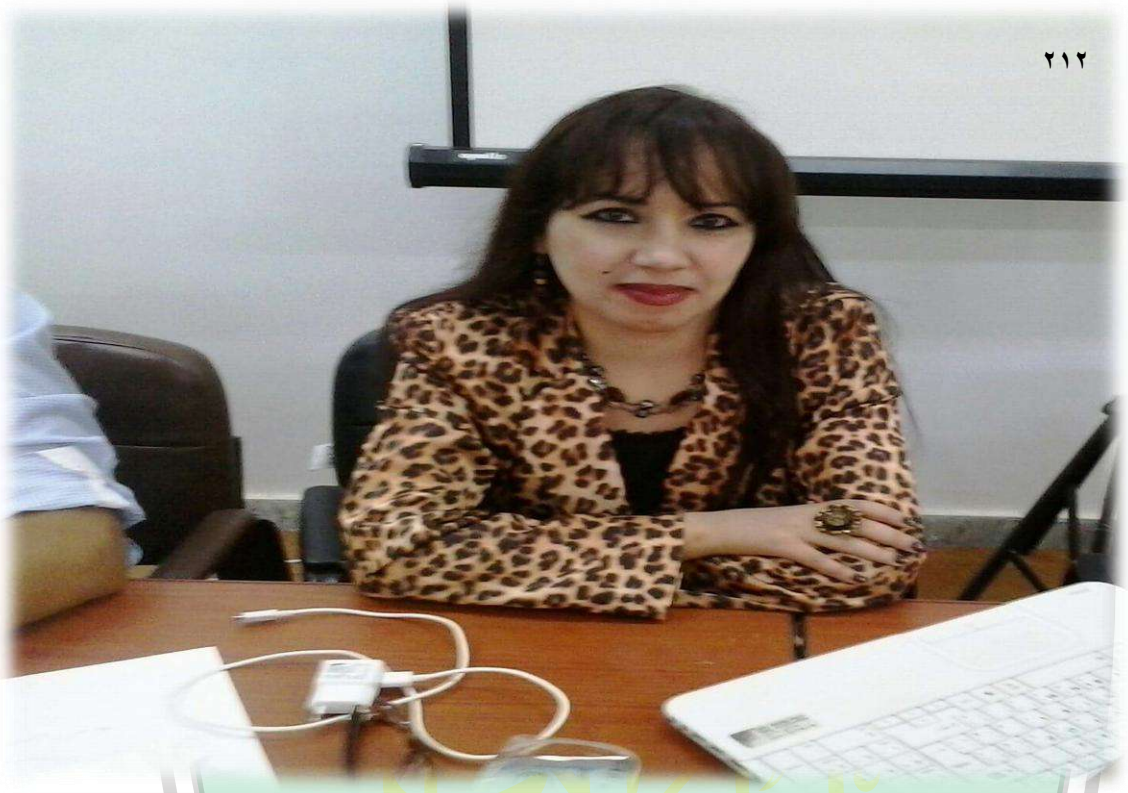

٢١٢

٢١٣

[٢١٢] خديجة عمر الورفلي، محامية وناشطة حقوقية ورئيسة الفريق الحقوقي للمنظمة الليبية للتنمية.

[٢١٣] حنين عمر، ناشطة حقوقية.

ملحق (٣): نموذج إجابة من عينة البحث

مريم - ع - د طبيب أسنان

1. ما هي المجالات المتاحة لعمل المرأة في سوق العمل؟
البنوك، الصحة، وبعض مراكز البيت دون الحاجة للخروج

2. كيف تتعاملين مع قرار العمل؟ بالتحضير الجيد والثقة بالنفس أكثر

3. ما الأسباب الشخصية التي تمنع المرأة من دخول سوق العمل؟ عرف المجتمع لدور المرأة يعتمد القيم والتعاليم الدينية

4. ما الحلول من وجهة نظرك؟
يجب على المرأة أن تكون واثقة بنفسها على النجاح

5. حسب رأيك ما هي أكثر المعوقات التي تواجهك من جانب الأسرة والمجتمع؟
التدخل في بعض الأمور من قبل الأسرة والمجتمع ونظرة المجتمع للمرأة دائما سلبيا

6. كيف يمكننا أن نتجاوز هذه العقبات؟
بالطموح والإصرار على النجاح والتطور

7. حسب رأيك ما دور المؤسسة القانونية في هذا الإطار؟
يجب أن تكون أمام المرأة

8. ما علاقة القيم التقليدية الموجودة بالمجتمع بمشاركة المرأة الاقتصادية؟
لها علاقة وطيدة بعض القيم التي تؤثر على خروج المرأة

9. كيف يمكننا التغلب على هذه المشاكل؟
بالثقة بالنفس والتطور والتدريب في كل المجالات الخاصة للمرأة

10. الرجاء إبداء رأيكن في هذه الأمور :

التساؤلات	نعم	لا	ربما	ملاحظاتك
هل المجتمع يعتبر أن الرجل قادر على القيام بأعمال ليس للمرأة القدرة على القيام بها؟	✓			
هل المجتمع يفضل عمل الذكور على الإناث؟	✓			
هل ترين أن المجتمع يشجع مشاركة المرأة الاقتصادية؟		✓		
هل المجتمع مع أن يكون للمرأة ملكية وأموال خاصة ويمنحها حرية التصرف فيها؟		✓		
هل فرص العمل متاحة للرجال أكثر من النساء؟	✓			
هل هنالك قيود على حركة المرأة من قبل الأسرة والمجتمع ؟	✓			
هل تملكين الثقة بقدراتك وكفاءتك وترينها كافية للمشاركة الاقتصادية؟	✓			
هل بإمكان المرأة أن تشغل وظائف متعددة؟	✓			
هل يتطابق تفكير أسرتك مع تفكير البيئة المحيطة؟	✓			
هل وعي المجتمع كافي بالثقافة الاستثمارية للمرأة؟		✓		

11. ما مدى توفر المعلومات أمامك فيما يتعلق باحتياجات سوق العمل وفرص العمل وبرامج التدريب وأنواع الخبرات المطلوبة؟
جيد أعلم

12. ما هي مقترحاتك لتوفير هذه المعلومات في حال عدم توفرها ؟

13. ما مدى توفر الدورات التدريبية والتكوينية للمرأة ؟ .....
.....

14. ما الأسباب التي تبعد المرأة العاملة عن مجال التدريب والتطوير ؟ .....
.....

15. كيف يمكننا أن نتجاوز المعوقات التي تواجه المرأة في التوظيف والتدريب؟
.....
.....

16. كيف استفدتي من الآليات التي وضعتها الدولة لإشراك المرأة في سوق العمل؟
.....
.....

17. ما هي الأمور السياسية التي تعد عائقاً لمشاركة المرأة الاقتصادية؟ وما هي الحلول؟
.....
.....

18. ما الصعوبات التي تواجه المرأة المستثمرة دون الرجل في المجالات الاقتصادية؟ .....
.....

19. نرجو إبداء رأيكن في التساؤلات التالية:

التساؤلات	نعم	لا	ربما	ملاحظاتك
هل حصولك على القرض يحتاج إلى إجراءات طويلة ومعقدة؟	✓			
هل القروض الاستثمارية للمرأة تتطلب ضمانات كثيرة؟			✓	
هل اختيار المرأة لنوع العمل مرتبط بالقيود المفروضة اجتماعياً	✓			
هل يوجد حظر لبعض الأعمال الاستثمارية المتاحة للمرأة؟	✓			
هل تعيق الإجراءات والشروط الحكومية والقانونية المتبعة المشاركة الفعالة للمرأة؟	✓			

20. كيف تكون الحلول من وجهة نظرك؟ .....
.....

21. ما هي قوانين وتشريعات العمل التي تحد من تطور المرأة في بيئة العمل؟ .....
.....

22. ما هي الحلول المقترحة من جهتك لتغلب على هذه العقبات؟ .....
.....

23. ما الظروف الأسرية الحالية المؤثرة على المساهمة الاقتصادية للمرأة ؟ .....
.....

شكراً لكن جميعاً على الوقت والجهد الذي سخرتموه لملء هذا الاستبيان.

السيرة الذاتية:

الاسم: فاطمة عمر كازوز

مكان وتاريخ الميلاد: زوارة، ١٣/٠٣/١٩٨٢م

العنوان: طرابلس، ليبيا

عنوان البريد الإلكتروني: emaomar82@gmail.com

المؤهل العلمي: دبلوم عالي حاسوب، قسم برمجة.

مكان الحصول عليه: المعهد العالي للمهن الكهربائية والميكانيكية، زوارة.

سنة الحصول عليه: ٢٠٠٣م

UNIVERSITAS ISLAM NEGERI MAULANA MALIK IBRAHIM PUSAT PERPUSTAKAAN

قائمة المراجع:

أ. الكتب

ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي أبوالفضل جمال الدين، *لسان العرب*، ط٣، بيروت، دار صادر، ١٤١٤هـ، ج١.

ابن كثير، اسماعيل بن عمر، تفسير القرأن الكريم، تحقيق سامي بن محمد السلامة، ط٢، المملكة العربية السعودية، دار طيبة، ١٩٩٩م، ج٤-ج٦.

أبو غضه، زكي علي السيد ، *المرأة في اليهودية والمسيحية والإسلام*، ط،١ المنصورة، مصر، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٣م.

أبو غزالة، هيفاء ، *مؤشرات كمية ونوعية لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة*، منظمة المرأة العربية . ٢٠٠٩م.

أبوالمجد، ليلى إبراهيم (أستاذ الدراسات التلمودية)، *المرأة بين اليهودية والإسلام*، جامعة عين شمس، مصر.

أفيفاه وينبرج ـ كوكس، وأليسون ميتلاند، *دور المرأة في الاقتصاد مؤشر لإنطلاق ثورتنا الاقتصادية القادمة*: ترجمة (مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم)، الدار العربية للعلوم.

التير، مصطفى عمر، *المرأة والتحديث في المجتمع الليبي (محاولة لفك الارتباط)*، ليبيا، دار الرواد، ٢٠١٣م

الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر، مختار الصحاح، بيروت، لبنان، دار ومكتبة الهلال.

الزيات، حبيب ، *المرأة في الجاهلية*، القاهرة، مصر، مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة، ٢٠١٢م.

الشيرازي، الإمام السيد محمد الحسيني، *المرأة في المجتمع المعاصر*، الطبعة الأولى، كربلاء، مؤسسة المجتبي للتحقيق والنشر، ٢٠٠٥م.

الشناوي، صلاح الدين، *التنظيم والإدارة في قطاع الأعمال*، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٠م.

الشافعي، أبوعبدالله محمد بن إدريس ، *الأم: خرج أحاديثه وعلق عليه محمود مطرحي*، ط١، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ج٣، ١٩٩٣م.

الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب ، *المفردات في غريب القرآن*، تحقيق: محمد سيد كيلاني، بيروت: دار المعرفة.

الضامن، منذر ، *أساسيات البحث العلمي*، ط١، عمان، دار المسيرة للنشر، ١٤٢٧هـ.

العبيدي، عمر محمود، *مباديء الإقتصاد*.

الكعكي، يحي أحمد، *معالم النظام الاجتماعي في الإسلام*، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨١م.

المنجد، منى صلاح الدين، *النساء في المملكة العربية السعودية اليوم*، المملكة العربية السعودية، دار مكة، ٢٠٠٧م.

النقي، أميمة محمد الحسن علي ، *المرأة بين الإسلام وأهواء الغرب*، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، معهد العلوم والبحوث الإسلامية.

النيهوم، الصادق ، *الحديث عن المراة والديانات*، ط١، ليبيا، تالة للطباعة والنشر، ٢٠٠٢م.

النسفي، أبي البركات عبدالله بن أحمد بن محمود ، تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، حققه وخرج أحاديثه (يوسف علي بديوي)، ط١، بيروت، دار الكلم الطيب، ١٩٩٨م، ج٢-ج٣.

الياس، يوسف، *منظمة العمل العربية: قراءة تحليلية نقدية في سفر مسيرتها*، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١م.

جيدير، ماثيو ، *منهجية البحث*، ترجمة (ملكة أبيض)، تنسيق (د.محمد عبد النبي السيد غانم).

ديورانت، ول وايريل، *قصة الحضارة (الشرق الاقصى- الصين)*: ترجمة (محمد بدران)، بيروت، ج٤، م١.

ذوقان عبيدات، وآخرون، البحث العلمي (مفهومه-أدواته-أساليبه)، ط٢، الرياض، المملكة العربية السعودية، دار أسامة، ٢٠٠٢م.

زمرد، فريدة، *مفهوم التمكين في القرآن الكريم*، الرباط، ميثاق الرابطة، ع ١٢، ٢١ /مارس/ ٢٠١٠.

عبدالعظيم، شريف، *المرأة في الإسلام والمراة في العقيدة اليهودية والمسيحية بين الأسطورة والحقيقة*، جمعية تبلغ الإسلام.

عبد الفتاح، كاميليا، *في سيكولوجية المرأة العاملة*، ط١، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧٢م.

فاخوري، مها ، *حقوق المرأة في المسيحية*، بيروت، منشورات النور، ١٩٩٨م.

فضل الله، السيدة مريم نور الدين، المرأة في ظل الإسلام، مصر، دار الزهراء.

قطب، محمد ، شبهات حول الإسلام، ط٢١، بيروت، لبنان، دار الشروق، ١٩٩٢م.

قبيسي، بشري ، *المرأة بين التاريخ والمجتمع*، دار أمواج.

مازن، عبدالعزيز، *التمكين الذاتي خطوة نحو التمكين المؤسساتي*، الأردن، عمان، ٢٠٠٦م.

متي، أفرام سليمان ، *المرأة عبر التاريخ*.

ملحم، يحيي سليم، *التمكين كمفهوم إداري معاصر*، بدون طبعة، مصر الجديدة، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٦م.

ول وايريل ديورانت، *قصة الحضارة (حياة اليونان)*، ترجمة محمد بدران، بيروت، (ج١، م١)-(ج٢،م٢).

ب. المجلات والدوريات

إيمان بية، *المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتمكين المراة الاقتصادي في الجزائر*، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ٢٠١٢م.

رائدة أيوب، *الجدوى الاجتماعية للمشاريع المتناهية الصغر وتأثيراتها على النساء في الريف السوري*، رسالة دكتوراه، جامعة سانت كلمنس، دمشق، ٢٠١٠م.

زهور دويكات، *صور المرأة في النثر الجاهلي*، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

سهام بنت خضر الزهراني، *المعوقات الاجتماعية التي تواجه المرأة العاملة في القطاع الصحي*، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبدالعزيز، قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، ١٤٣٢هـ.

سعدية محمد أبو رزيزه، *مكانة المرأة بين المسيحية والإسلام*، رسالة دكتوراه، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٨هـ.

نورة السعد، (*مؤتمرات المرأة العالمية*)، جريدة الرياض، المملكة العربية السعودية، العدد ١٧٣٨٧، ٢٠١٠م.

فؤاد عبدالكريم العبدالكريم، (*قضايا المرأة في المؤتمرات الدولية*)، جريدة الرياض، المملكة العربية السعودية، العدد ١٥٢٧٧، ٢٠١٠م.

رياض بن جليلي، (*تمكين المرأة: المؤشرات والأبعاد التنموية*)، *سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية بالدول العربية*، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، السنة ٧، العدد ٧٢، أبريل ٢٠٠٨.

محمد عرب الموسوي – طه مصحب حسين لخزرجي، (مورفولجية مدينة الجميل في ليبيا)، مجلة سامراي، المجلد ٩، العدد ٣٥، تشرين الثاني ٢٠١٣م.

موسوعة المرأة عبر العصور (*International Encyclopedia of Women*)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، المجلد الرابع. ص ٣١. ٢٠٠٤م.

محمد عجلان، (أثر عوامل التمكين في تعزيز السمات القيادية للمدير)، مجلة الإدارة والاقتصاد، المملكة العربية السعودية، ديسمبر/ ٢٠٠٩م.

ثلماستيان عقراوي، المرأة ودورها في حضارة وادي الرافدين، منشورات وزارة الثقافة والفنون، الجمهورية العراقية، ١٩٧٨م.

زياد مظفر سعيد محمد الراوي، (*المرأة في التشريع الإسلامي*)، مجلة التربية والعلم، م ١٧، العدد ٣، ٢٠١٠م.

يونس لعوبي، (*المرأة داخل العائلة بين الموروث الثقافي والحداثة*)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ٣٦ ديسمبر ٢٠١١م.

بوراس يوسف، *المرأة في كتابات الفلاسفة اليونان*، مداخلة، المسيلة، الجزائر.

نائلة حسين عطار: مستشارة إدارية واقتصادية، (*هل تملك المرأة حقوقها الاقتصادية*)، مجلة الاقتصادية، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٥م.

لولوة المطلق: زميلة المعهد البريطاني لتنمية الموارد البشرية، (*أسباب شخصية وأخرى مؤسساتية تعوق تقدم المرأة ونجاحها في عملها*)، مجلة الاقتصادية، المملكة العربية السعودية، العدد٥٠٠٣، يونيو/٢٠٠٧م.

محمد السيد، *الإتجاه النسوي*، مجلة الثرى الألكترونية، الجمهورية السورية، يناير ٢٠٠٩م.

نورة العطوري، (*فشل المشروعات النسائية الصغيرة*)، جريدة الرياض، المملكة العربية السعودية، العدد ١٩٦٢٣، ١١ يونيو ٢٠١٣م.

نورة العطوري، (*فشل المشروعات النسائية الصغيرة*)، جريدة الرياض، المملكة العربية السعودية، العدد ١٤٦٢٣، ١١/يونيو/٢٠١٣م.

إيمان التركي، (معوقات نجاح سيدات الأعمال)، صحيفة الجزيرة، المملكة العربية السعودية، العدد ٩٨٩٨، ٢٦/رجب/١٤٢٠هـ.

ندى صبري عياد، (وضع المرأة الليبية)، جريدة إيلاف، لندن، ١١ مايو ٢٠٠٩م.

ويكيبيديا، الجميل – ليبيا

الأطلس التعليمي، طرابلس، ١٩٨٠م.

وثيقة بكين، م (١٣ ، ١٥)، ١/سبتمبر/١٩٩٥م.

إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية ٢٠٠٠، ٨/سبتمبر/٢٠٠٠م.

دستور المملكة الليبية لسنة (١٩٥١)، الإعلان الدستوري لسنة (١٩٦٩)، الإعلان الدستوري لسنة (٢٠١١).

وزارة التخطيط بمنطقة الزاوية والجبل الغربي، مصلحة الإحصاء والتعدادات، ٢٠٠٦م.

منظمة المرأة العربية، (*عقد من الإنجازات ٢٠٠١-٢٠١١*)، تقرير، ط١، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٢م.

أمال سليمان محمود العبيدي، *تطور حركة المرأة الليبية في المجتمع بين التمكين والتفعيل*، دراسة توثيقية، جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا.

فاطمة يوسف وفاء، *مشاركة المرأة الليبية في النشاط الاقتصادي*: تقرير مقدم إلى المركز الإنمائي دون الأقليمي لشمال أفريقيا، طنجة، المغرب، ٢٠٠٢م.

مركز البحوث الاجتماعية، البرنامج البحثي حول ((المرأة والعمل))، الجامعة الأمريكية بالقاهرة، جمهورية مصر العربية، نوفمبر ٢٠٠٩م.

الجربوع، أيوب بن منصور وآخرون، *المساهمة الاقتصادية للمرأة في المملكة العربية السعودية*، ورقة عمل مقدمة في: منتدى الرياض الاقتصادي الثاني لمساهمة المرأة السعودية في الاقتصاد في المملكة العربية السعودية، مدينة الرياض، السعودية، ٤-٦ ديسمبر ٢٠٠٥م.

التقرير الوطني الثاني لأهداف التنمية للألفية في الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، هيئة تخطيط الدولة، ، أيلول ٢٠٠٥م، ص ٣٢.

خليل النعيمات، تقرير *(improving lives in the middle east since 1968)*، مدرب الاتحاد العام للجمعيات الخيرية.

الجمعية العامة للأمم المتحدة، *سيطرة المرأة على الموارد الاقتصادية وحصولها على الموارد المالية بما في ذلك التمويل البالغ الصغر*، جون ٢٠٠٩م.

كبير ماتو، تقرير *تمكين المرأة في أفريقيا والعالم العربي- الاستحقاقات والفرص والتحديات*، قسم العلوم السياسية، جامعة آبوجا.

مايا مرسي ، *الوضع الاقتصادي للمرأة العربية بين الواقع والمعايير الدولية*، تقرير مقدم إلى جامعة الدول العربية، مصر، القاهرة.

هالة صقر وعبدالله شحاته، *البرنامج البحثي حول (المرأة والعمل)*، أوراق وسياسات، مركز البحوث الاجتماعية، الجامعة الأمريكية بالقاهرة، القاهرة، جمهورية مصر، ٢٠٠٩م.

حقوق الإنسان في ليبيا لعام ٢٠١٤، تقرير، سفارة الولايات المتحدة الأمريكية، طرابلس، ليبيا، ٢٠١٥م.

نبيل جعفر عبدالرضا ومروة عبدالرحيم، *عوائق التمكين الاقتصادي للمرأة في العراق*، تقرير مقدم لـ : مركز مساواة المرأة، العراق ٩/٤/٢٠١٥.

أحمد عمرو، *النسوية من الراديكالية حتى الإسلامية: قراءة في المنطلقات الفكرية*، مدير وحدة الحركات الإسلامية بالمركز العربي للدراسات الإنسانية، التقرير الاستراتيجي الثامن، المركز العربي للدراسات الإنسانية.

فاروق بن صالح الخطيب و عبدالعزيز بن أحمد دياب، *دراسات متقدمة في لنظرية الاقتصادية الكلية (advanced studies in macroeconomic theory)*، دراسة، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، ربيع الأول ١٤٣٥م.

علي عبدالقادر علي، *أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري*، ورقة عمل، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أكتوبر ٢٠٠١م.

معجم المعاني الجامع.

شبكة بيرق، حقائق وأرقام مخزية عن اضطهاد المرأة في الوطن العربي http://bayyraq.com

وكالة أخبار المرأة W.N.N، لندن http://womens.net

يونس شعبان الفنادي، *مؤتمر وطني للمرأة الليبية*، ليبيا المستقبل http://www.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/39512

المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة، دراسة: *تدني دور المرأة في سوق العمل الليبي*
http://www.amanjordan.org/a-news/wmview.php?ArtID=10888

الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة، الديباجة، ١٩٩٦
http://www.un.org/arabic/aboutun/charter/charter.htm

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ١٩٤٨. http://www.un.org/ar/documents/udhr

العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ديسمبر ١٩٦٦م.

اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة، ١٩٧٨م.
http://www1.umn.edu/humanrts/arab/b022.html

مكتبة حقوق الإنسان، اتفاقيات منظمة العمل الدولية
http://www1.umn.edu/humanrts/arabic.html

عمل المرأة في الحضارات القديمة، مقالة
http://www.aldhiaa.com/arabic/woman/trbiah/pz107e72.htm

طريف سردست، *تاريخ حقوق المرأة في الحضارات القديمة*، مقالة، تم التحميل بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٢٠ http://www.alzakera.eu/music/religon/religon-0207.htm

سمسم المصري، *المرأة في الحضارات الإنسانية والديانات السماوية والعصر الحديث*، مقالة، تم التحميل بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٢٥
http://nowspeeknow.blogspot.com/2011/03/blog-post_1409.html?m=1

(*مكانة المرأة في المجتمع المعاصر*)، الكويت، ندوة نظمتها السفارة الإيرانية ٢٠٠٨
http://fa.emirates.icro.ir

مصطفى الفيتوري: رئيس قسم إدارة الأعمال في الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، *دور المرأة الليبية يصطدم بالثقافة الذكورية*
طرابلس.
http://www.libyaforum.org/index2.php?option=com_content&task=view&id=530&Itemid=209&pop=1&page=0

إبراهيم غرايبة، (*دور المرأة في الاقتصاد*)، جريدة الغد، الأردن، تشرين الثاني– ٢٠١٥
http://alghad.com/articles

النصوص القانونية المتعلقة بالقطاع الأمني في ليبيا، مركز لتطوير القطاع الأمني وسيادة القانون *(DCAF)* http://www.security-legislation.ly/ar/node/31472

وزارة العدل.دولة ليبيا http://aladel.gov.ly/home/?p=1257

المجلس الأعلى للقضاء. دولة ليبيا http://www.sjc.ly

مجلة معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات، *البحث العلمي (تعريفه، هدفه، أهميته)*، واشنطن WWW.SIIONLINE.ORG

راشد العبدالكريم، *تحليل البيانات النوعية (الكيفية)*، مركز التمييز البحثي في تطوير تعليم العلوم والرياضيات.

مصطفى التير، ملاحظات حول أوضاع الشباب في ليبيا، دراسة، غير مؤرخ، www.moattir.com

أحمد نوار، (الاقتصاد الليبي بين التدهور والأنهيار)، شبكة البوابة، ٥ إبريل ٢٠١١م، تم التحميل بتاريخ ٢٠١٥/١/٢٢ http://www.albawaba.com/ar

حقوق الإنسان في ليبيا عام ٢٠١٤: سفارة الولايات المتحدة الأمريكية، طرابلس، ليبيا، ٢٠١٥، تم التحميل ٢٠١٥/١/٢٢ https://www.hrw.org/ar/world-report/2015/country-chapters/268190

هالة بوقعيقيص، (*المرأة العاملة الليبية والتنمية*)، موقع الحوار المتمدن، ١مايو ٢٠١٥، تم التحميل بتاريخ ٢٠١٦/١/٢٢م. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=466172